الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير
إحدى شركات الشركة القابضة لاستصلاح الأراضى وأبحاث المياه الجوفية
الحاصلة على شهادة الأيزو 9001 و 14001

السادة / البورصة المصرية

قطاع الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرفق لسيادتكم طيه محضري اجتماع الجمعية العامة العادية والغير عادية التى تم انعقادهما يوم السبت الموافق ١٩ / ١١ / ٢٠٢٢ بعد التوثيق .

ولسيادتكم جزيل الشكر

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

مدير ادارة الاتصال

محاسب / ابراهيم قطب عبد الرازق

# الشركة القابضة لإستصلاح الأراضى وأبحاث المياه الجوفية

## الشركة العامة لإستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير

# محضرى إجتماع وقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية المنعقدتين

# يوم السبت الموافق ١٩ / ١١ / ٢٠٢٢

# محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

## للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير

## المنعقدة يوم السبت الموافق ١٩/ ١١ /٢٠٢٢

**جدول الاعمال الجمعية العامة العادية :.**

١ . التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال العام المالـــــــــى ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٢ . النظر فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن مراقبة حسابات الشركة عن العــام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ ورد الشركة على ماجاء به .

٣ . النظر فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات الإدارة المركزية لتقويم الأداء عن أداء الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ ورد الشركة على ماجاء به .

٤ . إعتماد القوائم المالية للشركة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

٥ . النظر فى إخلاء مسئولية مجلس الإدارة عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

٦ . إقرار منح العاملين الدائمين بالشركة العلاوة السنوية الدورية بالكامـــل فـــــى ٢٠٢٢/٤/١ بنسبة (٠/٠٧ ) من الأجر الأساسى .

٧ . الإحاطة بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على تقرير الحوكمة السنوى الصادر من الشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ طبقا لقواعد القيد بالبورصة .

٨ . الإحاطة بتقرير الإفصاح السنوى عن الإجراءات التصحيحية .

**********

## محضر الجلسة : .

**انه في يوم السبت الموافق ١٩/ ٢٠٢٢/١١ وفى تمام الساعة الحادية عشر صباحاً بمقر الشركة الكائن بشارع الفيوم / دار السلام القاهرة إجتمعت الجمعية العامة العادية للشركة العامة لاستصلاح الأراضى والتنمية والتعمير برئاسة السيد اللواء مهندس / طارق حامد الشربيني رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لإستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية و رئيس الجمعية العامة .

*وبحضور السادة اعضاء الجمعية : -

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١ | الدكتور مهندس/ | محمد محمد سليمان الشيخة | ممثل الشركة القابضة |
| ٢ | الأستاذالدكتور/ | جمعه عبد ربه عبد الرحمن ابو بكر | ممثل الشركة القابضة |
| ٣ | المحاسب / | عصام محمود مطاوع | ممثل الشركة القابضة |
| ٤ | الأستاذ/ | أبوبكر عبد الحميد حسن | ممثل الشركة القابضة |
| ٥ | المهندس/ | عبد الله اسماعيل روض | ممثل الشركة القابضة |
| ٦ | الاستاذ/ | عيد مرسال | ممثل الشركة القابضة |

واعتذر عن عدم الحضور الدكتور / خالد محمد شعيب - ممثل الشركة القابضة وذلك لظروف خاصة وقد قبلت الجمعية اعتذاره

*وبحضور السادة اعضاء مجلس ادارة الشركة ا لعامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير :-

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١ | السيد اللواء مهندس / | محمد وجدى حسين | رئيس مجلس الادارة غير التنفيذى |
| ٢ | السيد اللواء مهندس / | سامى حسين منصور الشناوى | العضو المنتدب التنفيذى |
| ٣ | المهندسة / | عبير عادل عبده سليمان | عضو مجلس الادارة كعنصر نسائى |
| ٤ | المحاسب / | عبد الله على عبد الله | عضو منتخب ممثل عن العاملين |
| ٥ | المحاسب / | سعيد محمد جودة حسن | عضو مستقل اضافى من ذوى الخبرة |
| ٦ | السيدة / | كملية منصور مصطفى سالم | ممثل نقابة العاملين بالشركة |

*وحضور السادة مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١ | المحاسب/ | ايمان سعيد احمد دحروج | وكيل اول الوزارة - مدير ادارة |
| ٢ | المحاسب/ | اشرف محمد عبد السلام | وكيل وزارة - نائب اول - مدير الادارة |
| ٣ | المحاسب/ | حلمى على احمد الاشوط | وكيل وزارة - نائب اول - مدير الادارة |
| ٤ | المحاسب/ | محمد سامى محمد | مراجع اول |

*وحضور السادة الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١ | المحاسب/ | حسن محمد احمد | وكيل وزارة - رئيس قطاع التعاون الإنتاجى |
| ٢ | المحاسب/ | محمد مصطفى عبد اللطيف | مراجع اول |

*وحضور السادة مركز معلومات قطاع الاعمال العام

المهندس / ماجد جورج يوسف — المدير العام بمركز معلومات قطاع الاعمال العام

* وحضر من غير اعضاء الجمعية العامة ( من الشركة العامة ) كل من :.

| م | الأســـــم | الصفـــة |
|---|---|---|
| ١ | السيد المهندس / محمد حسام الدين توفيق | المستشار الفنى للشركة |
| ٢ | السيد الاستاذ /عبد الاخر الجبرتى عبد الواحد | المستشار القانونى للشركة |
| ٣ | السيد المهندس / محمد سيد محمد صالح | مستشار الشئون الفنية والتنفيذية |
| ٤ | السيد المحاسب / ايهاب محمود قدرى صالح | رئيس قطاع الشئون المالية |
| ٥ | السيد المحاسب / كمال صلاح الجندى | رئيس قطاع المراجعة |
| ٦ | السيد المحاسب / ياسر عبد المنعم شوشة | رئيس قطاع التموين |
| ٧ | السيد المحاسب / محمود سعد الوكيل | رئيس قطاع التنمية الادارية |

وقد حضر من السادة المساهمين

١ ـ اسامة غنيمى طنطاوى ( كشف تجميد ١٠٠٠ سهم )

*ولم يحضر احد عن الهيئة العامة للرقابة المالية

** أفتتح السيد اللواء مهندس / طارق حامد الشربيني ـ رئيس الجمعية العامة الجلسة

{بسم الله الرحمن الرحيم}

**وكرر التهانى للسيدة المحاسب / ايمان دحروج بمنصب مدير الاداة وتمنى لسيادتها التوفيق والسداد .**

ثم بدأ سيادته البدء فى إتخاذ إجراءات إنعقاد الجمعية العامة العادية بحيث عرض على السادة الأعضاء تعيين كل من :

١ الأستـــاذ / سيد أحمد إبراهيـــــــــم أمين سر الجمعية

٢ المحاسب / خالد على عبد الرحمن علـــى جامع أصـــوات

- وقد قررت الجمعية العامة الموافقة بأغلبية الاسهم الحاضرة على تعيينهما
- ثم طلب سيادته من السادة مراقبي الحسابات و جامعي الأصوات تعيين نسبه الحضور للسادة المساهمين وإثبات ذلك في سجل الحضور والتوقيع عليه.

وطبقاً لسجل الحضور أعلن سيادته بأن نسبه الحضور ٨٩,٣٣ ٪

ثم أوضح سيادته أنه تم الإعلان عن موعد ومكان إنعقاد الجمعية العامة العادية للشركة العامة لإستصلاح الأراضى والتنمية والتعمير وكذا جدول الأعمال إخطار اول بجريدتى روزاليوسف والبورصة يوم الثلاثاء الموافق ١/ ١١ /٢٠٢٢ وإخطار ثان بنفس الجريدتين يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٢/١١/٨ وتم توجيه الدعوة إلى السادة أعضاء الجمعية والسادة مراقبى الحسابات بالشركة والسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

**والسادة المساهمين والسادة الهيئة العامة للرقابة المالية والسادة الجهاز المركزى للمحاسبات شعبة تقييم الأداء .**

**ونظرا لإكتمال النصاب القانونى لصحة الإنعقاد فقد بدأ سيادته النظر فى جدول الإعمال والخاص بـــ**

- **الموضوع الأول:**

## (التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ )

**رحب السيد اللواء مهندس / محمد وجدى - رئيس مجلس الادارة غير التنفيذى والسيد اللواء مهندس / سامى الشناوى - العضو المنتدب التنفيذى بالسادة رئيس واعضاء الجمعية والسادة الحضور وطلب من السيد المحاسب / ايهاب قدرى - رئيس قطاع الشئون المالية بعرض تقرير مجلس الادارة وذلك على السادة الاعضاء ...**

تقرير مجلس الإدارة عن القوائم المالية

عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠

والمعد وفقا لاحكام الماده (٤٠) من قواعد القيد

السادة/ اعضاء الجمعية العمومية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يتشرف مجلس الادارة بان يتقدم لحضراتكم بتقرير مختصر عن نشاط الشركة خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقارنة بنتائج عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، كذلك نتائج الاعمال من خلال الحسابات الختامية عن هذه الفترة:-

اولا الموارد:

بلغت جملة الموارد المحققة عن هذه الفترة ٥٠٨٠٢٤٤٢ جنية مقابل ١١٨٨٦١١٦٥ جنية للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ طبقاً للتفصيل التالى :-

| | ٢٠٢١/٢٠٢٢ | ٢٠٢٠/٢٠٢١ |
|---|---|---|
| ١ ايرادات النشاط الجارى | | |
| ايرادات انتاج تام | ٤٥,١٠٨,٦٠٦ | ٨١,٦٧٧,٩٥٢ |
| ارباح بيع اراضى وعقارات | ٠ | ٣٣,١٧٧,٣٣٣ |
| جملة ايرادات النشاط الجارى | ٤٥,١٠٨,٦٠٦ | ١١٣,٨٧٧,٢٨٥ |
| ٢ ايرادات اوراق مالية | ١٤,٢٨٥ | ١٤,٢٩٥ |
| ٣ ايرادات تحويلية | | |
| فوائد ودائع | ٠ | ٣٦١,١٨١ |
| ارباح راسمالية | ٠ | ٦٠٤,٦٠٧ |
| ايرادات تشغيل للغير | ٣,٢٤١,١٤٨ | ١,١٧٩,٥٧٦ |
| ايرادات اخرى | ٢,٣٣٨,٤٠٣ | ٢,٨١٤,٢٢١ |
| اجمالى ايرادات تحويلية | ٥,٦٧٩,٥٥١ | ٤,٩٩٩,٥٨٥ |
| جملة الموارد | ٥٠,٨٠٢,٤٤٢ | ١١٨,٨٦١,١٦٥ |

ثانيا : المصروفات

- بلغت جملة تكلفة النشاط هذا العام ٦٩٥٥٧٨٣٢ جنية مقابل ٨٨٧٠٣٢٧٥ جنية للعام ٢٠٢٠/٢٠٢١.

- بلغت جملة المصروفات العمومية والادارية هذا العام ١٦٣٤٠٦٨٢ جنية مقابل ١٦٤٩٣٩٨٥ جنية للعام ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- بلغت المصروفات التمويلية هذا العام ٨٦١٣٦٠١ جنية مقابل ١٧٦٢٨٣٣٩ جنية للعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بيانها كالتالى:

| | ٢٠٢٢/٢٠٢١ | ٢٠٢١/٢٠٢٠ |
|---|---|---|
| فوائد دائنة | ٧,٣١٩,٩٢٧ | ١٦,٣٣٣,٥٤٣ |
| فوائد قروض بنك الاستثمار القومى ووزارة المالية | ٧٥٤٢٦ | ٦١٣,٢٧٥ |
| مصروفات بنكية اخرى | ٥٢٨,٢٠٨ | ٦١١,٥٢٢ |
| | ٨,٦١٣,٦٠١ | ١٧,٦٢٨,٣٣٩ |

- بلغت المصروفات الاخرى ١٣٠٨٣١٢٧ جنية هذا العام مقابل ٢٢٥٧٢٩٩٧ جنية للعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وتشمل المبالغ الاتية:

| | ٢٠٢٢/٢٠٢١ | ٢٠٢١/٢٠٢٠ |
|---|---|---|
| رواتب مقطوعة وبدلات حضور ومكافات | ٥٣٢,٣١٦ | ٤٦٨,١٢٩ |
| ضرائب عقارية | ٠ | ٠ |
| مخصصات بخلاف الاهلاك | ١٠,٠٠٠,٠٠٠ | ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ |
| ديون معدومة | ٢,٠٠٠,٠٠٠ | ٠ |
| تعويضات وغرامات | ٥٥٠,٨١١ | ٢,١٠٤,٨٦٨ |
| خسائر راسمالية | ٠ | ٠ |
| | ١٣,٠٨٣,١٢٧ | ٢٢,٥٧٢,٩٩٧ |

- وبذلك يكون اجمالى المصروفات هذا العام ١٠٧٥٩٥٢٤٢ جنية مقابل ١٤٥٣٩٨٥٩٧ جنية للعام ٢٠٢١/٢٠٢٠.

ونود ان نوضح مايلى :-

- انخفاض جملة الموارد المحققة هذا العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ الى مبلغ ٥٠٨٠٢٤٤٢ جنية مقابل ١١٨٨٦١١٦٥ جنية للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ جاء نتيجة انخفاض حجم العمل نتيجة :-

- استمرار الشركة فى تنفيذ عملية مرافق مدينة بنى سويف الجديدة بمبلغ ١٧٠ مليون جنيه ،وعدم ورود أى مستخلصات لهذه العملية منذ ٢٠٢١/٦/٣٠

- ومازالت الشركة تعانى من عدم تحرير مستخلصات وصرفها من مصلحة الميكانيكا والكهرباء حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نتيجة حجز هيئة حماية الشواطىء ومشروع تنمية جنوب الوادى بتوشكى .

- وكذلك وجود حجز من قطاع توشكى نتيجة سحب العمل الكلى لعملية مفيض توشكى والاعمال الصناعية عليه وسحب عملية استكمال فرع (٢) مما ادى الى عدم تحويل مستحقات الشركة عن هذه العملية .

- بالاضافة الى عدم امكانية الحصول على اعمال من مصلحة الميكانيكا والكهرباء والتوسع الافقى وهيئة الصرف المغطى وهيئة السد العالى لوجود حجز ادارى ما للمدين لدى الغير .

- وجود مديونيات مستحقة للبنوك من سنوات طويلة مما يتعذر معه الحصول على تسهيلات جديدة لسرعة دفع العمل علاوة على وجود حجز من مصلحة الضرائب على المبيعات على عدد ( ١٣ ) بنك وحجز هيئة حماية الشواطئ وهو ما ادى الى عدم امكانية اصدار خطابات ضمان جديدة أو الحصول على تسهيلات لاصدار خطابات ضمان ،علماً انه جميع البنوك داخل جمهورية مصر العربية بفروعها المختلفة سواء المتعامل معها أو العكس قد تم الحجز عليها ضد الشركة من الجهات التالية أيضاً :-

١ - محكمة القاهرة الاقتصادية : حجز بأجمالى وقدرة ٧٠٠٤٨٤٩.٢١ جنيه ( سبعة مليون واربعة الف وثمانمائة تسعة واربعون جنيها وواحد وعشرون قرشا لاغير ) وهى تمثل مصروفات قضائية على حكم بنك مصر .

٢ - ورثة المرحوم / ماجد خضر جبر الشافعى : حجز بأجمالى مبلغ وقدرة ١٤٦٧٨١٢٥ جنيه ( فقط اربعة عشر مليون وستمائة وثمانية وسبعون الف ومائة وخمسة وعشرون جنيهاً لاغير ) بخلاف المصروفات القضائية والتى لم تحدد بعد .

- ارتفاع تكلفة الاجور الى حوالى ٣٣٤٨١٢٩٩ جنيه مصرى شاملة التامينات الاجتماعية حصة العامل وحصة الشركة .

- وجود مديونية مستحقة للتأمينات الاجتماعية وأحتساب فوائد تأخير عن عدم السداد سنويا حوالى ٧ مليون جنيه

مدى تحقيق الأهداف

- استهدفت الشركة إيرادات نشاط بنحو ١٨٢ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ فى حين بلغت القيمة الفعلية لإيرادات النشاط نحو ٤٥.١٠٩ مليون جنيه بانخفاض قيمته نحو ١٣٦.٨٩١ مليون جنيه .

- استهدفت الشركة تكاليف النشاط بنحو ١٥٩.١١٢مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ فى حين بلغت تكاليف النشاط الفعلية نحو ٦٩.٥٥٨ مليون جنيه بانخفاض قيمته نحو ٨٩.٥٥٤مليون جنيه .

- استهدفت الشركة مجمل أرباح النشاط بنحو ٢٢.٨٩مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ فى حين حقق نشاط الشركة الفعلي مجمل خسائر بنحو ٢٤.٤٤٩مليون جنيه بانخفاض قدره ٤٧.٣٣٩ مليون جنيه .

- استهدفت الشركة صافى ربح قابل للتوزيع بنحو ١.٩٦مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ فى حين حققت أعمال الشركة صافى خسارة فعلية بلغت قيمة ٥٦.٧٩٣مليون جنيه بانخفاض قيمته ٥٨.٧٥٢ .

نتائج الاعمال

حققت نتائج أعمال الشركة صافى خسارة ٥٦.٧٩٣مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل صافى خسارة ٢٦.٥٣٧مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ نتيجة تكوين مخصصات بمبلغ ١٠ مليون جنيه لمواجهة حكم بنك مصر بالاضافه إلى تحميل قائمة الدخل بمبلغ نحو ٧ مليون جنيه فوائد مديونية هيئة التأمينات الاجتماعية والبالغة نحو ١٣٥ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ .

نشاط الشركه فى مجال تنفيذ اعمال المقاولات

**موقف التعاقدات والاعمال المتاح تنفيذها**

انخفضت قيمة الإعمال المتاح تنفيذها إلى نحو ١٠٢ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ١٧٧.١٢ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٧٥.١٢ مليون جنيه بنسبة ٤٢.٤١٪ ويرجع ذلك كمحصله لما يلى :

- انخفضت قيمة الاعمال المنقوله من العام السابق الى نحو ١٦٨.٤٥٦ مليون جنيه مقابل نحو ١٧٤.٤٨ مليون جنيه بنحو ٦.٠٢٤ مليون جنيه بنسبة ٣.٤٥٪ .

انخفاض قيمة الاعمال المنفذه الى نحو ٤٤.٩٧٤ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل نحو ٨١.٦٨٩ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بانخفاض نحو ٣٦.٧١٥ مليون جنيه بنسبة ٤٤.٩٥٪ .

ارتفاع رصيد الاعمال الباقية تحت التنفيذ الى نحو ٢٢٨.٠٨٩ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل نحو ٩٥.٤٣١ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بالزيادة نحو ١٣٢.٦٥٨ مليون جنيه .

فيما يلى التعاقدات الجديده الجارى تنفيذها

١- مشروع انشاء مرافق وطرق وفرمه بجهاز مدينة الفيوم الجديده بأجمالى عقد ٥٣ مليون جنيه .

٢- مشروع القطار الكهربائى السريع ( العين السخنه -- العلمين -- مطروح ) فى المسافه من ك ٢٠٠ الى ك ٢٠٥ بطول ٥ كم بأجمالى عقد ٥٣ مليون جنيه .

**٣- مشروع القطار الكهربائى السريع فى المسافه من ك ٢٤٠ الى ك ٢٤٣ بطول ٣كم بأجمالى عقد ٦٢مليون جنيه .**

**٤- مشروع خط مواسير الصرف سدمنت بنى سويف بأجمالى عقد ٩ مليون جنيه .**

فيما يخص تسوية المديونية المستحقه على الشركة لصالح بنك مصر

تم عمل مخصص بمبلغ ١٠ مليون جنيه عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وسيتم استكمال تكوين المخصص خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وجارى التفاوض مع البنك للسداد العينى فى حدود مبلغ ٢٠ مليونون جنيهاً.

موقف تنفيذ العمليات

تباشر الشركة تنفيذ واستكمال لعدد من العمليات داخل الجمهورية من خلال عدد ١١ قطاع تنفيذى عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وفيما يلى متابعة موقف تنفيذ العمليات :-

الموقف الزمنى للعمليات

- بلغ عدد العمليات الجارى تنفيذها عدد ١٥عمليه بعد استبعاد العمليات المسحوبة والعمليات التى تقدمت الشركة بطلب لجهة الاسناد بالاكتفاء بما تم تنفيذه والعمليات المتوقفة عن العمل منذ فترة وكذا العمليات الجارى عمل ختامى لها .

الموقف المالى للعمليات

اظهرت قوائم التكاليف تحقيق عدد ( ٢) مناطق ربح بنحو ٤.٩١١مليون جنيه .

وتحقيق عدد ( ٤٠ ) منطقه خساره بنحو ٢٩.٤٩٦جنيه .

طبقا لبيان ايرادات ومصروفات المناطق المرفق ويرجع ذلك لعدم الانتهاء من تنفيذ هذه العمليات وتحمل الشركه للاجور الخاصة بها والحراسه وايضا التشطيبات وكافة المصروفات الثابتة .

المركز المالى

– بلغت الخسارة المرحله فى ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ نحو ٤٤٩.٣٩٨مليون جنيه

– رصيد اصول بغرض البيع ٥.٦٠٥مليون جنيه وتفاصيله بالايضاح رقم (٧) بند ا،ب،جـ بالقوائم الماليه

– رصيد المخزون ١١.٦٢٥مليون جنيه يتضمن مبلغ ٢.١٠٦مليون جنيه قيمة مخزون فرع ليبيا ويوجد مخصص هبوط اسعار مخزون بمبلغ ٤.٠٢١مليون جنيه .

موقف المعدات التى تم اصلاحها .

أولاً تم اصلاح عدد ١٣معده وتم ترحيلهم لعملية القطار السريع وهى :-

- بلدوزر كوماتسو D١٥٥ - عدد ٢ لودر كاتر بللر ٩٦٦
- موتور جريدر كاتر بللر G١٤٠ - عدد ٣ هراس تربه
- عدد ٤ سيارة قلاب - سيارة دوبل كابينة - ماكينة لحام

ثانياً معدات وسيارات تم اصلاحها بقطاع الورش وقطاع النقل وترحيلها للعمل بمناطق التنفيذ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بيانها كتالى :-

- هراس بوماج - جرار زراعى زيتور - عدد ٢ سيارة تويوتا ميكروباص
- عدد ٢ مقطورة تنك مياه - سيارة مان تنك مياه - سيارة نيسان دوبل كابينه
- سيارة تويوتا دوبل كابينه

ثالثاً معدات مؤجره وتم ترحيلها للعمل مع الشركات المستأجره وهى :-

- ماكينة تبطين بمنطقة توشكى .
- بلدوزر كوماتسو ٣٧٥ مؤجر بالفيوم الجديدة .
- ماكينة حقليات استن برجن ٣٠٠٠ بمنطقة سوهاج تاجير لمدة ٣ شهور من ٢٠٢٢/٦/١٥ .
- محطة خلط خرسانية اليا بملحقاتها تم نقلها من توشكى الى المريوطية مؤجره لشركة / احمد عبدالنور .
- عدد ٢ سيارة خلاطة خرسانية بمنطقة المريوطية مؤجره لشركة / احمد عبدالنور .
- عدد ٢ حفاره تم نقلهم من بنى سويف الى منطقة المريوطية مؤجره لشركة / احمد عبدالنور .

رابعاً معدات تم اصلاحها تحت الترحيل بقطاع الورش وهى :-

- حفاره كاتر بللر ٣١٢ - حفاره كوماتسو PC١٢٠ - حفاره كوبيلكو ١٣٥ - بلدوزر كوماتسو D١٥٥

الأصول الثابتة

- انخفاض الأصول الثابتة بالمقارنة بالعام الماضي إلى مبلغ ١٧٤٩٤٦٦٤ جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ١٨٩٦٧٠٠٧جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ وذلك بعد استبعاد قيمة الاراضى والعقارات التى تم تحويلها إلى أصول متداولة بغرض البيع .

موقف استثمارات مالية ( سندات حكومية )

- بنك الاستثمار القومي ٢٠٢.٥٥١ جنيه .
- وزارة المالية ٢٠٥.٨٩٠ جنيه .

ومازالت قائمة وتحقق عائد سنوي بنحو ١٤ ألف جنيه وتم مفاوضة بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية لبحث أمكانية تسييل هذه الاستثمارات وتخفيضها من قيمة المديونية المستحقة على الشركة طرفهم.

— زيادة الالتزامات المتداولة :-

ويرجع ذلك نتيجة تكوين مخصص بمبلغ ١٠ مليون جنيه لمقابلة حكم بنك مصر وكذلك زيادة مديونية هيئة التأمينات الاجتماعية بمبلغ ٧ مليون جنيه وكذلك الصرف على تصليح بعض المعدات.

مستحقات الشركة طرف الجهات الخارجية :

تبذل الشركة قصارى جهدها فى تحصيل مستحقاتها طرف جمعية أحمد عرابى وشركة جنوب الوادى والشركات الشقيقة وشركة المقاولون العرب وجهاز تعمير مدينة بنى سويف لسرعة الإنتهاء من تنفيذ بعض الإلتزامات المعلقة أو رفع قضايا على بعض الجهات مثل شركة المقاولون العرب وأيضا تم رفع قضايا على بعض المستثمرين المتعثرين فى السداد .

ونوضح فيما يلى عناصر مصروفات النشاط وقدرها ٦٩٥٥٧٨٣٢ جنية منسوبة الى اجمالى ايرادات النشاط التى تبلغ ٤٥١٠٨٦٠٦جنية.

| عناصر مصروفات النشاط | ٢٠٢٢/٢٠٢١ | ٢٠٢١/٢٠٢٠ |
|---|---|---|
| الاجور وما فى حكمها | ٪٤٣.٧٧ | ٪١٨.٥ |
| المستلزمات السلعية | ٪٦.٧٨ | ٪١.٧ |
| المستلزمات الخدمية | ٪٩٨.٤٧ | ٪٥٦.١ |
| المصروفات التحويلية الجارية | ٪٥.١٧ | ٪١.٦ |

المؤشرات الاساسية

لانجازات عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢١/٢٠٢٠

| | ٢٠٢١/٢٠٢٠ | ٢٠٢٠/٢٠١٩ |
|---|---|---|
| رقم الاعمال المستهدف | ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠٠٠٠ |
| رقم الاعمال المنفذ | ٤٤٩٧٣٦١٩ | ٨١٦٨٨٩٥٢ |
| نسبة حجم المنفذ للمستهدف | ٪٢٩.٩٨ | ٪٥٤.٤٦ |
| عدد العاملين | | |
| دائمين | ٦٩٥ | ٧٢٣ |
| عقـــود | ٢٠ | ٢٥ |
| الاجمالى | ٧١٥ | ٧٤٨ |
| جملة الاجور والمزايا العينية | ١٩٧٤٦٢٢٥ | ٢١٠١١٥٤٠ |
| انتاجية الجنية / اجر | ٢.٢٨جنية | ٣.٨٨ جنية |

الاستثمارات

بلغت الاستثمارات فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ١,٩٠٨,٤٤١ جنية وتتمثل فى الاتى :-

| | |
|---|---|
| ٤٠٨,٤٤١ | استثمارات فى سندات حكومية لدى بنك الاستثمار القومى وزارة المالية |
| ١,٥٠٠,٠٠٠ | مساهمة بنسبة ١٥٪ فى راسمال الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى |
| ١,٩٠٨,٤٤١ | الاجمـــالى |

نتائج الاعمال ومقارنتها بعام ٢٠٢١/٢٠٢٠

| | ٢٠٢٢/٢٠٢١ | ٢٠٢١/٢٠٢٠ |
|---|---|---|
| **ايرادات النشاط الجارى** | ٤٥١٠٨٦٠٦ | ١١٣٨٧٧٢٨٥ |
| **صافى (العجز) قبل الضريبة المؤجلة والدخلية والاعباء التمويلية** | -٥٧٠٣٣٠٩٥ | -٢٦٨٠٠٨٠٦ |
| **صافى (العجز) بعد الضريبة المؤجلة والدخلية والاعباء التمويلية** | -٥٦٧٩٢٧٩٩ | -٢٦٥٣٧٤٣١ |

ولا يوجد توزيعات ارباح .

كما يود مجلس الادارة ان يحيط حضراتكم علماً بان الشركة تعانى تاخر صرف بعض مستحقاتها طرف جهات الاسناد الحكومية وكذلك من ارتفاع اسعار الخامات المستمر ومستلزمات الانتاج اللازمة لتنفيذ الاعمال .

علماً بان رصيد البنوك الدائنة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ٩٦٣٣٩٠٠٦ جنية وتحاول الشركة جاده بعمل تسويات مع البنوك الدائنة للتخلص من عبء الديون منها بنك الاهلى والذى تم الاتفاق معه على سداد عينى لقيمة الدين فى صورة قطعة أرض بمنطقة المغتربين كما ان الشركة تبذل قصارى جهدها لصرف مستحقاتها طرف جهات الاسناد لتدبير السيولة اللازمة. كما ان عدم استقرار الاوضاع الامنية بدولة ليبيا ادى الى توقف العمل بالكامل بالفرع مما اثر بالسلب على مركز السيولة وتقدم الاعمال. والشركة تبذل قصارى جهدها للحصول على اعمال جديدة ضمن خطة الدولة .

بيان موقف الاعمال المرحلة والتى باليد فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ (القيمة بالالف جنية)

| | ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ | ٢٠٢١/٠٦/٣٠ |
|---|---|---|
| ١ اعمال داخل الجمهورية | | |
| البنية الاساسية | ٩٠ | ٥،٩٣٥ |
| اعمال استصلاح | ٠ | ٠ |
| اعمال الصرف المغطى | ٠ | ٠ |
| التزامات + اعمال غسيل | ٠ | ٠ |
| صرف صحى | ٧ | ١٠٨،٩٢٣ |
| اعمال الطرق | ٢ | ٥،٧١٤ |
| بيع خلطة أسفلتية + ايجار معدات | ٣ | ٣،٥٣٠ |
| الاجمالى داخل الجمهورية | ١٠٢ | ١٢٤،١٠٢ |
| ٢ اعمال خارج الجمهورية | ٠ | ٠ |
| اجمالى الاعمال المرحلة والتى باليد | ١٠٢ | ١٢٤،١٠٢ |

توصيات المجلس:

١- عرض تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٢- عرض تقرير مراقب الحسابات عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٣- اعتماد المركز المالى للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وكذلك قائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠.

٤- عرض تقرير الحوكمة السنوى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وتقرير مراقب الحسابات عنه .

٥- اخلاء طرف رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة عن السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٦- الموافقة على منح العلاوة الدورية بالكامل للعاملين.

٧- الاحاطة بتقرير الافصاح السنوى عن الاجراءات التصحيحيه .

## تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال

## الشركة عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢١/٦/٣٠

مدى تحقيق الأهداف

- استهدفت الشركة إيرادات نشاط بنحو ١٨٠ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ فى حين بلغت القيمة الفعلية لإيرادات النشاط نحو ١١٣،٨٧٧مليون جنيه بانخفاض قيمته نحو ٦٦،١٢٣مليون جنيه بنسبة ٣٦،٧٪عن المستهدف .

- استهدفت الشركة تكاليف النشاط بنحو ١٥٦ر٥٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ فى حين بلغت تكاليف النشاط الفعلية نحو ٨٨ر٧٠٣ مليون جنيه بانخفاض قيمته نحو ٦٧ر٨٤٧ مليون جنيه بنسبة ٤٣ر٣٪ عن المستهدف .

- استهدفت الشركة مجمل أرباح النشاط بنحو ٢٣ر٤٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ فى حين حقق نشاط الشركة الفعلي مجمل ربح بنحو ٢٥ر١٧٤ مليون جنيه بزيادة قدرها ١ر٧٢٤ مليون جنيه بنسبة ٧ر٣٪ عن المستهدف .

- استهدفت الشركة صافى ربح قابل للتوزيع بنحو ٢ر٠٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ فى حين حققت أعمال الشركة صافى خسارة فعلية بلغت قيمة ٢٦ر٥٣٧ مليون جنيه بانخفاض قيمته ٥٨٧ ر٢٨ بنسبة ١٣٩٤٪ عن المستهدف .

نتائج الاعمال

حققت نتائج أعمال لشركة صافى خسارة ٢٦ر٥٣٧ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل صافى خسارة ١٧ر٢٠٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ نتيجة تكوين مخصصات بمبلغ ٢٠ مليون جنيه لمواجهة حكم بنك مصر بالاضافه إلى تحميل قائمة الدخل بمبلغ نحو ١٦ مليون جنيه فوائد مديونية هيئة التأمينات الاجتماعية والبالغة نحو ١٣٦ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٠٦/٣٠ .

## نشاط الشركه فى مجال تنفيذ اعمال المقاولات

### موقف التعاقدات والاعمال المتاح تنفيذها

انخفضت قيمة الإعمال المتاح تنفيذها إلى نحو ١٧٧,١٢٠ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٢٢٣,٧٨٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٤٦.٦٦٦ مليون جنيه بنسبة ٢٠,٩٪ ويرجع ذلك كمحصله لما يلى :

- ارتفاع قيمة الاعمال المنقوله من العام السابق الى نحو ١٧٤,٤٨ مليون جنيه مقابل نحو ٤١,٠٩٣ مليون جنيه بنحو ١٣٣,٣٨٧ مليون جنيه بنسبة ٣٢٤,٦٪ .

ارتفعت قيمة الاعمال المنفذه الى نحو ٨١,٦٨٩ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٤٩,٣٠٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٣٢,٣٨٣ مليون جنيه بنسبة ٦٥,٧٪ .

انخفض رصيد الاعمال الباقية تحت التنفيذ الى نحو ٩٥,٤٣١ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل نحو ١٧٤,٤٨٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٧٩,٠٤٩ مليون جنيه بنسبة ٤٥,٣٪ وتقدر المده المتوقعة لنهوالاعمال الباقيه تحت التنفيذ فى ٢٠٢١/٦/٣٠ .

فيما يلى التعاقدات الجديده الجارى تنفيذها

٥- مشروع انشاء مرافق وطرق وفرمه للحى العاشر والحادى عشر وجزء من الحى الثانى عشر بجهاز مدينة بنى سويف الجديده بأجمالى عقد ١٧٠ مليون جنيه .

٦- مشروع انشاء مرافق وطرق وفرمه بجهاز مدينة الفيوم الجديده بأجمالى عقد ٥٤ مليون جنيه .

٧- مشروع القطار الكهربائى السريع ( العين السخنه – العلمين – مطروح ) فى المسافه من ك ٢٠٠ الى ك ٢٠٥ بطول ٥ كم بأجمالى عقد ٧٧ مليون جنيه .

٨- مشروع القطار الكهربائى السريع فى المسافه من ك ٢٤٠ الى ك ٢٤٧ بطول ٧ كم بأجمالى عقد ١٩٥ مليون جنيه .

فيما يخص تسوية المديونية المستحقه على الشركة لصالح بنك مصر

تم عمل مخصص بمبلغ ٢٠ مليون جنيه عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وسيتم استكمال تكوين المخصص خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتم عمل تفاوض مع البنك لسداد مبلغ عشرون مليون جنيه والتصالح فى الحكم عن طريق بيع عدد (٢) قطعة ارض من ارض دار السلام وتم عمل جلسة مزاد فى ٧ /٢٠٢١ ولم يتقدم احد للشراء وجارى اعادة عرض الارض للبيع لسداد البنك .

### موقف تنفيذ العمليات

تباشر الشركة تنفيذ عدد ٤٣ عملية داخل الجمهورية من خلال عدد ١١ قطاع تنفيذى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وفيما يلى متابعة موقف تنفيذ العمليات .

الموقف الزمنى للعمليات

- بلغ عدد العمليات التى باشرت الشركة تنفيذ واستكمال ٤٣ عملية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وتم عمل ختامى والتسليم النهائى لعملية عدد ١٠ عمارات سكنية بغرب الشروق وتم عمل الختامى لعملية عدد ١٠ عمارات سكنية بالتجمع الخامس بعقدين وما زال باقى العمليات جاريه .
- بلغ عدد العمليات الجارى تنفيذها واستكمالها عدد ١٤ عملية بعد استبعاد العمليات المسحوبة والعمليات التى تقدمت الشركة بطلب لجهة الاسناد بالاكتفاء بما تم تنفيذه والعمليات المتوقفة عن العمل منذ فترة وكذا العمليات الجارى عمل ختامى لها .
- تم سحب باقى أعمال عمليتى انشاء محطة طلمبات بنى صالح بناءاً على محضر جرد وحصر الاعمال المدنية المؤرخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ والى قرار سحب العمل رقم ( ٥٥ ) لسنة ٢٠١٩ الصادر من رئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء بتاريخ ٢٠١٨/١/١٦ لحصر الاعمال التى لم يتم تنفيذها لاعادة طرحها على نفقة الشركة والتحفظ على جميع مستحقات الشركة عن هذه الاعمال أو أى أعمال أخرى طرف المصلحة وقد بلغت القيمة التعاقدية للعملية نحو ٥ر٨٦٣ مليون جنيه وقد تم تنفيذ نسبة ٨٦٪ من أعمال التعاقد علماً بان تاريخ النهو لتلك العملية هو ٢٠٠٦/٦/٣٠ ، انشاء محطة طلمبات دير السنقورية بناءاً على محضر جرد وحصر الأعمال المدنية المؤرخ ٢٠٢٠/٨/٢٥ والى قرار سحب العمل رقم ( ٥٦ ) لسنة ٢٠١٨ الصادر من رئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء بتاريخ ٢٠١٨/١/١٦ لحصر الاعمال التى لم يتم تنفيذها لاعادة طرحها على نفقة الشركة والتحفظ على جميع مستحقات الشركة عن هذه الاعمال أو أى أعمال أخرى طرف المصلحة وقد بلغت القيمة التعاقدية للعملية نحو ٢١٢ر١٠ مليون جنيه ، وقد تم تنفيذ نسبة ٩١٪ من أعمال التعاقد علماً أن تاريخ النهو لتلك العملية هو ٢٠٠٧/٢/٢٣ ،مع وقد تم رفع دعوى من جانب الشركه على مصلحة الميكانيكا للحفاظ على حقوق الشركه .

### الموقف المالى للعمليات

**اظهرت قوائم التكاليف تحقيق عدد ( ٨) مناطق ربح بنحو ٢٩٥ر١٨ مليون جنيه .**

**وتحقيق عدد ( ٣٥ ) منطقه خساره بنحو ٤٠٧ر١٥ مليون جنيه .**

طبقا لبيان ايرادات ومصروفات المناطق المرفق ويرجع لعدم الانتهاء من تنفيذ هذه العمليات وتحمل الشركه للاجور الخاصة بها والحراسه وايضا التشطيبات وكافة المصروفات الثابتة .

— لم تقم الشركه بابرام ايه عقود استثمار بنظام المشاركه .

المركز المالى

– بلغت الخسارة المرحله فى ٢٠٢١/٠٦/٣٠ نحو ٤٤٩ر٨٩٨مليون جنيه

– رصيد اصول بغرض البيع ٦٠٥ر٥ مليون جنيه وتفاصيله بالايضاح رقم (٧) بند ا،ب،جـ بالقوائم الماليه

– رصيد المخزون ١٢ر٠٦٤ مليون جنيه يتضمن مبلغ ٢ر١٠٦ مليون جنيه قيمة مخزون فرع ليبيا ويوجد مخصص هبوط اسعار مخزون بمبلغ ٤ر٠٢١ مليون جنيه

موقف المعدات التى تم اصلاحها .

تم اصلاح عدد ١٣معده عباره عن ١ بلدوزر ٣ هراس ، ٢لودر ، وواحد موتور جريدر وعدد ٤ سياره قلاب وعدد ١ سياره دوبل كابينه وعدد ١ ماكينة لحام للعمل بمشروع القطار الكهربائى السريع بالنوباريه وكذا عدد ٢ حفاره للعمل بعملية بنى سويف ( طرق وفرمه وصرف ) وتم الدفع بها للعمل بمواقع وتم تشغيل محطة خلط الإسفلت لتصنيع الخلطة وتأجيرها لشركة طيبه وبعدها شركة كونكورد وتم تشغيل عدد من معدات الشركة بالمشروع والجاهزة للعمل و يتم تشغيلها حسب حاجة مواقع العمل وجارى الإعداد لإصلاح عدد أخر من المعدات وفرز وتصنيف عدد من المعدات للسير فى بيعها والصرف منها على إصلاح المعدات القابلة للإصلاح وشراء بعض المعدات الاخرى وتم تأجير ماكينة التبطين بتوشكى بمبلغ ٢,٢٤٠ مليون جنية علاوة على تأجير عدد ٢ ماكينة رئيسيات وحقليات .

الأصول الثابتة

- انخفاض الأصول الثابتة بالمقارنة بالعام الماضي إلى مبلغ ١٨,٩٦٧,٠٠٧ جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ٢١,٦٠٣,٦٠٤ جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وذلك بعد استبعاد قيمة الاراضى والعقارات التى تم تحويلها إلى أصول متداولة بغرض البيع وكذلك قيمة آلات ومعدات بنحو ٣ر٨٤٣ مليون جنيه عباره عن بلدوزر D٤٧٥ تم بيعه .

موقف استثمارات مالية ( سندات حكومية )

- بنك الاستثمار القومي ٢٠٢,٥٥١ جنيه .

- وزارة المالية ٢٠٥,٨٩٠ جنيه .

ومازالت قائمة وتحقق عائد سنوي بنحو ١٤ ألف جنيه وتم مفاوضة بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية لبحث أمكانية تسييل هذه الاستثمارات وتخفيضها من قيمة المديونية المستحقة على الشركة طرفهم ولم يمكن ذلك .

— زيادة الالتزامات المتداولة

ويرجع ذلك نتيجة تكوين مخصص بمبلغ ٢٠ مليون جنيه لمقابلة حكم بنك مصر وكذلك زيادة مديونية هيئة التأمينات الاجتماعية بمبلغ ١٦ مليون جنيه .

*مستحقات الشركة طرف الجهات الخارجية* :

تبذل الشركة قصارى جهدها فى تحصيل مستحقاتها طرف جمعية أحمد عرابى وشركة جنوب الوادى والشركات الشقيقة وشركة المقاولون العرب وجهاز تعمير مدينة بنى سويف لسرعة الإنتهاء من تنفيذ بعض الإلتزامات المعلقة أو رفع قضايا على بعض الجهات مثل شركة جنوب الوادى وشركة المقاولون العرب وأيضا تم رفع قضايا على بعض المستثمرين المتعثرين فى السداد وتم تحصيل كامل مستحقات الشركة طرف مشترى أرض دار السلام وبعض المتأخرات لمنطقة سهل الطينة وجارى المتابعة مع هيئة التعمير لإنهاء بعض المستخلصات منها انشاء فرعى الرى ٢٥,٢٦ بغرب الدلتا بعد نهو الاالتزامات وتم رد خطاب الضمان وجارى صرف مستحقات عنه وايضا جارى الانتهاء من عملية الصرف المغطى بمنطقة المنشاه بسوهاج وتم ايضا نهوى التزامات ٦ عمليات صرف مغطى مع هيئة الصرف وتم عمل ختامى لعملية أستصلاح ١٠٠٠ فدان بالواحات البحرية وأيضا عملية إنشاء المزرعة الشجرية بالفرافرة وجارى تحصيل المستخلصين مع العلم ايضا ان الشركه اسند لها عمليتين بمشروع القطار الكهربائى السريع احداهما بتاريخ ٢٠٢١/٦/١ والاخرى بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٣ وقاربت العمليه الاولى على الانتهاء ورغم ذلك لم تصرف من مستحقاتها اى مبالغ .

## تقرير مجلس الإدارة السنوي عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ إلى ٢٠٢٢/٦/٣٠

( والمعد وفقا لأحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد )

| اسم الشركة | العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير |
|---|---|

البيانات الأساسية :

| | |
|---|---|
| غرض الشركة | القيام داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بالذات أو بالواسطة او المشاركة بالدراسة والبحوث والتصميمات والتنفيذ مع الشركات المصرية و الاجنبية التي تزاول أعمالا شبيهة بإعمالها لعمليات استصلاح واستزراع الاراضي البور والصحراوية والزراعية وأعمال التوريدات العمومية وأعمال المقاولات العمومية (أعمال التشييد والإسكان والبناء والطرق وشبكات المياه والصرف الصحي وأعمال المقاولات العمومية(الكهربائية والميكانيكية) وشراء وتقسيم وبيع اراضي البناء والعقارات والأراضي البور والصحراوية والزراعية مع مراعاة احكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الاراضي الصحراوية وإدارتها لحسابها في اغراض الشركة وإنشاء الورش لها وايجار المعدات و للشركة ان تجرى اعمال مماثلة للغير واستغلال المناجم والمحاجر وأعمال الوكالة التجارية وأعمال التصدير والاستيراد .<br>ويحق للشركة المشاركة بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول اعمالا شبيهة بأعمالها او التي تعاونها على تحقيق غرضها في مصر او في الخارج كما يجوز لها ان تندمج مع الكيانات السالفة او تشتريها او تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية هذا ويجوز اضافة اي انشطة جديدة غير مدرجة بالسجل التجاري للشركة العامة لاستصلاح الاراضي والتنمية والتعمير بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة عليها . |

| | | | |
|---|---|---|---|
| المدة المحددة للشركة | خمسة وعشرون عاماً | تاريخ القيد بالبورصة | ١٩٩٦/٨/٢٦ |
| القانون الخاضع له الشركة | شركة مساهمة مصرية قانون ٢٠٣ قطاع أعمال عام لسنه ٩١ | القيمة الاسمية للسهم | ١٠ جنيهات |
| أخر رأس مال مرخص به | ٩٥ مليون جنية | اخر راس مال مصدر | ٦٥.١مليون جنية |
| أخر رأس مال مدفوع | ٦٥.١ مليون جنية | رقم وتاريخ القيد بالسجل | ٦٦٣٦٧ في ٢٠٢٠/٥/١٧ |

علاقات المستثمرين

| | | | |
|---|---|---|---|
| اسم مسئول الاتصال | احمد على جنيدي | | |
| عنوان المركز الرئيسي | شارع الفيوم – دار السلام – القاهرة | | |
| أرقام التليفونات | ٢٧١٨٤٢٣٠ – ٢٧١٨٤١١٠ | أرقام الفاكس | ٢٧١٨٤٠٨٠–٢٧١٨٤١٦٦ |
| الموقع الالكتروني | www.gclr.com.eg | | |
| البريد الالكتروني | gclr@gclr.com.eg | | |

■ مراقب الحسابات

| | | | |
|---|---|---|---|
| اسم مراقب الحسابات | إدارة مراقبة حسابات التعاون الإنتاجي والاستهلاكي والإسكاني (الجهاز المركزي للمحاسبات) | | |
| تاريخ التعيين | ــــــــــ | ــــــــــ | ــــــــــ |
| رقم القيد بالهيئة | ــــــــــ | ــــــــــ | ــــــــــ |

■ هيكل المساهمين ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة :

| حملة ٥٪ من اسم الشركة فأكثر | عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية | النسبة ٪ |
|---|---|---|
| الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية | ٥٨١٤١٤٩ | ٨٩.٣١٪ |
| الإجمالي | ٥٨١٤١٤٩ | ٨٩.٣١٪ |

| ملكية أعضاء مجلس الإدارة فى أسهم الشركة | عدد الأسهم فى تاريخ القوائم المالية | النسبة ٪ |
|---|---|---|
| مهندسة / عبير عادل عبده سليمان | ٢٠٠٠ | ٠.٠٣٠٧٢٢ |
| إجمالي ملكية أعضاء مجلس الإدارة | ٢٠٠٠ | ٠.٠٣٠٧٢٢ |

| أسهم الخزينة لدي الشركة وفقا لتاريخ الشراء | عدد الأسهم فى تاريخ القوائم المالية | النسبة ٪ |
|---|---|---|
| لا يـــوجـــد | لا يـــوجـــد | ..... |
| الإجمالي | لا يـــوجـــد | ..... |

■ مجلس الإدارة :

أخر تشكيل لمجلس الإدارة : في ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢

| الاســـــــــم | الوظيفة | جهة التمثيل | صفة |
|---|---|---|---|
| لواء مهندس/ محمد وجدي حسين | رئيس مجلس الإدارة | الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية | غير تنفيذي |
| لواء مهندس/ سامي حسين منصور الشناوي | العضو المنتدب التنفيذي | الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية | تنفيذي |
| مهندسة/ عبير عادل عبده سليمان | عضو مجلس إدارة | عن المساهمين الأفراد | غير تنفيذي |
| محاسب / عبدالله على عبدالله حامد | رئيس قطاع | منتخب ممثل عن العاملين | تنفيذي |
| محاسب / سعيد محمد جودة حسن | عضو مجلس إدارة | مستقل من ذوي الخبرة | غير تنفيذي |

■ التغيرات التي طرأت على تشكيل المجلس خلال العام من ٢٠٢١/٧/١ إلى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

تشكيل مجلس الإدارة عن المدة من ١ / ٧ / ٢٠٢١ حتى ٢٧ / ١١ / ٢٠٢١.

| الاســـــــــم | الوظيفة | جهة التمثيل | صفة |
|---|---|---|---|
| أحمد عبد العزيز الدمرداش | رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب | الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية | تنفيذي |
| محمد العبسي سالم | عضو مجلس إدارة (ذوي الخبرة) | غير متفرغ (ذوي الخبرة) | غير تنفيذي |
| محمد سيد عبد الغفار | عضو مجلس إدارة (ذوي الخبرة) | غير متفرغ (ذوي الخبرة) | غير تنفيذي |
| إبراهيم أبو السعود زاهر | رئيس قطاع عضو مجلس إدارة | منتخب ممثل العاملين | تنفيذي |
| عبد الله على عبد الله | رئيس قطاع عضو مجلس إدارة | منتخب ممثل العاملين | تنفيذي |
| عبد المنعم احمد بدر | عضو مجلس إدارة | رئيس اللجنة النقابية | تنفيذي |

بتاريخ ٢٧ / ١١ / ٢٠٢١ قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة باستخدام نظام التصويت التراكمي تشكيل مجلس الإدارة طبقا للتشكيل الأتي

| الاســـــــــم | الوظيفة | جهة التمثيل | صفة |
|---|---|---|---|
| لواء مهندس/ محمد وجدي حسين | رئيس مجلس الإدارة | الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية | غير تنفيذي |
| لواء مهندس/ سامي حسين منصور الشناوي | العضو المنتدب التنفيذي | الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية | تنفيذي |
| مهندس / محمد العبسي سالم سليم | عضو مجلس إدارة | الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية | غير تنفيذي |
| مهندسة/ عبير عادل عبده سليمان | عضو مجلس إدارة | عن المساهمين الأفراد | غير تنفيذي |
| محاسب / عبدالله على عبدالله حامد | رئيس قطاع | منتخب ممثل عن العاملين | تنفيذي |
| محاسب / سعيد محمد جودة حسن | عضو مجلس إدارة | مستقل من ذوي الخبرة | غير تنفيذي |

تم اعتذار السيد المهندس / محمد العبسي سالم سليم عن عضوية مجلس الإدارة بتاريخ ٣ / ٢٠٢٢ .

■ اجتماعات مجلس الإدارة :

(عدد مرات اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام )

- عن المدة من ١ / ٧ / ٢٠٢١ إلى ٢٧ / ١١ / ٢٠٢١ للتشكيل السابق
  - من الجلسة رقم (١) بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣ حتى الجلسة رقم (٧) بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٤ بعدد (٧) جلسة .
- عن المدة من ٢٨ / ١١ / ٢٠٢١ إلى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ للتشكيل الحالي
  - من الجلسة رقم (٨) بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٧ حتى الجلسة رقم (١٣) بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٨ بعدد (٦) جلسة .

❖ لجنه المراجعة :

| م | اسم العضو | جهة التمثيل |
|---|---|---|
| ١ | محمد العبسي سالم سليم | رئيسا – عن المساهمين |
| ٢ | مهندسة/ عبير عادل عبده سليمان | عضو – عن الساهمين الأفراد |
| ٣ | محاسب / سعيد محمد جودة حسن | عضو – مستقل من ذوي الخبرة |

على أن يكون عمل اللجنة طبقا للمادة (٣٧) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية .

■ أعمال اللجنة خلال العام :

| | |
|---|---|
| عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة | ١ |
| هل تم عرض تقارير اللجنة على مجلس إدارة الشركة | نعم |
| هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها | لا |
| هل قام مجلس الإدارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية | ـــــ |

■ بيانات العاملين بالشركة :

| | |
|---|---|
| متوسط عدد العاملين بالشركة خلال السنة | ٧١٨ عامل لعام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ |
| متوسط دخل العامل خلال السنة | ٢٥٨١٥ جنية سنويا |

❖ نظام الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين بالشركة : لا يـــوجـــد

❖ المخالفات والإجراءات التي تتعلق بقانون سوق المال وقواعد القيد : لا يـــوجـــد

❖ توزيعات أرباح عن العام المالي المنتهي ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٢ . : لا يـــوجـــد

❖ التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة :

لا يوجد تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة أو المؤسسيين أو الداخليين أو المجموعات المرتبطة بما يضمن عدم وجود تعارض مصالح مع التزامهم بالإفصاح في حالة وجود تعارض مصالح ولا يوجد تعاملات بعقود معاوضة .

❖ مساهمة الشركة خلال العام في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة :

لا يتوافر لدى الشركة سياسة معينة عن مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية وعن التزامها المستمر في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن تسعى الشركة في تطبيق بعض المعايير البيئية والاجتماعية للمساهمة في التنمية الاقتصادية .

## ** وفتح باب المناقشات فى ضوء ماورد بالتقرير وكانت على النحو التالى : ـ

**الاستاذ/ابو بكرعبد الحميد ـ عضو الجمعية العامة** اريد من مجلس الادارة توضيح اسباب الخسائر والتى نتجت عن سحب الاعمال بالشركة وهل هناك قدرة للاستمرار ام نلجأ الى المادة(٣٨/فقرة ثانية ) من القانون ١٨٥ لـــ٢٠٢٠ــة.

**اللواء /سامى الشناوى ـ العضو المنتدب التنفيذى** مجلس الادارة الحالى بدأ اعماله من ٢٠٢١/١٢/١وان معظم الاعمال التى تم سحبها من الشركة منذ سنوات بينما هناك اعمال وتعاقدات جديدة جارى تنفيذها بأكثر من ١٧٠ مليون جنيه ومعظم هذه الاعمال من ٢٠٢٢/٧/١ والعائد سوف يظهر بعد ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

**الاستاذ/ابو بكرعبد الحميد** انا لم اقصد انجازات العضو المنتدب التنفيذى وانما اشير الى اسباب سحب الاعمال والتى ترتب عليها خسارة بالشركة اكثر من ٢٠ مشروع وقد بلغت الخسارة ٥٦ مليون جنيه وهو مايدعو للدهشة والسنة السابقة نفس الظروف ارجو من مجلس الادارة اعطائى بريق امل .

**الاستاذ/سعيد محمد جودة - عضو مجلس الادارة** كل الاعمال مسحوبة من سنوات سابقة هذا بخلاف مديونية التأمينات ومخصص بنك مصر ١٠ مليون جنيه

**الاستاذ/ايهاب قدرى - رئيس قطاع الشئون المالية** عملية بنى سويف توقفت بعد ٦/٣٠ وتوقف اول مستخلص ٢٠٢١/١٠/١٣ وتكلفة النشاط ٦٩ مليون جنيه مصروفات ٥٨ مليون جنيه .

**الاستاذ/ياسر شوشة - رئيس قطاع التموين** اتجاه الشركة خلال الفترة الحالية الاعتماد على الذاتى واصلاح المعدات والسيارات وسيظهر ذلك فى الربع المالى ٢٠٢٢/٩/٣٠ اما عن خسارة العام الحالى فيرجع ذلك الى الحجوزات الموقعة على الشركة والضرائب .

**الاستاذ/ابو بكر** مايقوله الاستاذ ياسر نقاط ضعف وليس قوة

- مطلوب عرض بيان الاعمال التى لم تنفذ بعد وقيمة الربح او المكسب وبيان الاعمال المسحوبة من الشركة هتبقى عندنا صورة واضحة للشركة والاعمال التى ستنفذ بخسارة .

**لواء دكتور/محمد سليمان الشيخة** اعتقد ان كلام أ. ياسر شوشة طمنا الى حد ما ان الاعمال التى سحبت من الشركة من سنوات سابقة والشركة تعمل فى نفس الوقت فى الاعمال الجديدة ونفس الوقت تقوم باصلاح المعدات .

**لواء سامى الشناوى** عرض بيان الاعمال التى تقوم بها الشركة حاليا وتقوم بالصرف على اصلاح المعدات وتم اخذ سلفة من الشركة القابضة فى حـــــدود ٤ مليون جنيه وتم الصرف منها على بنزين واصلاح السيارات ومشروع القطار السريع تقوم الشركة بتنفيذه ذاتى .

**ثم اشار السيد اللواء مهندس / طارق حامد الشربينى الى ان المساهم / اسامة غنيمى تقدم ببعض الاستفسارات والاقتراحات والتى تبعد كل البعد عن جدول اعمال الجمعية وبعضها سبق عرضها وتم الرد عليه بشأنها .**

- **وبعد أن تمت المناقشة ...**

**قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :**

**المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة**

**عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١**

**********

- الموضوع الثاني :
- (النظر فى الاحاطة بماجاء بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ ورد الشركة على ماجاء به)

**رحبت السيدة المحاسب / ايمان دحروج - وكيل اول الوزارة ومدير الادارة بالسادة رئيس واعضاء الجمعية العامة ورئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة واعطيت الكلمة للاستاذ/ اشرف عبد السلام - وكيل الوزارة نائب اول مدير الادارة لقراءة التقرير .**

## تقرير مراقب الحسابات
## عن مراجعة القوائم المالية (المعدلة) للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في ٢٠٢٢/٦/٣٠

**السادة / أعضاء الجمعية العامة للشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير.**

راجعنا القوائم المالية المعدلة للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في ٢٠٢٢/٦/٣٠ (شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١) والمتمثلة في قائمة المركز المالي البالغ مجموع كل من أصولها وخصومها مبلغ ٥٦٢٠٣١٢٦٦ جنيها وكذا قائمة الدخل بصافي خسارة قدرة مبلغ ٥٦٧٩٢٧٩٩ جنيهاً وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

### مسئولية إدارة الشركة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فإدارة الشركة مسئولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

### مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب. ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر للقوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم والعرض العادل والواضح لها وذلك بتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة وأيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض التي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأي المتحفظ:

- تم جرد الأصول الثابتة ( مصر ) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والبالغ صافي قيمتها نحو ١٧.٢٠٢ مليون جنيه بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد تم أشرافنا على جانب من أعمال لجان الجرد في ضوء الإمكانيات المتاحة وتم إبلاغ الشركة بملاحظتنا على أعمال بعض لجان الجرد بكتابنا رقم (١١٥٦) بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٨ وقد قامت الشركة بحساب الإهلاك بنفس المعدلات والأسس المطبقة في السنوات السابقة مما يستوجب ضرورة إعادة النظر في نسب الإهلاك المطبقة في ضوء ظروف التشغيل بالشركة والحالة الفنية التي عليها تلك الأصول وقد تبين بشأنها ما يلى:-

١- لم تقم الشركة بجرد الأراضي والعقارات المبنية المملوكة لها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ من حيث حصر شامل للأراضي والمباني وتحديد المساحة والموقع بالتفصيل ومعاينة العقارات مع اظهار أي مخالفات او اضرار قد تؤثر على سلامتها وتحديد الغير مستغل منها وبيان أسبابه مطابقة نتائج الجرد الفعلي على البيانات الواردة بسجلات أراضي وعقارات الشركة لإظهار اية فروق الامر الذي يؤثر على سلامة تقييم تلك الأصول في ٢٠٢٢/٦/٣٠ حيث قامت الشركة ببيان بالأراضي والوحدات السكنية المملوكة للشركة فقط.

يتصل بما تقدم لم تقم الشركة بإجراء الرفع المساحي لكافة الأراضي المملوكة لها والبالغ تكلفتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٨.٨١٨ مليون جنيه تتمثل في نحو ٥.١٦٧ مليون جنيه بحساب الأصول الثابتة ، نحو ١.٤٩٥ مليون جنيه بحساب أراضي فضاء بغرض البيع ، ٢.١٥٦ مليون جنيه بحساب ارضى مستصلحة بغرض البيع ، كما لم تستخرج الشركة شهادات التسجيل العيني والعقاري لكافة الأراضي والعقارات المملوكة لها وذلك بالمخالفة للتعليمات الصادرة من الإدارة بخصوص الجرد السنوي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ الامر الذى لا يمكننا معه التحقق من صحة قيمتها خاصة في ظل وجود العديد من التعديات على أراضي الشركة لاسيما منطقة

سهل الطينة بمحافظة شمال سيناء والتي تصل فيها قيمة التعديات لأكثر لـ ١٠٠ % من مساحة الأرض المملوكة للشركة في تلك المنطقة.

**يتعين بيان أسباب ما تقدم مع قيام الشركة بحصر وجرد كافة الأراضي والعقارات المملوكة للشركة وإجراء الرفع المساحي واستخراج شهادة التسجيل العيني والعقاري لها وتحديد الغير مستغل منها وبيان أسبابه ومطابقة نتائج ذلك على البيانات الواردة بسجلات أراضي وعقارات الشركة لإظهار أية فروق والإفادة إحكاما للرقابة على تلك الأصول وضمان لسلامة تقييمها.**

٢- لم تقم الشركة بمطابقة نتائج الجرد الفعلي للأصول التي تم جردها مع الأرصدة الدفترية المثبتة في الدفاتر والسجلات الامر الذي لا نتمكن معه من صحة التحقق من رصيد تلك الأصول في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

**يتعين قيام الشركة بإجراء مطابقة نتائج الجرد الفعلي لكافة الأصول المملوكة لها مع الأرصدة الدفترية لتلك الأصول وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك والإفادة.**

٣- لم تقم الشركة بالإفصاح في قوائمها المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن مدى وجود أيه قيود على ملكيتها للأصول الثابتة وكذا لم تقم بالإفصاح عن الأصول الثابتة المرهونة كضمان لالتزامات على الشركة بالمخالفة للفقرة (٧٤ -أ) من المعيار المحاسبي المصري رقم ١٠- الأصول الثابتة واهلاكاتها- على الرغم من وجود عدد كبير من المعدات الثقيلة (حفارات - لوادر - كراكات - سيارات- بلدوزرات - ... الخ ) مملوكة للشركة ومحجوز عليها من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية متوقفة ومشونة بالعراء منذ عدة سنوات معظمها في حالة سيئة جدا (هراس انجرسول) مما يعرضها للصدأ والتلف نتيجة العوامل الجوية بلغت قيمتها السوقية المقدرة وقت الحجز نحو ١٢١ مليون جنيه .

**يتعين سرعة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وإيجاد الحلول المناسبة لفك الحجز على تلك المعدات ودراسة مدى الاستفادة منها أو التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة حتى لا تمثل أموال مستثمرة معطلة خاصة في ضوء سوء حالة معظمها.**

٤- بلغت تكلفة الأصول الثابتة العاطلة وغير المستغلة (الات ومعدات فقط) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٠٤.٣٩١ مليون جنيه من واقع البيان المقدم من الشركة وبلغت صافي قيمتها في تاريخ الميزانية نحو ٦.٠٩٨ مليون جنيه يمثل طاقات عاطلة في تاريخ الميزانية وقد أفادت الشركة بردها على التقرير التفصيلى المبلغ لها ان جارى اصلاح بعض الالات والمعدات وفرز وتصنيف الجزء الاخر للسير في بيعها.

**يتعين بحث اسباب تعطل هذه الأصول مع حصر كافة الأصول المعطلة بالشركة وغير المستغلة (وسائل نقل - مباني ...الخ) والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالح الشركة.**

٥- قامت الشركة بحساب اهلاك للأصول العاطلة بنسبة ٥٠% من قيمة قسط الاهلاك الواجب حسابه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالمخالفة فقرات (٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦) من المعيار المحاسبي المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة واهلاكاتها- والتي نصت على "الاعتراف بالإهلاك ولو كانت القيمة العادلة للأصل تزيد عن قيمته الدفترية طالما لم تزد القيمة التخريدية للأصل عن قيمته الدفترية ولا تمنع الاصلاحات والصيانة التي تجرى على الأصل الحاجة لإهلاك ذلك الأصل ، لا يتوقف الاهلاك عندما يصبح الأصل معطلا او عندما يستبعد من الاستخدام النشط إلا اذا اصبح مهلك دفتريا بالكامل ، من الممكن ان يكون عبء الاهلاك مساويا للصفر فى ظل طرق الاهلاك المبنية على مدى استخدام الأصل اثناء الفترات التي لا يتم خلالها انتاج الا اذا كان اهلاك الأصل خلال تلك الفترات يتم بناء على عوامل أخرى كما هو وراد بالفقرة ٥٦ من المعيار (التآكل المادى - التقادم الفنى او التجارى -....).

**يتعين بحث ودراسة ما تقدم واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك مع الالتزام بالمعايير المحاسبية في هذا الشأن.**

- ظهر رصيد حساب الاستثمارات طويلة الاجل (استثمارات مالية متاحة للبيع) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١.٥ مليون جنيه قيمة مساهمة الشركة بنسبة ١٥% من راس المال المدفوع للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي بواقع ١٥٠ ألف سهم (القيمة الاسمية للسهم ١٠جنيه) وقد تبين بشأنها :-

١- لم تقم الشركة بإجراء اختبار الاضمحلال في قيمة هذا الاستثمار خاصة في ظل عدم وجود أي تدفقات نقدية داخلة منه وذلك بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) -٥.٥ الاضمحلال-حيث لم تحصل علي أي عائد على هذا الاستثمار منذ عام ٢٠١٦ خاصة في ظل تحقيق الشركة المستثمر فيها خسائر متتالية أخرها عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ والتي بلغت نحو ٣.٦٤٧ مليون جنيه بخلاف وجود خسائر مرحلة بنحو ٦.٢٩٨ مليون جنيه.

٢- تم ابرام وتوقيع عقد بيع مبدئي بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٥ لبيع الشركة المستثمر فيها (المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي) وذلك بين جميع المساهمين المكونين لرأس مال الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) بما في ذلك الشركة العامة لاستصلاح الأراضي، بين مجموعة مشترين على ان يكون إجمالي قيمة البيع مبلغ ٣٦ مليون جنيه وذلك قبل موافقة الجمعية العامة غير العادية على بيع

حصة الشركة والذى تم بتاريخ ٩/٣/ بالمخالفة للمادة (٤٣) مكرر من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية.

٣- عملية البيع لا تتضمن انتقال كافة أصول والتزامات الشركة المبيعة من حملة الأسهم القدامى الى المشتريين الجدد حيث تضمن البند الثالث من عقد البيع المبدئي المشار اليه بعاليه المؤرخ ٢٠٢٢/٢/١٥ انه لا يدخل ضمن ملف تقييم الشركة الذى تم قبول عرض الطرف الثاني على أساسه مجموعة من الأصول الموجودات والقضايا والحقوق وردت على سبيل الحصر لا المثال بحيث تظل في ملكية تلك الأصول لحملة الأسهم القدامى كما يتحملوا أيضا عبء هذه الالتزامات ومنهم الشركة العامة (عقد مقاولة مبرم مع وزارة الموارد المالية والري بقيمة ١٧٨٥٠٣٣٠ جنيه ،عدد ٨ سيارات ماركات وأنواع مختلفة ،عدد (٢) قطعة ارض بمنطقة أبو سمبل بأسوان مساحة كل قطعة ٥٠٠٠ متر ،عدد (٥) قضايا متداولة بين شركة جنوب الوادي وجهات أخرى (وزارة الزراعة – وزارة الرى –.....) وعليه فإن عملية البيع بهذه الطريقة لا تعتبر عملية بيع بالمفهوم الحقيقي حيث ان عملية البيع يجب ان تتضمن انتقال معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصول وكذا انتقال عبء الالتزامات بصورة جوهرية من البائع الى المشترى فضلا عن ان عملية البيع بهذه الطريقة يصعب معها تحديد المنافع او الالتزامات بشكل واضح ودقيق والتي قد تعود على الشركة العامة من بيع حصتها في شركة جنوب الوادي حيث انه قد يترتب على عملية البيع عدم كفاية أصول الشركة المبيعة لتغطية التزاماتها مما يعود بالخسارة على الشركة العامة في حدود نسبتها في رأس مال الشركة المبيعة (جنوب الوادي).

٤- عملية البيع تنطوي على شرط وهو قيام مجلس الإدارة الحالي لشركة جنوب الوادي بالتصرف او نقل سلطة الإدارة والتصرف لكافة أصول والتزامات الشركة خلال مدة زمنية محددة وقبل نقل ملكية الأسهم للمشترين الجدد وفى حالة عدم قيام مجلس الإدارة بذلك يلتزم المشترين الجدد بعمل توكيل رسمي عام شامل جميع التصرفات القانونية لصالح رئيس الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياه الجوفية على ان يقوم بتوزيع الحصيلة المالية لهذه البنود على حملة الأسهم القدامى كلا حسب نسبته في ملكية اسهم شركة جنوب الوادي فإن عملية البيع بهذه الطريقة تصبح معلقة بشرط ولا يمكن الاعتراف بها في دفاتر وسجلات الشركة العامة الا في حالة تحقيق هذا الشرط وذلك وفقا للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧)-الأدوات المالية.

٥- عدم إجراء تطابق ارصدة الحسابات بين الشركة العامة ، الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي حيث ورد خطاب من الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) الى الشركة العامة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٣٠ ان أرصدة الشركة العامة في دفاتر شركة جنوب الوادي مدينة بمبلغ ٨٧٢١٠٦ جنيه ، دائنة بمبلغ ٢٩٥٦٩٩ جنيه ليصبح الرصيد المستحق لشركة جنوب الوادي طرف الشركة العامة مبلغ ٥٧٦٤٠٧ جنيه بخلاف وجود مبلغ ٢٨٧٦٠٠٠ جنيه قيمة غرامة عدم الانتفاع تم خصمها من المستخلصات المنفذة دون موافاتنا بمحضر مطابقة بين الشركة العامة وشركة جنوب الوادي بخصوص تلك الأرصدة خاصة في ظل وجود مديونيات مستحقة للشركة العامة في دفاترها وسجلاتها طرف الشركة المذكورة تتمثل في مبلغ ٩٧١٩٧ جنيه بحساب العملاء (قطاع خاص) ، ٣٦٠٠٠٠ جنيه ضمن حساب ارصدة مدينة طرف الهيئات والشركات ، مبلغ ٦٠١٩٧٢ جنيه بحساب امانات العملاء ، مبلغ ٢٤٨٠ جنيه بحساب تأمين لدى العملاء.

٦- تم إعداد دراسة القيمة العادلة للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) بغرض البيع بمعرفة المقيم / المجموعة الاستشارية لاستشارات الخبرة وتقييم المشروعات وانتهى تقرير الدراسة الى ان قيمة الشركة في حدود مبلغ ١٨٠٥٥٩١٩ جنيه وتم عرض هذا التقرير على مجلس إدارة شركة جنوب الوادي والذي قام باعتماده بالجلسة رقم (١٣٧) بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٧ وتم عرض الشركة للبيع وفقا لهذا التقييم على الراغبين بالشراء وقد تبين مخالفة الشركة العامة نص المادة (٤٣) مكرر من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية الصادرة من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية والتي تنص على (( مع عدم الاخلال بأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، تلتزم الشركة المقيد لها أوراق مالية بالبورصة والراغبة في التصرف بالبيع في أي من العقارات أو الأصول الثابتة الأخرى للشركة أو الأسهم المملوكة لها في شركات غير مقيدة إذا كانت قيمتها التقديرية تمثل نسبة (١٠%) أو أكثر من حقوق ملكية الشركة المقيدة – من واقع آخر قوائم مالية لها – بتقديم دراسة للبورصة بالسعر العادل للأصول أو الأسهم محل البيع معدة بواسطة مستشار مالي مستقل من المقيدين بسجل الهيئة و مرفقا بها تقرير عن تلك الدراسة من مراقب حسابات الشركة المقيدة وكذلك محضر مجلس إدارتها باعتماد هذه الدراسة، وتقوم البورصة بنشر ملخص هذه الدراسة على موقعها الإلكتروني وشاشات التداول.و إذا تنازلت الشركة عن حقها في الاشتراك في زيادات رؤوس أموال احدى الشركات التي تساهم فيها بما يوازي نسبة(١٠%) أو أكثر من حقوق ملكية الشركة المقيدة من واقع آخر قوائم مالية و/أو من ايراداتها عن آخر سنة مالية، وجب الحصول على

موافقة جمعيتها العامة العادية على ذلك. وفي جميع الاحوال، لا يجوز للشركة التصرف في أكثر من (٥٠ %) من أصولها الثابتة وغيرها من الأصول المرتبطة بممارسة الشركة لنشاطها إلا بموافقة مسبقة من الجمعية العامة غير العادية)) حيث تبين عدم قيام الشركة العامة لاستصلاح الأراضي بتكليف مستشار مالي مستقل معتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد دراسة بالسعر العادل للاسهم محل البيع في للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي حيث تم الاعتماد على تقرير دراسة القيمة العادلة المعد بواسطة المستشار المالي المستقل المكلف من الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي نفسها وليس من الشركة العامة.

٧- عدم قيام الشركة بتطبيق قراري مجلس الوزراء رقمي ١٥٠٢ لسنة ٢٠٠٢ ، ١٦٢٤لسنة ٢٠٠٧ المعدلة لقرار رقم ١٦٨٤لسنة ٢٠٠٤ بشأن التقييم والتصرف بحصص المال العام في الشركات المشتركة.

**يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بمخاطبة وإجراء المطابقات اللازمة مع الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي لتحديد موقف الاستثمار بها والمعاملات معها حتي يمكن التحقق منها واثباتها بدفاتر وسجلات الشركة والالتزام بما ورد بالمعايير المحاسبية في هذا الشأن والقرارات المشار اليها.**

- ظهر رصيد حساب المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالصافي بنحو ١١.٦٢٥ مليون جنيه (بعد استبعاد المخصص البالغ قيمته نحو ٤.٠٢١ مليون جنيه) وقد تم جرد المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد أشرفنا على جانب من أعمال لجان الجرد فى ضوء الإمكانيات المتاحة تبين بشأنه ما يلى:-

١- لم تقم الشركة بمطابقة نتائج الجردّ الفعلي لأصناف المخزون التي تم جردها مع الأرصدة الدفترية المثبتة في الدفاتر والسجلات الامر الذي لا نتمكن معه من صحة التحقق من رصيد المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

**يتعين قيام الشركة بإجراء مطابقة نتائج الجرد الفعلي لكافة الأصول المملوكة لها مع الأرصدة الدفترية لتلك الأصول وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك والإفادة.**

٢- بلغ رصيد المخزون الراكد في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦.٣٨٧ مليون جينه تمثل قيمة أصناف راكده مطلوب التخلص منها وبيعها لم يتم عليها اي حركة مخزنية منذ أكثر من خمسة سنوات وذلك طبقاً للبيان المقدم لنا من الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ بخصوص المخزون الراكد للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ونشير الى انه تم تكوين مخصص هبوط أسار مخزون راكد بنحو ٤.٠٢١ مليون جنيه لمقابلة أصناف المخزون الراكدة بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢) المخزون والذي اوجبت الفقرة (٩) منه بقياس المخزون بالتكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما اقل.

ونشير الى قيام الشركة بتشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (٢٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ لبحث ارصدة المخازن بمناطق التنفيذ لتحديد احتياجاتها والأسباب التي أدت الى وجود ارصدة راكدة بها وكيفية الاستفادة منها كما تم تشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (٢٢٠) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٧ لفحص مخازن قطع غيار المعدات والسيارات ومخازن المهمات والخامات بالمركز الرئيسي لتحديد الاحتياجات المطلوبة منها ومدى صلاحيتها وطريقة الاستفادة منها.

**يتعين ضرورة العمل على التصرف الاقتصادي بالأصناف الراكدة بما يحقق اقصي نفع وعائد اقتصادي ممكن للشركة مع ضرورة اعادة قياس المخزون فى ضوء ما اسفرت عنه الدراسة المقدمة من الشركة خاصة فى ظل اتباع الشركة لمعالجة محاسبية غير سليمة وذلك بتكوين مخصص للرواكد دون تقييم المخزون الراكد على اساس التكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما أقل وفقاً لما تقضي به الفقرة رقم (٩) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون والوارد ضمن المعايير الصادرة بقرار رئيس الجهاز رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ مع موافاتنا بما انتهت إليه اللجان المشكلة في هذا الشأن ...والافادة.**

٣- تضمن المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ أصناف انتهت صلاحيتها عدد ١٤٠٧٠ لتر ليدكيو cr٢ مادة معالجة الخرسانة عبارة عن عدد ٦٧ برميل *٢١٠ لتر) ، أصناف آخرى غير صالحة للاستخدام بسبب طول فترة التخزين كمية ١.٩٥٠ طن بيتومين ٥١٠٦٠٠ كود ٥١٠٦٠٠ غير صالحة للاستخدام بسبب طول فترة التخزين ، عدد ١٧٩ عرق خشبي أطوال مختلفة كود ٥١٠٥٤٠ لا تصلح للاستخدام حيث أن نسبة صلاحيتها أقل من ١٥%) ، أصناف أخرى تضررت حالتها الفنية بسبب تعرضها للعوامل الجوية مثل كمية ٣٥٠ م٢ بولى ايثيلين عالي الكثافة كود ٥٠٠٠١٧ ) ، وذلك بمنطقة توشكي كما تضمن المخزون وجود أصناف (عدد ٤ أصناف ) تم السطو عليها وسرقتها من محطة المعالجة بمنطقة الواحات البحرية دون ان تقوم الشركة وقد قامت المنطقة بإبلاغ الشرطة بالواحات بمحضر رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٠٢١ جنح واحات ، محضر رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٢ إداري الواحات وقد صدر قرار النيابة العامة بأكتوبر بحفظ البلاغين المقدمين من الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٥ لم تقم الشركة باتخاذ ايه إجراءات بشأنها او بتحديد المسئولية في أسباب تلف هذا المخزون او إعادة قياس تكلفة المخزون على أساس التكلفة او

صافى القيمة البيعية ايهما أقل طبقا لما ورد بالفقرة (٩) من المعيار المحاسبي المصرى رقم (٢) المخزون.

يتصل بما تقدم تبين قيام الشركة بتخفيض المخزون خلال الأعوام السابقة (العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨) بقيمة بعض الأصناف التالفة والبالغة ٥٢٧ ألف جنيه وتحميلها على حساب المصروفات وذلك بناءً على موافقة رئيس مجلس الإدارة بجلسة مجلس الإدارة رقم (٤٨) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢ دون تحديد المسئولية في هذا الموضوع للوقوف على أسباب تلف هذا المخزون، وقبل انتهاء التحقيقات حيث ان الموضوع محل تحقيق من قبل النيابة العامة ومازال التحقيق مستمر.

**يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن مع ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بخصوص تلك الأصناف وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن لها مع إجراء التسويات اللازمة والالتزام بالمعيار المحاسبي المصري الصادر في هذا الشأن والإفادة.**

٤- تضمن المخزون مبلغ ٢٢٠١٨٨ جنيهاً قيمة مخزن خامات منطقة العوينات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ لم يتم جرد ذلك المخزون لوجود بالمخزن بمنطقة عسكرية تابعة للقوات المسلحة الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة هذا الرصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ونشير الى قيام الشركة بتشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ للقيام بالجرد الفعلي لمخازن الشركة بتلك المنطقة.

**يتعين موافاتنا بما انتهت إليه اللجنة المشكلة لجرد محتويات مخازن الشركة بمنطقة شرق العوينات واتخاذ ما يلزم لجرد تلك المخازن جرداً فعلياً والافادة.**

- ظهر رصيد حـ/ أراضي فضاء بغرض البيع في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١.٤٩٥ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي:-

١- قامت الشركة برفع دعوى قضائية رقم ٢٤٦٤ لسنة ٢٠٢٢ محكمة جنوب القاهرة ضد السيد / يوسف أحمد رمضان مشترى أرض الشركة بمنطقة دار السلام بموجب جلسة الممارسة المؤرخة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣ بمبلغ ٧٢.٢٠٠ مليون جنيه لمساحة ٩٩٥٨ متر$^{2}$ لامتناعه عن سداد غرامات التأخير بنحو ٢ مليون جنيه نتيجة تأخره في سداد أقساط الأرض المشتراة (فرض الغرامة تم بموجب قرار الجمعية العامة العادية للشركة لاعتماد القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠) ونشير الى سابق قيام مجلس إدارة الشركة بإعفاء المشترى المذكور من غرامة التأخير المستحقة على تأخره في سداد القسطين الخامس والسادس والبالغة ٤٥٤٦٤٥ جنيه كما لم تقم الشركة باحتساب غرامات التأخير المستحقة بواقع ١٥% على باقي الأقساط التي تأخر المشترى في سدادها للشركة حتى قيامه بالسداد في ٢٠٢١/٤ بالمخالفة لما ورد بالبند السادس من كراسة الشروط ودون اخذ موافقة الجمعية العامة للشركة قبل اتخاذ قرار الاعفاء الامر الذى ترتب عليه اعفاء المشترى المذكور من غرامات تأخير يبلغ مجموعها ما امكن حصره بنحو ٢ مليون جنيه في الوقت الذى تعانى فيه الشركة من عجز شديد في السيولة النقدية وتحقيقها لخسائر متتالية عام تلو الاخر.

**يتعين إجراء المساءلة الواجبة في شأن ضياع حق الشركة في غرامات التأخير المستحقة على المشترى المذكور والبالغة مليوني جنيه بالمخالفة لما ورد بكراسة الشروط وقيام الشركة بتسليمه الارض المباعة بموجب محضر تسليم مؤرخ في ٢٠١٩/٩/٢٢ على الرغم من ذلك.**

٢- تضمن حسابي أراضي فضاء بغرض البيع ، مباني وانشاءات بغرض البيع أصول سبق تحويلها من الأصول الثابتة الى أصول بغرض البيع بموجب قرارات جمعيات عامه غير عادية لم يتبين لنا مدى وجود برنامج نشط لبيعها او البدء في إتمام خطة بيع تلك الأصول كما لا توجد أدلة كافية تؤكد على استمرار الشركة في التزامها بخط بيعها حيث أن كافة تلك الأصول مضى عليها أكثر من عام منذ تاريخ تبويبها ضمن الأصول غير المتداولة بغرض البيع مثل ارض دار السلام ، ٢٠ وحدة سكنية بالعامرية بالإسكندرية لم يتم بيعها حتى تاريخ المراجعة في (٢٠٢٢/١٠) بالمخالفة لمتطلبات التبويب الواردة في المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٢) والمطلوب تطبيقها على الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع.

**يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة إعداد دراسة شاملة للأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع على أن تلتزم الشركة فيها بالمتطلبات الواردة في المعيار المحاسبي المصري الصادر بهذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك، ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.**

٣- تضمن الحساب نحو ١.٢٣٣ مليون جنيه قيمة أراضي فضاء بغرض البيع غير مستغله قامت الشركة بعرضها للبيع من خلال مزادات مختلفة ولم يتم بيعها لعدم تقدم أحد لشرائها او عدم الوصول الى الأسعار المقدرة لتلك الاراضي بيانها كما يلي:-

| البيان | المبلغ بالجنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ |
|---|---|
| أرض سيوة | ٣٩٦٤٦ |
| أرض فضاء البستان وأحمد بدوي والنوبارية | ٣٢٢ |
| أرض امتداد البستان والمغتربين | ٣٥٨٢٦٣ |
| أرض دار السلام | ٨٣٤٧٧٢ |

**يتعين العمل على استغلال تلك الأراضي الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالح الشركة.**

٤- تضمن الحساب نحو ١٦٦ ألف جنيه قيمة مساحة ارض البركة بطريق الاسماعيلية، ٩٦ ألف جنيه قيمة مساحة ٤٠٣٥٢ م٢ بأرض قبلى قارون بالفيوم على الرغم من بيعها للسيد /علاء محمد غنيمى سليم ، السيد / عبد الكريم عبد التواب سيد مجاهد ، واعتماد عملية البيع من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخي ٢٠٢١/٩/٥ ، ٢٠٢١/٥/٣١ على الترتيب.

**يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.**

- بلغت قيمة الأراضي المستصلحة بغرض البيع في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢.١٥٦ جنيه قيمة المتبقي دون بيع من مساحة ٩١٦ فدان بمشروع تنمية شمال سيناء (سهل الطينة) ونشير الى قيام الشركة ببيع مساحات من تلك الأرض دون استصلاح او استزراع بالمخالفة لقرار تخصيص الأرض الصادر من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لصالح الشركة والمتضمن ان الغرض من تخصيص الأرض هو استصلاحها واستزراعها يتل بما تقدم لم تقم الشركة بسداد كامل ثمنها ولم تحصل على أي عقد يثبت ملكيتها لتك الأرض من الهيئة المذكورة مما قد يعرضها للسحب.

**يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة سدا كامل قيمة تلك الأرض والحصول على عقد من هيئة التعمير يثبت ملكيتها والعمل على استغلال تلك الأراضي الاستغلال الأمثل بما يتوافق مع قرار تخصيصها وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن للشركة.**

- وجود اراضي متعدي عليها بوضع اليد من قبل بعض الاشخاص وذلك وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة بيانها كالتالي :
- مساحة ( ٣٢ سهم – ٢٢ قيراط- ٣٨ فدان) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السادة / محمد سعيد جوده وسليمان سعيد جودة منذ عام ٢٠١١ وقد افادت الشركة بانه تم عمل عدة محاضر لهم وجميعها تم حفظها بالنيابة وقد اقامت الشركة دعوى طرد للغصب برقم ٧٥٧ لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى بالإسماعيلية ضد المذكورين طرد للغصب عن مساحة ٣٣ فدان تتمثل في قيمة مساحة الأرض التي لم يقم المذكورين بسداد قيمتها وبفارق حوالى ٥ أفدنه عن إجمالي قيمة الأرض المتعدي عليها ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء.
- مساحة (٢١ سهم – ٢ قيراط – ٢١ فدان) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السيد / احمد غازي حيث تقدم المذكور لشراء القطعة وتم عمل محضر تفاوض في السعر معه موقع من السيد رئيس القطاع التجاري بالشركة فقط دون الحصول علي موافقة مجلس الادارة بالبيع وتم التوصل لسعر ٦٥ الف جنيه للفدان وقام بسداد مبلغ ٩٠٠ الف جنيه فقط من إجمالي قيمة الارض بالإيصالات ارقام ١٦١٦٨ بتاريخ ٢٠١٦/١/١٩ ، رقم ١٦٣٤٨ بتاريخ ٢٠١٦/٥/٨ ، رقم ١٦٤٢٧ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٠ الا ان الشركة طالبت الشركة المشتري في ٢٠١٨ بسداد ثمن الارض بواقع ١٣٥ الف جنيه للفدان طبقا لقرار لجنة العليا تثمين الاراضي الا ان المشتري رفض السعر المطروح متمسكا بالسعر القديم المتفق عليه سابقاً وقد اقامت الشركة دعوى طرد للغصب برقم ٧٥٨ لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى بالإسماعيلية ضد المذكور ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء.

ج- مساحة ١٠٠٠ م٢ أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعدي ليها بوضع اليد من السيد/ حسن جوده إسماعيل وقد اقامت الشركة دعوى فرعية للدعوى الاصلية ٤٠٧٤ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المذكور وصدر فيها حكم اول درجة لصالح الشركة بطرد المذكور من عين التداعى ومازالت الدوى متداولة امام القضاء.

د- مساحة ١٠٠٠ م٢ أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعدى عليها بوضع اليد من السيد/ متولى جوده إسماعيل وقد اقامت الشركة دعوى طرد برقم ١٩٣ لسنة ٢٠٢١ مدنى حوش عيسى ضد المذكور ومازالت الدوى متداولة امام القضاء.

**يتعين بيان أسباب ما تقدم خاصة اسباب تقاعس الشركة لأعوام عديدة في مطالبة المذكورين اعلاه بقيمة الارض او اتخاذ الحد الأدنى من الاجراءات التي من شانها الحفاظ على ممتلكات الشركة مع ضرورة حصر كافة التعديات على أراضي وممتلكات الشركة إحكاما للرقابة عليها وحفاظا على ممتلكات الشركة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لرفع تلك التعديات عنها مع متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن ...الافادة.**

- ظهر رصيد حساب / عملاء قطاع عام واعمال في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٧.٩٩٤ مليون جنيه قيمة مديونيات مستحقة على الشركات الشقيقة وذات العلاقة يرجع تاريخها منذ أكثر من ١٠سنوات دون مصادقة أو مطابقة على هذه الأرصدة مع تلك الشركات وبيانها كالاتي : -

| اسم الشركة | المبلغ المستحق في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالجنيه |
|---|---|
| وادي كوم أمبو | ٥٥٢٨٨٦ |
| ريجوا | ٣٥٦٩٧٣٩ |
| مساهمة البحيرة | ٣٦٧١٦١٤ |
| مختار ابراهيم | ١٩٩٢٨٨ |

ونشير الى قيام الشركة برفع دعوى ٥٠٦ لسنة ١٥ ق استئناف للحكم رقم ١٤٣٩ لسنة ٢٠٢٠ ضد شركة مختار إبراهيم للمطالبة بمستحقات مالية للشركة طرفها عن تنفيذ أعمال طرق اسفلتية براقد بلطيم كفر الشيخ وامتنعت الشركة المذكورة عن صرف مستحقات الشركة بمبلغ ٢٧١٩٩٢٨ جنيه رغم وجود محضر اتفاق على هذه المستحقات (بأزيد من المثبت بدفاتر الشركة بنحو ٢.٥٢١ مليون جنيه) مع رد خطابي الضمان رقم ١١ لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

**يتعين ضرورة إجراء المطابقات والمصادقات الازمة حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل المديونيات ومتابعة الدعوى القضائية المرفوعة في عذا الشأن وإجراء التسويات في ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائي والإفادة.**

- ظهر رصيد حـ/ عملاء وأوراق قبض في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٢٥.٨٧٩ مليون جنيه ولنا بشأنه ما يلي :-

١- استمرار عدم قيام الشركة بإرسال مصادقات لأصحاب الارصدة المدينة والدائنة (عملاء - أرصدة مدينة - موردين ومقاولين - دائنون وأرصدة دائنة-.....) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ كما لم تقم الشركة بإجراء أي مطابقات خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ (باستثناء الشركة القابضة) الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الارصدة في تاريخ الميزانية.

**يتعين ضرورة إرسال المصادقات لكافة الارصدة المدينة والدائنة فى نهاية كل سنة مالية وكذا اجراء المطابقات اللازمة حتى يمكن التحقق من صحة تلك الارصدة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠.**

٢- تضمن الحساب نحو ٢٩.٤٨٩ مليون جنيه أرصدة متوقفة يرجع تاريخ بعضها لأكثر من ٢٠ عام منها نحو ١٣.١٥١ مليون جنيه طرف الهيئة العامة لمشروعات التعمير قيمة أعمال ومستخلصات منذ أكثر من ٢٠ عام دون ان تقوم الشركة بإجراء اية مطابقات بشأنها مع الهيئة المذكورة الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة هذا الرصيد في تاريخ الميزانية.

**يتعين بحث ودراسة موقف تلك الأرصدة مع اجراء المطابقات اللازمة واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل تلك المبالغ حفاظا على حقوق واموال الشركة ...والافادة.**

٣- وجود عمليات مسندة للشركة بنحو ٣٢٩.١٥٥ مليون جنيه تم سحب العمل فيها من جهات الإسناد المتعاقدة مع الشركة نتيجة تأخر الشركة في تنفيذ تلك الأعمال مما أدى إلى التحفظ على مستحقات الشركة ن تلك العمليات وتنفيذ هذه العمليات على حساب الشركة وفرض غرامات التأخير عليها بلغ ما امكن حصره منها بنحو ١٥٧.١٣٤ مليون جنيه وبيانها كالتالي:-

أ- تم سحب بعض عمليات الإسكان المسندة للشركة من قبل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بطريقة الممارسة المحدودة بلغ إجمالي قيمتها نحو١٢٤.٣٠٣ مليون جنيه والمتمثلة في نحو ٧٨.٠٠٥ مليون جنيه قيمة العقد رقم ٥٣٠٨/م.م/٢/١٠ بتاريخ ٢٠١٦/٩/١ لتنفيذ عدد (١٠) عمارات سكنية بغرب الشروق على أن تكون مدة تنفيذ العقد ١٢ شهر من تاريخ استلام الموقع والذي تم بتاريخ ٢٠١٦/٩/٧، نحو ٢٣.٧٣٤ مليون جنيه قيمة العقد رقم ١٥٢٣٤/أ/ م.م/٤/٥ بتاريخ ٢٠١٦/١/١٠ لتنفيذ عدد (٥) عمارات سكنية نموذج (أ) بالتجمع الخامس على أن تكون مدة التنفيذ العقد ١٢ شهر من تاريخ استلام الموقع والذي تم بتاريخ ٢٠١٦/١/٥ ، نحو ٢٢.٥٦٤ مليون جنيه قيمة العقد رقم ١٥٢٣٤/ب/ م.م/٣/٥ بتاريخ ٢٠١٦/١/٦ لتنفيذ عدد (٥) عمارات سكنية نموذج (ب) بالتجمع الخامس البالغ قيمتها نحو ٢٢.٥٦٤ مليون جنيه على ان تكون مدة تنفيذ العقد ١٢ شهر من تاريخ استلام الموقع والذي تم بتاريخ ٢٠١٦/١/٥ وقد قامت الشركة بإسناد تنفيذ تلك العمليات لعدد (٨) مقاولي باطن ( الايمان للمقاولات العمومية ، سكيلز هاوس للمقاولات العمومية ، وليد على محمد عبده ، مكتب آل غنيمى للمقاولات ، الندى للمقاولات العامة ، سينا ايجيبت للمقاولات العامة ، الباسل للمقاولات ، علاء الدين للمقاولات) بموجب عقود بالأمر المباشر وقد تبين ما يلى :-

١- تم الحصول على الأعمال من الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بموجب تكليفات بالبدء في التنفيذ وفي حالة الجدية يتم توقيع العقود ، تم إسناد أعمال التنفيذ لمقاولي الباطن بأوامر إسناد مؤقتة بالأمر المباشر بدون تحديد الكميات الكلية المطلوب تنفيذها او دراسة القدرات الفنية والمالية لهؤلاء المقاولين ومدى مقدرتهم على تنفيذ الاعمال في المواعيد المحددة من عدمه ، بعد عمل العقود النهائية مع جهة الإسناد تم عمل مقايسات مبدئية لمقاولي الباطن رفض على اثرها

بعض المقاولين ( سكيلز هاوس ، آل غنيمى للمقاولات ) التوقيع على تلك المقايسات وانسحبوا من موقع العمل بعد قيامهم بتنفيذ جزء من تلك الاعمال .

٢- نظراً لتأخر مقاولي الباطن المسند اليهم تنفيذ تلك الاعمال من قبل الشركة في تنفيذ الأعمال المبينة بعاليه اضطرت الشركة على التوقيع على إقرار مع جهة الإسناد لعمليتي التجمع والشروق بإنهاء الأعمال وإلا سيتم تكليف مقاولين بمعرفة جهة الإسناد لاستكمال الأعمال خصماً على حساب الشركة وبأسعار السوق ودون الإلتفات إلي أي معارضة من الشركة ونظراً لاستمرار التأخر في التنفيذ في المواعيد المقررة قامت جهة الإسناد (الهيئة الهندسية للقوات المسلحة) بسحب الأعمال المسندة للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٣١ كما قامت جهة الإسناد بتاريخى ٢٠١٨/١١/٢٥ ، ٢٠١٩/٢/١٨ بإسناد استكمال الأعمال غير المنفذة لبعض المقاولين (شركة علاء الدين للمقاولات ، مكه للمقاولات) بمعرفتها مع قيام الشركة بكتابة توكيل للمقاول للصرف من جهة الإسناد وذلك حتى يتسنى ابراء ذمه الشركة من القضتين المرفوعتين من قبل جهة الاسناد رقمي ٣٣٣ لسنة ٢٠١٧، ١٦ لسنة ٢٠١٨.

٣- بلغت إجمالي فروق الأسعار التي تحملتها الشركة نتيجة لسحب تلك الاعمال نحو ٢٩.٩٣٦ مليون جنيه منها نحو ٢٣.٢٣٥ مليون جنيه مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة والباقي نحو ٦.٧٠١ مليون جنيه غير مثبت بدفاتر وسجلات الشركة ونشير الى ان الشركة قامت بتحميل تلك كامل فروق الأسعار والبالغة نحو ٢٩.٩٣٦ مليون جنيه على مقاولي الباطن المتقاعسين عن تنفيذ تلك الاعمال مقابل تخفيض مصروفاتها بها الامر الذي يشير الى قيام الشركة بتخفيض مصروفاتها بالزيادة.

٤- تضمن حساب العملاء نحو ٢٨.٧٩٠ مليون جنيه قيمة المستحق للشركة عن تلك العمليات (غرب الشروق – التجمع) طرف العميل / وزارة الدفاع – الهيئة الهندسية- على غير حقيقته حيث انه لا يوجد اية مستحقات للشركة طرف الهيئة الهندسية عن تلك العمليات بل على العكس قامت الهيئة بتحميل الشركة بكافة فروق الأسعار الناتجة عن تقاعسها في تنفيذ تلك العمليات في مواعيدها المحددة.

٥- ظهر حساب مقاولي الباطن (الايمان للمقاولات ، آل غنيمى للمقاولات ، سكيلز هاوس ، وليد على محمد عبده ، الباسل للمقاولات، علاء الدين وشركاه ، الندى للمقاولات ، سينا ايجيبت للمقاولات ) عن تلك العمليات مدينا بنحو ٩٦٢ ألف جنيه ، ٣.٠١١ مليون جنيه ، ١.٠١٧ مليون جنيه ، ٩.٢٢٩ مليون جنيه ،٦.٨٢٢ مليون جنيه ، ٥٢ ألف جنيه على الترتيب يتمثل في قيمة المبالغ المستحقة للشركة طرفهم (فروق الأسعار) نتيجة تقاعسهم في تنفيذ تلك العمليات (غرب الشروق – التجمع) ولم يتضمن بيان القضايا المسلم لنا وجود ايه إجراءات قانونية متخذة من قبل الشركة منذ تاريخ تقاعس هؤلاء المقاولين عن تنفيذ العمليات المسندة لهم او اية إجراءات لتحصيل المديونيات المستحقة لها طرف هؤلاء المقاولين.

٦- قامت الشركة بتحميل مقاول الباطن / شركة الايمان للمقاولات العمومية خلال العام محل الفحص بما أمكن حصره بنحو ٧٠٨ ألف جنيه مقابل تخفيض حساب المصروفات خلال العام محل الفحص بقيمة استقطاعات جهة الاسناد عن المستخلص (٣) ختامي (سحب عمل) لتنفيذ عمارات ٦ ،٧ ،٨ نموذج (أ) بالتجمع دون ان تقوم الشركة بإثبات مستخلص جهة الاسناد عن تلك الاعمال بدفاترها وسجلاتها الامر الذي يشير الى تخفيض المصروفات على غير حقيقتها.

٧- قامت الشركة بخصم ما امكن حصره بنحو ٣.٧٣٧ مليون جنيه خلال العام محل الفحص قيمة الخامات المنصرفة من جهة الاسناد لمقاولي الباطن عن الاعمال المنفذة منهم وذلك من المستحق لهؤلاء المقاولين واثباتها بحساب العملاء – امانات (دائن) دون ان تقوم الشركة بإثبات مستخلص جهة الاسناد عن تلك الاعمال بدفاترها وسجلاتها الامر الذى يشير الى تخفيض ظهور حساب العملاء امانات على غير حقيقته يتصل بما تقدم ظهر رصيد حساب العملاء (امانات) عن تلك العمليات (غرب الشروق والتجمع) دائنا بنحو ١٦.٢٢١ مليون جنيه ولم يتبين لنا أسباب عدم قيام الشركة بتسوية رصيد هذا الحساب خاصة في ضوء الانتهاء من تنفيذ تلك العمليات وورد الختاميات من جهة الاسناد وإعداد الختاميات لمقاولي الباطن.

٨- بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٩ وافق مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٥٨ على تخفيض النسبة الصافية التي تحصل عليها الشركة من إجمالي قيمة الاعمال لكل مستخلص قبل أي خصومات من ٥ % الى ٢ % دعما لمقاولى الباطن بهدف زيادة معدل انجاز العمليات المنفذة حتى لا تتعرض الشركة الى سحب الاعمال منها من قبل جهة الاسناد والتنفيذ خصما على حسابها مما يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة ونشير الى قيام الشركة باعتماد ذلك التخفيض لمقاولي الباطن وتسوية كافة الاعمال التامة الواردة بمستخلصات مقاولي الباطن بعد خصم نسبة ٢% فقط اعتبارا من هذا التاريخ واخرها المستخلص رقم (٣) ختامي –سحب عمل- للمقاول/ شركة الايمان للمقاولات العمومية والذى تم تسويته بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٧ بعد سحب العمل من قبل المقاول بأكثر من ٤ سنوات (سحب العمل من المقاول تم بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٦) الامر الذى يشير الى انتفاء السبب الذى وافق مجلس الإدارة من أجله على منح التخفيض لهؤلاء المقاولين خاصة في ظل تقاعسهم عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المحددة وتحميل الشركة لأعباء مالية جسيمة تتمثل في فروق الأسعار المفروضة من قبل جهة الاسناد.

٩- وجود أعمال بنحو ١٣.٥٠١ جنيه بالعمارتين ١٦٦، ١٦٧ ضمن مشروع انشاء (١٠) عمارات بمنطقة غرب الشروق لم تقم الشركة بتنفيذها منذ تاريخ استلام الموقع في ٢٠١٦/٩/٧ وحتى تاريخه (٢٠٢٢/١٠) كما لم تقم بإسناد تنفيذها الى أي من مقاولي الباطن الامر الذي ترتب عليه تحميل الشركة خسائر واعباء مالية جسيمة لنحو ٢.٥٥٢ مليون جنيه تتمثل في فروق الأسعار المفروضة من قبل جهة الاسناد على الشركة ولم يتبين لنا أسباب ذلك الامر ونشير الى ان الموضوع قيد التحقيق من قبل هيئة النيابة الإدارية ولم توافينا الشركة بموقف تلك التحقيقات.

**يتعين:-**

**١- إجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن المخالفات التي تمثل إضرار بالمال العام خاصة الاعمال التي لم تقم الشركة بتنفيذها او اسناد تنفيذها لمقاولي باطن مما حمل الشركة أعباء مالية جسيمة ...والإفادة.**

**٢- موافاتنا بأسباب الدخول في تلك العمليات دون وجود الدراسة الكافية لإمكانية تنفيذها من عدمه.**

**٣- بحث ودراسة أسباب عدم قيام الشركة بتحميل مصروفاتها بكامل فروق الأسعار التي تحملتها من جهة الاسناد مع إجراء التسوية اللازمة في ضوء ذلك.**

**٤- بحث ودراسة موقف المديونيات المثبتة بحساب العملاء طرف جهة الاسناد خاصة في ظل عدم قيام جهة الاسناد بسداد أي مستحقات للشركة منذ أكثر من ٣ سنوات وكذا بحث ودراسة موقف التأمينات المخصومة من الشركة على ذمة تلك العمليات خاصة في ظل انتهاء الغرض منها.**

**٥- اثبات قيمة المستخلص الختامي الوارد من جهة الاسناد بدفاتر وسجلات الشركة حتى تظهر الحسابات ذات الصلة على حقيقتها.**

**٦- محاسبة كافة مقاولين الباطن المتقاعسين عن تنفيذ تلك العمليات بعد خصم نسبة ٥٪ من إجمالي الاعمال التامة المعتمدة من جهة الاسناد وليس ٢٪ لانتفاء الغرض من التخفيض.**

ب- تم سحب عملية تكريك منطقة جنوب شرق بغاز مثلث الديبة ضمن المرحلة الثانية من الحل العاجل لتنمية بحيرة المنزلة العملية المسندة للشركة بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة لحماية الشواطئ) التابعة لوزارة المواد المائية والري والبالغ إجمالي قيمتها نحو ١٠٤.٧٥٠ مليون جنيه (٢.٣٥٠ مليون م٣*٤٥ جنيه/متر) وقد قامت الشركة بإسناد تنفيذ تلك العملية لمقاولى الباطن شركة/ الجابرى للمقاولات (أشرف الجابرى) ، المقاول/مصطفى عبد الحميد محمود مرعى ، المقاول / محمد عبد الحميد محمود مرعى نتيجة لتقاعس مقاولى الباطن في تنفيذ العملية وقد تبين بشأنها :-

١- تقاعس مقاولى الباطن في تنفيذ الاعمال المسندة لهم في المواعيد المحددة حيث تبين ان الموعد المحدد الانتهاء العملية ٢٠١٧/٢/١٩ وقد بلغت إجمالي كمية الاعمال المنفذة منذ تاريخ بدء العمل في ٢٠١٥/٢/٢٥ حتى تاريخ أخر مستخلص رقم (٧) ختامي (سحب عمل) في ٢٠١٧ نحو ٤٥٦٤١٩م٣ بنسبة ١٩.٤٢ % فقط من إجمالي كمية العملية البالغة نحو ٢.٣٥٠ مليون م٣ وعليه أخطرت جهة الاسناد الشركة بموجب خطابها رقم ٣٥٦ بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٦ بالسحب الجزئي لعملية تكريك المنطقة جنوب شرق بوغاز مثلث الديبة من الشركة بطول ٣.٨ كيلو إلي النهاية وتقوم جهة الإسناد بالتنفيذ على حساب الشركة مع مصادرة التأمين النهائي والحصول على جميع مستحقات الهيئة من غرامات وما تكبدته من مصاريف وخسائر زيادة عن قيمة العقد .

٢- قامت جهة الاسناد -الهيئة المصرية لحماية الشواطئ- بإخطار الشركة بمحضرى حجز إداري (حجز ما للمدين لدى الغير) المؤرخين ٢٠١٨/٣/٧، ٢٠١٨/٤/١٩ بمبلغي ٤٥.٤٠١ مليون جنيه ، ٣٤.٣٩١ مليون جنيه قيمة فروق أسعار ، غرامات تأخير ، فوائد بنكية ، مصاريف إدارية نتيجة سحب العمل من الشركة للعمليات بعاليه لتصبح إجمالي المديونية المستحقة على الشركة لصالح جهة الاسناد نحو ٧٩.٧٩٢ مليون جنيه قامت الشركة بتكوين مخصص لمواجهة تلك المديونيات خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بمبلغ ٢٠ مليون جنيه بنسبة ٢٥% فقط من إجمالي المديونية المستحقة عليها والبالغة ٧٩.٧٩٢ مليون جنيه ، دون اثبات كامل قيمة تلك المديونية بدفاترها وسجلاتها.

ونشير الى انه قد تم تحويل الموضوع للنيابة الإدارية بموجب قرار الجمعية العامة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢١ ولم نوافى حتى تاريخ الفحص (٢٠٢٢/١٠) بما انتهت إليه تحقيقات النيابة الإدارية في هذا الشأن.

٣- بلغت إجمالي المديونيات المستحقة للشركة (فروق الأسعار، غرامات التأخير، فوائد بنكية ، المصاريف الإدارية) طرف مقاولى الباطن نتيجة تقاعسهم في تنفيذ تلك العمليات من واقع دفاتر وسجلات الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ (مثبتة ضمن حساب جارى مقاولين مدين ) نحو ٨٢.٦٠٦ مليون جنيه تتمثل في نحو ٣٤.٠٤٣ مليون جنيه طرف المقاول / اشرف الجابرى ، نحو ٣٨.٤٥٢ مليون جنيه طرف المقاول / مصطفي مرعى ، نحو ١٠.١١١ مليون جنيه طرف المقاول /

محمد مرعى في حين بلغت إجمالي المديونات المستحقة للشركة طرف هؤلاء المقاولين من واقع البيان المقدم الينا من الشركة نحو ٧٩.٧٩٢ مليون جنيه تتمثل في نحو ٣٧.٧٥٦ مليون جنيه مديونية مستحقة طرف المقاول / اشرف الجابرى ، نحو ٣٢.٣٤٢ مليون جنيه مديونية مستحقة طرف المقاول / مصطفى مرعى ، ٩.٦٩٤ مليون جنيه مديونية مستحقة طرف المقاول / محمد مرعى بفرق ٢.٨١٤ مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ولم يتبين لنا أسباب هذا الاختلاف وما اذا كان رصيد المديونيات المستحقة طرف هؤلاء المقاولين ظهر بعد خصم المبالغ المستحقة لهم عن الاعمال المنفذة من قبلهم من عدمه لعدم قيام الشركة بموافاتنا بحساب تحليلي للمقاولين المذكورين.

٤- قامت الشركة برفع الدعوى رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ تجارى القاهرة الجديدة ضد كلا من المقاول اشرف الجابرى ، مصطفى مرعى للمطالبة بنحو ٢٦.٠٨٠ مليون جنيه قيمة مستحقات للشركة طرف المقاولين المذكورين نتيجة لقيام جهة الاسناد بسحب الاعمال من الشركة وفرض المبلغ المذكور (٢٦.٠٨٠ مليون جنيه) كتنفيذ على حسابها وقد تبين ان قيمة المطالبة الواردة في الدعوى أقل من المثبت بدفاتر وسجلات الشركة كمديونية طرف هؤلاء المقاولين بنحو ٥٦.٥٢٦ مليون جنيه دون ان يتبين لنا أسباب هذا الاختلاف.

**يتعين**

**١- تحقيق الامر بشأن عدم قيام الشركة بتقييم الجدارة الفنية والمالية لمقاولي الباطن قبل إسناد العمليات لهم مما ترتب عليه تحمل الشركة أعباء مالية جسيمة نتيجة تقاعسهم عن تنفيذ تلك العمليات مع موافاتنا بما انتهت إليه تلك تحقيقات هيئة النيابة الإدارية في هذا الشأن وتدعيم المخصص بالقدر اللازم.**

**٢- موافاتنا بحساب تحليلي لمقاولي تلك العمليات وبحث ودراسة المديونيات المثبتة في دفاتر الشركة والمديونيات من واقع محاضر الحجز الإداري التي تم إخطار الشركة بها من قبل جهة الاسناد.**

**٣- بيان أسباب اختلاف قيمة المطالبة في الدعوى المرفوعة من قبل الشركة ضد المقاولين المذكورين عن المديونيات المثبتة طرفهم في دفاتر وسجلات الشركة مع متابعة الدعوى المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائي واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل ضمان وحفظ حقوق الشركة.**

ج- تم سحب العمليات المسندة للشركة بمنطقة توشكى من طرف جهة الإسناد ( الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان التابعة لوزارة الموارد المائية ) والبالغ إجمالي قيمتها نحو ٦٠.٣٩٥ مليون جنيه والمتمثلة في عملية إنشاء وصلة الهروب لمفيض ك ٧٢.٧٠٠ على دليل فرعي (١، ٢) ومفيض ك ٨٠٠ و ك ١.٤٠٠ على فرع (٢) البالغ إجمالي قيمتها نحو ١٥.٤٨٠ مليون جنيه ، عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى من كيلو ٦ الى كيلو ٨ والبالغ إجمالي قيمتها ١٩.٦٩٠ مليون جنيه ، عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى من الكيلو ٣.٢٦٥ الى الكيلو ٦ والبالغ اجمالى قيمتها نحو ٢٥.٢٢٥ مليون جنيه على ان يتم الانتهاء من تنفيذ الاعمال في موعد حده الأقصى ٢٠١٦/٣/١٢ ، ٢٠١١/٩/٢٩ ، ٢٠١٥/٢/٢٨ على الترتيب وقد قامت الشركة بإسناد تنفيذ تلك العمليات لمقاولى الباطن /صبرى سدراك يوسف ، صابر سدراك يوسف بموجب العقود

٢٠١٣/٦-٢٠١٤ ، ٢٠١٠/٢٠٠٩/١٦ ، ٢٠١٠/٢٠٠٩/١٩ ، ٢٠١٠/٢٠٠٩/١٨ ، ٢٠١٣/٧-٢٠١٤ وقد تبين بشأنها ما يلى :-

١- تقاعس مقاولى الباطن عن تنفيذ العمليات المذكورة في المواعيد المحددة ونتيجة التأخر في التنفيذ لمدة تزيد عن عشر سنوات قامت جهة الإسناد الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان التابعة لوزارة الموارد المائية للري بسحب الاعمال المتأخرة في تنفيذها من الشركة وذلك بموجب الخطاب الوارد من جهة الأسناد برقم ٨٣٤ بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٧ بسحب الاعمال المتأخرة في تنفيذها والخاصة بعملية انشاء وصلة الهروب من الشركة والبالغة ٤.٢٠٤ مليون جنيه وإعادة تنفيذها على حساب الشركة ، بموجب قرار الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان رقم (٣٦) لسنة ١٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٥ بسحب العمل من الشركة العامة لإستصلاح الأراضي ومقاول عملية تعميق وتوسيع خور توشكى من كيلو ٦ إلي كيلو٨ ، بموجب قرار الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان رقم(١٥٣) لسنة ٢٠١٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٧ بسحب العمل من الشركة العامة لإستصلاح الأراضي مقاول عملية تعميق وتوسيع قناة مفيض توشكى من ٣.٢٦٥ إلي كيلو ٦ ونشير الى ان الموضوع محل تحقيق من قبل هيئة النيابة الإدارية ولم توافينا الشركة بما انتهت إليه تلك التحقيقات حتى تاريخه (٢٠٢٢/١٠) .

٢- بناء على ما تقدم قامت الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان بناءً على كتابها بتاريخ ٢٠١٧/٧/٣ بإخطار الشركة بمحضر حجز إداري (حجز ما للمدين لدى الغير) بمبلغ ٤٠.٤٠٢ مليون جنيه قيمة فروق أسعار وغرامات وإستقطاعات تكاليف إعلان ومصاريف إدارية نتيجة سحب العمل من الشركة للعمليات بعاليه وقد صدر حكم من محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧في الدعوى رقم ٨٦٥ ق لسنة ٢٠١٧ الاعتداد بأمر الحجز وقامت الشركة بتكوين مخصص بكامل قيمة تلك المديونية بالإضافة الى تكوين مخصص بنحو ٢.٧٧٢ مليون جنيه لمواجهة مديونيات أخرى مستحقة على الشركة (فرق تكلفة المسافة من الكيلو ٢٣ حتى الكيلو ٢٤.١٧ فرع ٢ توشكى).

ونشير الى قيام وزير الموارد المائية برفع الدعوى رقم ١٢١٨ لسنة ٨ ق – قضاء إدارى اسوان-ضد الشركة لتنفيذ امر الحجز التي قامت به جهة الاسناد كما قامت الشركة رفع دعوى ضد قراري وزير الموارد المائية والري وأخرين رقمي (٣٦) ، (١٥٣) بسحب العمل من العمليتين المشار إليهما ومازالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء.

٣- قامت الشركة بتحميل مقاولي الباطن (صبرى سدراك ، صابر سدراك) بنحو ٤٥.٢٦٠ مليون جنيه بواقع نحو ٢٦.١٣٩ مليون جنيه مديونية مستحقة طرف المقاول/ صبرى سدراك ، نحو ١٩.١٢١ مليون جنيه مديونية مستحقة طرف المقاول /صابر سدراك بكامل قيمة ما تحملته من فروق أسعار وغرامات تأخير و مصاريف إدارية و خلافه وقد قامت الشركة بالدعاوى ارقام ٨٧٠ لسنة ٢٠١٧ ، ٨٦٩ لسنة ٢٠١٧ ضد المقاولين المذكورين للمطالبة بالمديونيات المستحقة طرفهم ومازالت متداولة امام القضاء.

**يتعين**

**١- موافاتنا بما انتهت إليه تحقيقات هيئة النيابة الإدارية في هذا الشأن.**

**٢- متابعة تلك الدعاوي المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية ...والافادة.**

**٣- اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة ..والافادة.**

د- تم سحب عملية تنسيق الحي العاشر بمنطقة ابنى بيتك بمدينة العاشر من رمضان من الشركة والمسندة لأمر اسناد رقم ٥ بتاريخ ٢٠١١/١/١٠ من جهاز مدينة العاشر من رمضان والبالغ إجمالي قيمتها نحو ٢٣.٦٣٢ مليون جنيه على ان يتم الانتهاء من تنفيذها بتاريخ ٢٠١٧/٤/٩ وقد قامت الشركة بإسناد تنفيذ تلك العملية لمقاول الباطن / المجموعة المصرية الدولية للهندسة والمقاولات وقد تبين بشأنها: -

١- تقاعس مقاول الباطن عن تنفيذ الاعمال المسندة إليه من قبل الشركة حيث توقف عن التنفيذ منذ يناير ٢٠١٣ وقد بلغ ما قام بتنفيذه منذ تاريخ بدء العمل حتى مستخلص رقم ١٧ (سحب عمل) بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٧ (تاريخ سحب العمل من مقاول الباطن) نحو ٩.١٥٢ مليون جنيه بنسبة ٤٣.٥٢% من إجمالي قيمة الاعمال المسندة إليه (بعد خصم نسبة الشركة) والبالغة نحو ٢١.٠٣٢ مليون جنيه وعلى الرغم من وجود مذكرة من المدير المالي للشركة بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٨ بسحب العمل من المقاول نظرا للبطء الشديد في تنفيذ العملية من قبله واسناد العملية لمقاول اخر الا ان الشركة لم تقم بالسحب الفعلي للعمل منه الا بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٧ وهو تاريخ سحب العمل من جهة الاسناد.

٢- بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٨ تم مخاطبة الشركة من قبل جهاز مدينة العاشر من رمضان بتفعيل قرار سحب الاعمال الذى تم بتاريخ ٢٠١٩/٥/٥ نتيجة لعدم قيام الشركة باستئناف الاعمال وعليه قامت الشركة بالتعهد لجهاز المدينة بإنهاء الاعمال خلال الفترة من ٢٠٢١/٣/١٥ حتى ٢٠٢١/٧/١٥ وقد قامت الشركة بتوقيع عقود مع مقاولين آخرين (بيراميدز للمقاولات والتوريدات ، هاى استايل للمقاولات) بنحو ١٢.٨٣١ مليون جنيه لاستكمال تنفيذ العملية بلغ المنفذ منها حتى تاريخه نحو ١٠.٥٥٩ مليون جنيه تم تحميل المقاول / المجموعة المصرية الدولية بنحو ٦.٨٧٤ مليون جنيه قيمة فروق الأسعار التي تحملتها الشركة ، الباقي نحو ٣.٦٨٥ مليون جنيه قيمة الاعمال الاساسية تم تحميلها على مصروفات الشركة.

٣- بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥ تم مصادرة خطاب الضمان النهائي المقدم عن العملية والبالغ قمته ١.١٨٢ مليون جنيه وذلك من قبل جهة الاسناد / جهاز مدينة العاشر من رمضان.

٤- بلغ إجمالي ما تحملته الشركة من خسارة عن تلك العملية نحو ٧.٠٠٤ مليون جنيه منها نحو ٦.٨٧٤ مليون جنيه تم تحميلها للمقاول المتقاعس عن تنفيذ العملية / المجموعة المصرية الدولية للمقاولات، ١٣٠ ألف جنيه فرق قيمة خطاب الضمان الذي قام جهاز مدينة العاشر من رمضان بمصادرته والبالغ نحو ١.١٨٢ مليون جنيه وقيمة خطاب الضمان المقدم من المقاول / المجموعة المصرية الدولية للمقاولات والذي تم مصادرته من قبل الشركة والبالغ نحو ١.٠٥٢ مليون جنيه.

٥- تبين قيام الشركة بالتنفيذ الذاتي للأعمال المتبقية على الرغم من انه لم يتبين لنا وجود إفادة من قبل جهة الاسناد بالعدول او ارجاء قرار سحب العملية.

**يتعين تحقيق الامر بشأن ما تقدم مع ضرورة التفاوض مع جهاز مدينة العاشر من رمضان بإرجاء قرار سحب العمل والعمل على سرعة استكمال الاعمال واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة تجاه مقاول الباطن / المجموعة المصرية الدولية لتحصيل مستحقات الشركة طرفه.**

هـ- تم سحب باقى أعمال عمليتي إنشاء محطة طلمبات بنى صالح ، محطة طلمبات دير السنقورية بتاريخ ٢٠١٨/١/١٦ والبالغ إجمالي قيمتهما نحو ٥.٨٦٣ مليون جنيه ، ١٠.٢١٢ مليون جنيه على الترتيب نتيجة تقاعس الشركة عن تنفيذهما في المواعيد المحددة لهما ٢٠١٦/٦/٣٠ ، ٢٠٠٧/٢/٢٣ بمدة تأخير تزيد عن ١٤ عام حيث بلغ نسبة المنفذ منهما ٨٦% ، ٩١% على التوالي ترتب عليه قيام جهة الاسناد بعمل محضر جرد وحصر للأعمال بتاريخي ٢٠٢٠/٧/٢٧ ، ٢٠٢٠/٨/٢٥ لحصر الاعمال التي لم يتم تنفيذها لإعادة طرحها على حساب الشركة والتحفظ على أي معدات مملوكة للشركة بالموقع وكذا التحفظ على جميع مستحقات الشركة عن هذه الاعمال او أي أعمال أخرى طرف المصلحة.

**يتعين تحقيق الامر بشأن ما تقدم خاصة في ظل تقدم نسبة تنفيذ العمليتين وتأخر الشركة مدة كبيرة جدا لاستكمال باقى الاعمال بهما م متابعة نتائج سحب العملتين المذكورتين واتخاذ كافة الإجراءات القانونية نحو الرجوع على مقاولى الباطن بكافة المبالغ التي ستتكبدها الشركة نتيجة لسحب العمل.**

٤- ظهر رصيد العميل/ وزارة الدفاع (الهيئة الهندسية للقوات المسلحة) مدينا بنحو ٣٢.٣١٤ مليون جنيه منه نحو ٣.٢٩٣ مليون جنيه قيمة المستحق للشركة طرف جهة الاسناد عن عملية تنفيذ عدد (٨) عمارات بمنطقة العاشر من رمضان والبالغ اجمالى قيمتها نحو ٣٨.٥٣٤٠ مليون جنيه والتي قامت الشركة بإسنادها لعدد (٤) مقاولى باطن (البرج الدولية للمقاولات ، المدينة المنورة للمقاولات ، القاهرة للمقاولات ، وليد على محمد عبده) ونشير الى العملية متوقفة منذ أكثر من ٣ سنوات نتيجة تقاعس مقاولى البطان المذكورين عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المقررة حيث بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة من قبلهم حتى مستخلص ٤ ،٥ جارى أعمال نحو ٢.٧٠٧ مليون جنيه بنسبة ٥٩% من إجمالي قيمة الاعمال المتعاقدة معهم من قبل الشركة على تنفيذها والبالغة نحو ٤.٥٧٧ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من تنفيذ تلك العملية او إعداد مستخلص ختامى لها للوقوف على المديونية النهائية المستحقة على مقاولى الباطن.

يتصل بما تقدم ظهر رصيد حساب مقاولى الباطن البرج الدولية ، المدينة المنورة ، القاهرة للمقاولات ، وليد على محمد عبده في دفاتر وسجلات الشركة عن تلك العملية مدينا بنحو ٢٠٥ ألف جنيه ، ٩٨٠ ألف جنيه ، ١.٢٦٥ مليون جنيه ، ٩٦٣ ألف جنيه على الترتيب وعلى الرغم من ذلك قام هؤلاء المقاولين (القاهرة للمقاولات ، المدينة المنورة ، وليد على محمد عبده) برفع الدعاوى ارقام ٢٤١ لسنة ٢٠١٧ ، ١٢٤٩ لسنة ١٣٨ ق استئناف عالى جنوب القاهرة ، ١٤١٨ لسنة ٢٠٢٢ ضد الشركة للمطالبة بمستحقات مزعومة من قبهم عن تلك العملية ومازالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء(صدر في بعضها حكم أول درجة فقط).

ونشير الى وجود مديونية على الشركة لصالح جهة الاسناد / وزارة الدفاع بنحو ٤.٢٢٤ مليون جنيه وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة الامر الذي يشير الى ظهور رصيد العميل عن تلك العملية على غير حقيقته.

**يتعين بحث ودراسة موقف تلك العملية والعمل على سرعة الانتهاء من تنفيذها تجنبا لتعرض الشركة لفروق أسعار وغرامات تأخير من قبل العميل المذكورة كما حدث في عمليات الإسكان السابقة المسندة الى الشركة وبحث أسباب اختلاف رصيد العميل عن تلك العملية الوارد في دفاتر وسجلات الشركة عن رصيده الوارد بالبيان المقدم لنا من الشركة مع متابعة موقف الدعاوى المتداولة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من احكام قضائية نهائية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة ..والافادة.**

٥- وجود علميات متأخرة في تنفيذها من قبل الشركة عن مواعيدها المحددة بلغ ما أمكن حصرها منها نحو ٧١.٦٥٧ مليون جنيه يرجع مدة تأخير بعضها الى اكثر من ٩ سنوات (عملية استصلاح ٦٢٨٠ فدان بمنطقة الضبعة والعلمين).

**يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على سرعة تنفيذ تلك العمليات حتى لا يتم سحب العمل فيها من قبل جهات الاسناد كما حدث في العديد من العمليات السابق ذكرها مما قد يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة.**

٦- تضمن حساب العملاء نحو ٣.٠٦٩ مليون جنيه باسم مدينون بيع أصول يمثل قيمة الأقساط المستحقة للشركة طرف عدد ٢٩ مشترى لأراضي الشركة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ونشير الى ان كافة تلك الأقساط استحق سدادها خلال الفترة من ١٩٩١/١٢/١ حتى ٢٠١٦/١/١ ولم يتم سدادها حتى تاريخه (٢٠٢٢/١٠) وقد بلغ إجمالي السندات الاذنية التي تحتفظ بها الشركة كضمان للحصول على تلك الأقساط من هؤلاء المشتريين نحو ٢.٣٢٩ مليون جنيه (وفقا لمحضر جرد السندات الاذنية في ٢٠٢٢/٦/٢٨) بفرق ٧٣٩ ألف جنيه بالأقل عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ونشير الى قيام الشركة برفع دعاوى قضائية لفسخ عقود بيع تلك الأراضي ضد عدد ١٦ مشترى فقط لامتناعهم عن سداد مستحقات الشركة ولم تقم الشركة بإتخاذ ايه إجراءات قانونية ضد المشتريين الاخريين.

٧- **يتعين بيان أسباب عدم قيام الشركة بإتخاذ الإجراءات القانونية ضد كافة المشتريين الممتنعين عن سداد مستحقات الشركة مع متابعة الدعاوى المرفوعة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المشتريين ...والافادة.**

- ظهر رصيد حساب الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مدينا بنحو ٣٤.١٠٤ مليون جنيه مقابل نحو ٣٣.٨٣٣ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ يمثل قيمة ما تم خصمه من ضرائب أرباح تجارية وصناعية من قبل جهات الاسناد عن العلميات التي قامت الشركة بتنفيذها لصالحها لم نقف على صحته لعدم وجود شهادة من مصلحة الضرائب تؤيد صحة هذا الرصيد كما لم توافينا الشركة بتحليله ونشير الى ظهور رصيد الضريبة المستقطعة من الشركة في آخر إقرار ضريبي مقدم من الشركة لمصلحة الضرائب عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو

٦.٢٨٩ مليون جنيه وقد أفادت الشركة بأن الرصيد الظاهر في القوائم المالية منذ تطبيق قانون الخصم ام ١٩٩٣/١٩٩٤ ولم يتم إجراء التسوية النهائية بشأنه بسبب تعثر الشركة في سداد المطالبات الضريبية عن السنوات من عام ١٩٩٦ حتى تاريخه.

**يتعين موافاتنا بتحليل رصيد الحساب المذكور مع الحصول على شهادة من مصلحة الضرائب بالموقف الضريبي للشركة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة.**

- ظهر رصيد حساب وارصدة مدينة آخرى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالقوائم المالية بنحو ٣٣٤.٩٢٤ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلى :-

١- نحو ٦٣.٨٢٠ مليون جنيه ارصدة متوقفة منذ أكثر من ٥ سنوات (مصر) تتمثل في نحو ٤٦.١٢٦ مليون جنيه طرف جهات حكومية ، نحو ٣.٥٣١ مليون جنيه طرف شركات قطاع عام وأعمال ، نحو ١٤.١٦٣ مليون جنيه طرف شركات قطاع ولم تقم الشركة بموافاتنا بالمطابقات او المصادقات التي تم إعدادها بشأنها كما لم توافينا بالإجراءات التي اتخذتها لتحصيل تلك المديونيات كما لم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال فى قيمة هذا الرصيد لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لرصيد الحساب بقيمته الاستردادية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد الفعلى الاصلى).

**يتعين إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأن تلك المديونيات مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيلها ....والافادة.**

٢- نحو ١.٧٥١ مليون جنيه تحت مسمي تأمينات لدي الغير ، ٢٥٧ ألف جنيه تحت مسمى تأمينات مختلفة لم نقف على صحتها حيث لم يتم موافاتنا من قبل الشركة بتحليل قيمة تلك المبالغ والمستندات المؤيدة وسنة تحميلها الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحته في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

**يتعين موافاتنا بتحليل مفردات هذا الرصيد المذكور والمستندات المؤيدة له.**

٣- نحو ٢٨٢ ألف جنيه تحت مسمى تأمينات خطابات ضمان تمثل قيمة ما قامت الشركة بتغطية من خطابات الضمان السارية لم توافينا الشركة بشهادات البنوك التي تؤيد صحة هذا المبلغ الامر الذى لم نتمكن من التحقق من صحتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

**يتعين موافاتنا بالشهادات الصادرة من البنوك المؤيدة لهذا المبلغ حتى يمكن لنا التحقق من صحة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مع إجراء التسوية اللازمة بإثبات المبلغ ضمن حساب نقدية بالبنوك والصندوق تحت مسمى غطاء خطاب ضمان.**

٤- نحو ١٩.٩١٠ مليون جنيه تحت مسمى تأمينات لدى العملاء تمثل قيمة التأمينات المحتجزة من جهات الاسناد (ضمان اعمال – نهائى) عن العمليات التي تقوم الشركة بتنفيذها لصالحهم منها نحو ٩١٥ ألف جنيه طرف شركات شقيقة ( كوم امبو ، العقارية ، ريجوا ، مساهمة البحيرة) لم تجرى الشركة اى مطابقات بشأنها والباقى لم توافينا الشركة بالشهادات التي تؤيد صحة تلك المبالغ الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

**يتعين موافاتنا بموقف تلك التأمينات وما إذا كان انتهى الغرض منها من عدمه وكذا موافاتنا بالشهادات التي تؤيد صحة تلك المبالغ واجراء المطابقات اللازمة حتى يمكن لنا التحقق من صحتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠.**

٥- نحو مبلغ ١٠.٧٥٧ مليون جينه باسم/ هيئة التعمير ضمن حساب ارصدة مدينة طرف هيئات وشركات حيث سبق تخصيص مساحة ١٠ الاف فدان من قبل الهيئة المذكورة للشركة بشرق العوينات مركز الداخلة وقد بلغت تكاليف الارض والاستصلاح نحو ٩.٦٥٦ مليون جنيه وتم إبرام عقد ابتدائي بين الهيئة المذكورة والشركة في ١٩٩٩/٤/٤ الا انه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٤ صدر قرار من الهيئة بسحب الأرض المخصصة للشركة مما حدا بالشركة إقامة الدعوي رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٩ ، الدعوى رقم ١٩ لسنة ١٥ اقتصادية للمطالبة بمبلغ ٣٣ مليون جنيه قيمة اعمال منفذة من قبل الشركة (حفر ابار مياه واستصلاح ١٠٠٠٠ فدان ) وكونت الشركة مخصص عنها بمبلغ ٩.٦٥٦ مليون جنيه ومازالت الدعوي متداولة بالقضاء لم يتم البت فيها بعد.

**يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية واتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة ....والافادة.**

٦- نحو ١٠.٨٧١ مليون جنيه باسم/ جنوب الوادي للتنمية (ضمن حساب أمانات عملاء) والذي يمثل باقى المديونية مستحقة للشركة منذ اكثر من خمس سنوات عن عمليات قامت الشركة بتنفيذها لصالح الشركة المذكورة والبالغ اجماليها (المديونية) نحو ١٢.٨٧١ مليون جنيه بعد تخفيضها بنحو ٢ مليون جنيه خلال العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وبيانتها كالاتي:-

| اسم العملية | القيمة بالجنيه |
|---|---|
| استصلاح ٣٠٠٠ فدان زمام فرع ٢ | ٢١٣٣٥٧٤ |
| الري المحوري مساحة ٩٠٠فدان | ١٠٤٦١ |
| مبني العاملين والمهندسين | ٧٤٦٦ |

| | |
|---|---|
| استصلاح ٣٠٠٠٠ فدان | ٥١٨٤٨٤٥ |
| توريد وتركيب المهمات الميكانيكية والكهربائية لمحطة البوستر ٢٣٠٠٠فدان | ٩٩٦١٤ |
| توريد وتركيب المهمات الميكانيكية والكهربائية لمحطة الضغط ٢٣٠٠٠فدان | ٦٦٤٨٢٤ (رصيد دائن) |
| اعمال زراعات وشبكات الري بالتقنية | ٧٨٩٦١ |
| انشاء مبني إداري ومظلة | ٢٩٤٥ |
| صافي مسقي ٢ على فرع ٢ | ٢٦٢ |
| الاعمال المدنية على فرع ٢ | ٦٠١٧٧٥٦ |

وقد تبين صدور حكم قضائي نهائي لصالح الشركة بتاريخى ٢٠٢١/١١/٢٨، ٢٠٢٢/٣/٢٧ في الدعوى رقم ٨٦ لسنة ٢٠١٨ تجارى كلى حلوان والمعدل بالاستئناف رقم٢٦٨ لسنة ١٣٨ قضائية بإلزام شركة جنوب الوادي للتنمية بأن تؤدى للشركة مبلغ ٤٨٣١٢٦٨ جنيه قيمة المستحق لها عن كافة العمليات والمعاملات بينها وبين الشركة العامة بالإضافة الى الفوائد القانونية بواقع ٥% سنويا من تاريخ المطالبة القضائية (٢٠٢١/٨/٢٩) وحتى تاريخ السداد وقد ورد خطاب من شركة جنوب الوادي للتنمية للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٦ بأنها سوف تقوم بتنفيذ المبلغ الصادر به الحكم والفوائد القانونية بنحو٥.٠٧٣ مليون جنيه على (٨) دفعات بواقع ٦٣٤١٠٤ جنيه شهريا اعتبارا من ٢٠٢٢/٦/٢٠ وقد قامت الشركة بتحصيل الدفعة الأولى بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢١.

ونشير الى تضمين حساب العملاء، تأمين الاعمال مبلغى ٥١٩٠١٩ جنيه ، ٥٩٣٤٥ جنيه قيمة مبالغ مستحقة للشركة العامة طرف الشركة المذكورة ليصبح الفرق بين إجمالي المبالغ المثبتة في دفاتر الشركة العامة طرف شركة جنوب الوادي بنحو ١١.٤٤٩ مليون جنيه وبين إجمالي المبالغ الذى صدر به حكم قضائي نهائي لصالح الشركة العامة بنحو ٤.٨٣١ مليون جنيه طرف الشركة المذكورة نحو ٦.٦١٨ مليون جنيه قامت الشركة بإثبات نحو ٢ مليون جنيه منها ضمن مصروفات العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ والباقي ٦.٦١٨ مليون جنيه لم يقم الشركة بإثباته في دفاترها وسجلاتها حتى تاريخه (٢٠٢٢/١٠).

**يتعين بحث ودراسة الفرق بين المبالغ المثبتة في دفاتر وسجلات الشركة وبين المبالغ الصادر بها حكم قضائي نهائي لصالحها وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك خاصة في ضوء صدور حكم نهائي لصالح الشركة عن كافة العمليات والمعاملات بينها وبين الشركة المذكورة.**

٧- نحو ٥.٠٣٤ مليون جنيه بإسم/ البنية الأساسية ضمن حساب الأرصدة المدينة تحت التسوية تمثل الفرق بين المبالغ التي قامت وزارة الزراعة ، هيئة التعمير بخصمها من مستحقات الشركة طرفهما بنحو ٢٠.١٨٦ مليون جنيه مقابل أعمال البنية الأساسية للأراضي التي قامت الشركة بشرائها منهما و ببيعها للمستثمرين والمبالغ التي قامت الشركة بتحصيلها من مشتريين تلك الأراضي (المستثمرين) بنحو ١٥.١٥٢ مليون جنيه لتصبح إجمالي المبالغ المستحقة طرف هؤلاء المشتريين نحو ٥.٠٣٤ مليون جنيه يرجع تاريخ استحقاق بعضها لعام ٢٠٠٩ وما بعده تمثل باقي المستحق على المستثمرين على الاراضي المشتراة من الشركة ومكون عنها مخصص بمبلغ ٢مليون جنيه فقط ولم تقم الشركة بموافاتنا بالإجراءات التي قامت باتخاذها لتحصيل تلك المبالغ حتى تاريخه(٢٠٢٢/١٠).

**يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المستثمرين وتدعيم المخصص بالقدر اللازم.**

٨- نحو ١.٩٢١ مليون جنيه تحت مسمى عهد طرف العاملين وقد تبين بشأنه ما يلى :-

أ- قيام الشركة بتدبير معظم احتياجات العمليات من خلال صرف سلف مؤقتة للعاملين بتلك العمليات او مندوبى الصرف دون قيامها بتحديد كافة احتياجها وطرحها بطرق الشراء المختلفة (مناقصة / مماسة /...) للحصول على أفضل الشروط والاسعار والمواصفات.

يتصل بما تقدم عدم وجود ايه ضوابط او مدة محددة لتسوية تلك السلف على ان يتم الانتهاء من تسوية كافة السلف المؤقتة في ٦/٣٠ من كل عام حيث لوحظ وجود العديد من السلف التي لم يتم تسويتها خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ او جردها بالمخالفة للائحة المالية للشركة ومنشور الجرد السنوي والذي يقضي بتسوية السلف المؤقتة فى ٦/٣٠/ من كل عام.

**يتعين بيان أسباب ما تقدم مع عدم التوسع في الشراء من خلال السلف المؤقتة الا عند الضرورة ووضع الضوابط اللازمة التي تحكم عملية صرف السلف المؤقتة وتسويتها احكاما للرقابة عليها.**

ب- تضمن الحساب مبلغ ٢٩٩٠٠٠ جنيه رصيد مدين طرف السيد/عصام وديع منصور مدير إدارة البنوك بالشركة سابقاً يمثل قيمة ما تم اختلاسه بمعرفة المذكور خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ حيث تعمد التلاعب والعبث بمستندات الشركة وذلك بإثبات وقائع بنكية غير صحيحة خلاف الوارد بكشوف حساب البنك وقد اتخذ مجلس ادارة الشركة قرار في

٢٠١٥/٨/١٠ بالموافقة على ما جاء بمذكرة السيد الاستاذ/ المستشار القانوني بالنسبة للمذكور وذلك بفصله عن العمل بعد العرض المحكمة العمالية للنظر في امر فصله وتم احالة المذكور للنيابة العامة عن واقعة اختلاسه المبلغ المذكور وقيدت دعوى جنائية وتم محاكمة المذكور فيها وقضى ببراءته و بناء على ما صدر من حكم في الدعوى الجنائية قام المذكور برفع دعاوى ضد الشركة بأرقام ١٦٦٠ لسنة ١٣٣ ق استئناف عالي القاهرة ، ٣١٠١ لسنة ٢٠١٥ للمطالبة فيها بإلغاء فصله وتعويض مؤقت مقداره ١٢ شهر كامل الاجر .

**يتعين إجراء المسائلة الواجبة بشأن ضياع تلك المبالغ على الشركة مع بحث ودراسة موقف تلك المبالغ المثبتة كعهدة على المذكور في ضوء صدور حكم ببراءته في الدعوى الجنائية التي قيدت ضده وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.**

ج- تضمن الحساب مبلغ ٩٦٩٢٨ جنيه مبالغ طرف بعض العاملين تم اخلاء طرفهم من الشركة ولم يتم تحصيلها.

**يتعين تحقيق اسباب ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل هذه المبالغ .**

د- تضمن الحساب وجود أرصدة دائنة لبعض العاملين بنحو ٤٠٤٠٠ جنيه.

**يتعين بحث ودراسة تلك الأرصدة وإجراء ما يلزممن تسويات في ضوء ذلك.**

٩- نحو ١٣٥.٢٦٨ مليون جنيه قيمة المديونيات المستحقة طرف بعض المقاولين نتيجة تقاعسهم عن تنفيذ العمليات المسندة لهم من قبل الشركة معظمها متنازع عليها أمام القضاء بيانها كما يلى :-

أ- نحو ١.٥٩٦ مليون جنيه رصيد مدين طرف شركة / الهدى للمقاولات العمومية والتوريدات وقد تبين أن تلك المديونية نتيجة لتقاعس المقاول عن تنفيذ بعض العمليات المسندة له بمشروع الواحات البحرية والتي تم سحب العمل منه فيها بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ١٤ بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٣ والتنفيذ على حسابه.

ونشير الى أنه على الرغم من عدم التزام المقاول بتنفيذ عملية أعمال الشبكة الداخلية للرى بالتنقيط زمام ٩٠٠ فدان بمشروع الواحات البحرية قطعة رقم (٣) والمسندة له بموجب العقد رقم ٢٠١٣/٤/٢٠١٤ بقيمة إجمالية ٤٣٤٧٠٠٠ جنيهاً والتي تم سحب العمل منه بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ١٤ بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٣ الا ان الشركة قامت بصرف سلفه له على ذمة تلك الأعمال بمبلغ ١٢٥٠٠٠جنيه وتم التحقيق في هذا الشأن ومجازاة المتسببين عن صرف تلك السلفة طبقا لقرار مجلس الإدارة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٦ كما تبين أن المقاول قام بتقديم شيكين كتأمين نهائي عن تلك العملية بمبلغ ٤٣٢٠٠٠ جنيهاً تم رفضهما من البنك لعدم كفاية الرصيد. وقامت الشركة برفع عدة دعاوي قضائية ضد المقاول بأرقام ٩٤٢ لسنة ٢٠١٧ ، ٩٤٣ لسنة ٢٠١٧ ، ٩٤٤ لسنة ٢٠١٧ ، ٩٤٥ لسنة ٢٠١٧ ، ٣٣٢ لسنة ٢٠١٤ وقد صدر حكم في الدعوى ٩٤٥ لسنة ٢٠١٧ بإلزام المقاول بأن يؤدى للشركة مبلغ ٨٦٩٤٠٠ جنيه فقط وفوائد قانونية بنسبة ٤% من تاريخ المطالبة ٢٠١٧/٤/٢٦ وتم اعلان المقاول المذكور ولم يتم تنفيذ الحكم حتى تاريخه ومازالت باقي الدعاوى متداولة امام القضاء.

ونشير الى قيام المقاول المذكور برفع الدعوى ٩٩ لسنة ٢٠٢١ ضد الشركة ومازالت متداولة امام القضاء.

**يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة مع متابعة كافة الدعاوي القضائية المرفوعة في هذا الشأن وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية ...والإفادة.**

ب- نحو ٥.٢٢١ مليون جنيه رصيد مدين باسم/المؤسسة سوماك للتجارة والمقاولات وقد تبين ان هذا الرصيد يمثل المديونية المستحقة طرف المقاول المذكور نتيجة السحب الجزئي للأعمال غير المنفذة من قبل المقاول المذكور والخاصة بعمليات توريد وتركيب شبكة الري العامة لزمام المأخذ بر ايمن ترعة الشيخ جابر الصباح بمنطقة رابعة بمحافظة شمال سيناء عن المأخذ ٣ ، ٥، ٧ والبالغ إجمالي قيمتها نحو ٢٧.٨٣٥ مليون جنيه لتقاعسه عن تنفيذ تلك العمليات في المواعيد المحددة (تاريخ النهو المقرر لها ٢٠٠١/١/٣١) حيث بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة من قبل المقاول المذكور نحو ٢٦.٩٥١ مليون جنيه طبقاً لأخر مستخلصات ارقام (٣٨، ٤١) بنسبة تنفيذ ٩٦.٨% من إجمالي قيمة الاعمال وتقاعس المقاول عن اتمام تنفيذ باقي الاعمال وتم سحب العمل منه في ٢٠٠٦/٦/١٣ وقامت جهة الاسناد (وزارة الزراعة) باحتساب وخصم غرامات تأخير وفروق اولوية على الشركة وبالتالي تم تعليتها على حساب المقاول المذكور وقد صدر مجلس إدارة الشركة رقم ٢٥٩ بتاريخ ٢٠١٦/١/١ بتكليف قطاع الشئون القانونية بإقامة الدعوي اللازمة ضد المقاول المذكور بجميع المديونيات المستحقة عليه وحتي تاريخه لم تقم الشركة برفع دعاوي على هذا المقاول حيث أفادت الشركة ان بالاستعلام عن المقاول المذكور وجد ان تم شطب السجل التجاري الخاص به.

ونشير الى ان تم رد خطاب الضمان النهائي المقدم من للمقاول المذكور عن هذا العملية بمبلغ ١٣٩١٧٦٣ جنيه بقرار من السيد / رئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب في حينه على الرغم من عدم انهاؤه لكافة الاعمال المنفذة من قبله وتخفيض المديونية المستحقة عليه بقيمة التأمين الجارى (ضمان الاعمال) وذلك استنادا الى وجود عوار في عقد المقاولة المبرم بين الشركة والمقاول المذكور حيث نص البند السادس من هذا العقد على رد خطاب الضمان النهائي المقدم من المقاول فور إتمام بدأ الاعمال وتشوين المواد والخامات المنصوص عليها في البند الرابع من العقد وهو ما يتنافى من الغرض من الحصول على خطاب الضمان النهائي والذى يمثل ضمان للشركة لحين انتهاء الاعمال وفقا لما جاء بالعقد

**يتعين بيان أسباب رد التأمين النهائي للمقاول المذكور على الرغم من عدم انتهاء تنفيذ الاعمال المسندة له مع بحث ودراسة موقف المديونية المستحقة عليه في ضوء افادة الشركة بشطب السجل التجاري الخاص به وعدم الاستدلال على عنوانه...والافادة .**

ج- نحو ١٢٣ ألف جنيه باسم المقاول/ أحمد كمال محمد الطاهر تمثل قيمة المديونية المستحقة للشركة طرف المقاول المذكور نتيجة تقاعسه في تنفيذ عملية استكمال حماية وادي الشيخ من أخطار السدود ارقام ٤، ٣ والمسندة له بموجب العقد رقم ٢٠٠٨/١ /٢٠٠٩ بقيمة تعاقدية بلغت ٤٤١٩١٥ جنيها حيث بلغ إجمالي قيمة المنفذ فيها من قبل المقاول المذكور نحو ١٣١ ألف جنيه بنسبة تنفيذ قدرها ٢% فقط من قيمة العقد وتم سحب الاعمال التنفيذ على حسابة بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣ ، عملية توريد وبناء دبش واستكمال أعمال الدبش المتبقية لزوم الترعة الفرعية رقم (٣) والمسندة له بموجب العقد رقم ٢٠٠٦/٢٠٠٥/٧٤ بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٦ بقيمة بلغت ٢٤٠٠٠٠ جنيه والتي تم سحب العمل منه فيها بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٨ ومصادرة التأمين النهائي والجاري للعملية.
وقد تم رفع الدعوي رقم ٢٠٨٦ لسنة ٢٠١٧ محكمة جنوب القاهرة للمطالبة بالمديونية المستحقة عن العقد رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ ومازالت متداولة امام القضاء.

**يتعين متابعة الدعوي المرفوعة وموافاتنا بما تم بشأنها**

د- نحو ١٨٨ ألف جنيه بإسم المقاول/ عيد مصطفي احمد على وقد تبين ان تلك المديونية تمثل قيمة عجز خامات منصرفة للمقاول بالزيادة عن عملية تنفيذ اعمال مصنعيات محطة معالجة الصرف الصحي بمدينة الفرافرة عن العقد رقم ٢٠٠٦/٢٠٠٥/٤٤ بمبلغ ١٣١٠٢٣٥ جنيهاً حيث تم سحب العمل من المقاول لتقاعسه عن التنفيذ وقد قامت الشركة برفع الدعوي رقم ٤٦٦٤ لسنة ٢٠١١ مدني كلي جنوب القاهرة وقضي فيها بجلسة ٢٠١٦/٧/٢٥ بحكم نهائي بالزام المقاول المذكور بأن يؤدي للشركة مبلغ ١١٥٩٢٢جنيهاً بالإضافة الي الفوائد القانونية بواقع ٤% حتي اتمام السداد وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الحكم.

**يتعين اتخاذ اللازم نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.**

هـ- نحو ٢٦.١٧٥ مليون جنيه بإسم المقاول/صبري سدراك يوسف ، نحو ١٩.٠٨٥ مليون جنيه باسم المقاول / صابر سدراك نتيجة تقاعسهما عن تنفيذ العمليات المسندة اليه بمنطقة توشكي والتي قامت الشركة بسحب العمل منهما فيها وقد تبين قيام الشركة برفع الدعاوى ارقام ٨٧٠ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي سوهاج ضد المقاول / صبرى سدراك يوسف ، الدعوى رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي سوهاج ضد المقاول/ صابر سدراك يوسف ومازالت الدعاوى متداولة امام القضاء.
يتصل بما تقدم وجود أرصدة دائنة طرف المقاولين المذكورين بحساب غرامات المقاولين والموردين بمبلغى ١٠٥٤٨١٥ جنيه ، ٧٥٩٧٣٣ جنيه على الترتيب .

**يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن مع إجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية ...والافادة.**

و- نحو ٣.٦٨١ مليون جنيه باسم/شعبان عبد الصمد عبد الجواد/ وعادل محمد فريد وقد تبين قيام الشركة نتيجة تقاعس المقاولين المذكورين عن تنفيذ عملية تنفيذ محطة رفع بني صالح بني سويف – تنفيذ محطة طلبات دير السنقورية ومبني المحولات بني سويف بسحب الاعمال منهما وتحميلهما بكامل تكاليف عملية التنفيذ على حسابهما وليس على اساس الفروق الناتجة على التنفيذ مما ترتب على ذلك تضخم قيمة تلك المديونية عام تلو الاخر وظهورها على غير حقيقتها.

**يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة تحميل المقاولين المذكورين بفروق الأسعار الناتجة عن التنفيذ وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك مع العمل علي تحصيل المديونية المستحقة لصالح الشركة والافادة.**

ز- صدر حكم نهائي في الدعوي رقم ٤٨٥٧ لسنة ٢٠١٤ المقامة من الشركة ضد المقاول/ حمادة حسن موسي بتاريخ ٢٠١٧/٥/٦ المسند اليه عملية تنفيذ الاعمال الصناعية والتبطين لعملية ٦٢٨٠ فدان بإلزامه بأن يؤدي للشركة مبلغ ١٦٢٧٥٦ جنيها وفوائد بنكية بواقع ٤% من تاريخ المطالبة القانونية بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٦ بالإضافة الي مبلغ ١٠٠٠ جنيه كتعويض للشركة .

**يتعين موافاتنا بأسباب عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.**

ح- نحو ٣٤.٠٤٣ مليون جنيه باسم / اشرف فهمي الجابري ونحو ٣٨,٤٥١ مليون جنيه باسم / مصطفي عبدالحميد محمود حيث تم سحب العملية المسندة للشركة بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة لحماية الشواطئ) التابعة لوزارة المواد المائية والري وتقوم جهة الإسناد بالتنفيذ على حساب الشركة نتيجة تقاعس المقاولين المشار إليهم عن تنفيذ الأعمال المسندة إليهم وقامت جهة الإسناد باحتساب وخصم قيمة فروق أسعار وغرامات واستقطاعات تكاليف إعلان ومصاريف إدارية نتيجة سحب العمل بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٦ وتم قيدها على المقاولين المذكورين وقد تبين قيام الشركة برفع دعوي قضائية ضد المقاولين المذكورين رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ ومازالت متداولة امام القضاء.

**يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحصيل تلك المديونيات متابعة الدعاوي المرفوعة وموافاتنا بما تم بشأنها.**

ط- نحو ٦.٧٠٤ مليون جنيه باسم المقاول / المجموعة المصرية الدولية للهندسة ويمثل قيمة المديونية المستحقة لصالح الشركة طرف المقاول المذكور حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ تمثل فروق الأسعار الناتجة عن التنفيذ على حسابه نتيجة تقاعسه عن تنفيذ العقد المبرم معه برقم ٢٠١١/٣-٢٠١٢ بتاريخ ٢٠١١/٨/١٠ والخاص بتنفيذ عملية تنسيق الحى العاشر ابنى بيتك بجهاز العاشر من رمضان والبالغ إجمالي قيمتها نحو ٢١.٠٣٢ مليون جنيه في المواعيد المحددة حيث بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة من قبل المقاول نحو ٩.١٥٢ مليون جنيه بنسبة تنفيذ ٤٣.٥١% من قيمة العقد المبرم معه مما حدا بجهة الاسناد المتعاقدة معها الشركة بسحب الاعمال منها وعلى الرغم من وجود مذكرة من المدير المالى للشركة بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٨ بسحب العمل من المقاول واسناد العملية لمقاول اخر نتيجة تقاعس المقاول المذكور عن تنفيذ العملية المسندة له الا ان الشركة لم تقم بسحب العمل منه الا بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٧ .

يتصل بما تقدم قامت الشركة بمصادرة خطاب الضمان النهائي المقدم من المقاول المذكور بمبلغ ١٠٥٢٠٠٠ جنيه بنسبة ٥% من قيمة العقد المبرم معه في حين ان اشتراطات العقد تنص على ان يقدم المقاول خطاب ضمان نهائي بنفس قيمة خطاب الضمان المقدم من الشركة لجهة الاسناد بمبلغ ١١٨١٥٨٩ جنيه وتبين وجود خطاب من رئيس قطاع المراجعة بتاريخ ٢٠١١/١١/٩ للسيد رئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب بضرورة قيام المقاول باستكمال قيمة التأمين النهائي بمبلغ ١٢٩٥٨٩ جنيه ليكون مساويا لقيمة التامين النهائي المقدم من الشركة لجهة الاسناد طبقا لشرط التعاقد وهو ما لم يتم حيث تم تعديل الاشتراطات الخاصة بعقد المقاول ليكون قيمة التأمين النهائي المقدم من المقاول بعد خصم نسبة الشركة وليس على قيمة العملية بقرار مجلس إدارة الشركة رقم (٢١٦) بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٠ مما حمل الشركة خسارة بنحو ١٣٠ ألف جنيه .

**يتعين بيان أسباب قيام الشركة باستكمال تنفيذ العملية على حساب المقاول رغم سحب العملية من قبل جهة الاسناد وعدم وجود إخطار من قبل جهة الاسناد يفيد باستكمال العملية مما يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة وكذا بيان أسباب عدم الزام المقاول بتقديم خطاب ضمان نهائي بنفس قيمة خطاب الضمان المقدم من الشركة لجهة الاسناد كما هو متبع في باقي عمليات الشركة مما عرض الشركة لخسارة بنحو ١٣٠ ألف جنيه مع إتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة طرف المقاول المذكور.**

١٠- نحو ٤١ ألف جنيه تحت مسمي/ رصيد دائن طرف مكتب تأمينات بورسعيد(شاذ) مرحل منذ سنوات دون الوقوف على صحة ذلك الرصيد ودون موافاتنا بمصادقة مع المكتب المذكور للوقوف على صحته في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

**يتعين بحث ذلك الرصيد والعمل على تسويته.**

- ظهر رصيد النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٩.٤٠٤ مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنه ما يلي :-

١-تم جرد النقدية بخزينة الإيرادات الرئيسية بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٩ البالغة مبلغ ٨١٤٦٩ جنيه وقد تبين بشأنها ما يلى :-

أ-عدم قيام الشركة بتحديد رصيد الحد الاقصى من المبالغ الواجب الاحتفاظ بها بخزينة الجمعية على ان يتم توريد ما يزيد عن الحد الاقصى فورا الى البنك حيث تبين احتفاظ أمين الخزينة بمبالغ وعدم قيامه بتوريدها للبنك الا بعد مدة طويلة تصل في بعض الأحيان إلى ١٥ يوم مما قد يعرض أموال الجمعية للفقد وبما يتعارض مع إحكام الرقابة على أموال الجمعية. ومن أمثلة ذلك: -

ب .

| م | المبلغ المحتفظ به بالخزينة | الفترة المحتفظ بها | تاريخ التوريد للبنك |
|---|---|---|---|
| ١ | ١١٦٨٥٤.٠٩ جنيه | خلال الفترة من ٩/٦ الى ٢٠٢٢/٩/١٤ | ٢٠٢٢/٩/١٤ |
| ٢ | ١٢٣٤٤٦.٣٠ جنيه | خلال الفترة من ١١/٢٩ الى ٢٠٢٢/١٢/١٤ | ٢٠٢٢/١٢/١٤ |
| ٣ | ٨٨٨١٤٥.٩٣ جنيه | خلال الفترة من ٣/٣ الى ٢٠٢٢/٣/١٥ | ٢٠٢٢/٣/١٥ |

ونشير الى ان اعتبارا من ٢٠٢٢/٤/٨ توقفت الشركة عن توريد أي مبالغ للبنوك بسبب وجود حجز على أرصدتها بالبنوك ولم يتم إعادة توريد المبالغ الا بتاريخ ٧/٢٦ ،٦/٥ ،٢٠٢٢/٦/١٣.

**يتعين وضع القواعد والضوابط التي تحكم وتنظم تحصيل وصرف المبالغ من خزينة الجمعية وتكفل توريد إيرادات الجمعية للبنك أولا بأول إحكاما للرقابة على أموالها وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن للجمعية.**

أ- على الرغم من ان قرار انشاء الخزينة يتضمن انها خزينة للوارد فقط (الإيرادات) وعدم صرف أي مبالغ منها نظرا لتخصيص خزينة آخرى لصرف مستحقات العاملين (خزينة الصادر) الا انه تبين انه اعتبارا من ٢٠٢٢/٤/٢٨ قيام امين الخزينة بتحصيل المبالغ الواردة اليه وايداعها بخزينة الشركة، الصرف منها لتغطية مصروفات الشركة المختلفة (انتقالات – مرتبات للعاملين – صيانة.....) دون اتباع للقواعد المقررة والمتعارف عليها للصرف على احتياجاتها الدورية المختلفة سواء عن طريق السلف المستديمة أو المؤقتة وذلك إحكاماً لقواعد الرقابة والضبط الداخلي المتعارف عليها.

يتصل بما تقدم تبين استخدام أذون صرف غير مسلسلة بأرقام مطبوعة ويتم ترقيمها يدويا مما يضعف الرقابة على أموال الشركة.

**يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة وضع ضوابط تحكم وتنظم عملية الصرف على أنشطة الشركة في حالة وجود ظروف استثنائية وضرورة استخدام أذون صرف مسلسلة بأرقام مطبوعة (عند الحاجة للصرف من خزينة الوارد) وإتباع نظام يكفل تحقيق الرقابة على أموال الشركة.**

١-لم نواف بشهادات بنكية بمعظم ارصدة البنوك المدينة والدائنة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بإستثناء البنك الأهلي المتحد ، بنك أبو ظبى التجاري ، البنك الأهلي الكويتي.

**يتعين موافاتنا بشهادات البنوك المؤيدة لكافة ارصدة الشركة بها حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة في ٢٠٢٢/٦/٣٠.**

٢-وجود حجز على كافة أرصدة الشركة بالبنوك وذلك على النحو التالى :-

أ-قامت مصلحة الضرائب بالحجز على أرصدة الشركة لدى بعض البنوك (البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة ، بنك الإسكندرية ، بنك قطر الوطني الأهلي ، البنك التجاري الدولي ، بنك المؤسسة العربية المصرفية ، بنك التعمير والإسكان ، مصرف أبوظبي الإسلامي ، بنك أبوظبي الوطني، بنك التنمية والائتمان الزراعي ، بنك بلوم مصر) منذ ٢٠١٨/١/٢٣ وذلك لسداد مطالبات ضريبية بلغت قيمتها نحو ٨.٥٩٣ جنيه طبقاً لمحضر الحجز الإداري ولم تقم الشركة بالإفصاح عن هذا الحجز بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

**يتعين على الشركة سرعة اتخاذ كافة الإجراءات لرفع هذا الحجز الإداري على حساباتها وسداد كافة مستحقات مصلحة الضرائب.**

ب . صدر حكم قضائي نهائي لصالح السيد /ماجد خضر جبر الشافعى (استئناف رقم ١٠٣٢٩ لسنة ١٣٤ ق) في الدعوى المرفوعة منه ضد الشركة برقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٢ حيث قامت الشركة بإستغلال محجر بموجب ترخيص من شركة مصر للصناعات الكيماوية بأرض المذكور وقد صدر الحكم بالتعويض عن إتلاف أرض المذكور بمبلغ ١٤٦٧٨١٢٥ جنيه ضد الشركة وعليه قام المذكور بالحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك (حجز ما للمدين لدى الغير) وقد قامت الشركة برفع الدعاوى أرقام ١٣٠٧ لسنة ٢٠٢٢ استئناف عابدين ، رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٢ ضد السيد المذكور بعدم الاعتداد بأمر الحجز ، ضمان بالرجوع بالتعويض على شركة مصر للصناعات الكيماوية ، وزير الصناعة والتجارة ، محافظ الإسكندرية.

**يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن مع العمل على سرعة رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك.**

ج -وجود حجز بمبلغ ٧٠٠٤٨٤٩ جنيه على أرصدة الشركة بالبنوك وهو يمثل قيمة المصروفات القضائية على الحكم الصادر لصالح بنك مصر ضد الشركة.

**يتعين علي الشركة سرعة اتخاذ كافة الإجراءات لرفع هذا الحجز الإداري علي حساباتها وسداد كافة المطالبات القضائية الواردة إليها مع الإفصاح عن هذا الحجز الإداري بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (إيضاح البنوك).**

- بلغ اجمالى الخسارة التي حققتها الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو٥٦.٧٩٣ مليون جنيه مقابل نحو ٢٦.٥٣٧ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٣٠.٢٥٦ مليون جنيه بنسبة ١١٤ % تقريبا بخلاف وجود خسائر مرحلة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٤٤٩.٣٩٨ مليون جنيه لتصبح إجمالي الخسائر حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو٥٠٦.١٩١ مليون جنيه فى حين بلغ رأس المال الشركة نحو ٦٥.١٠٠ مليون جنيه في ذات التاريخ وبذلك تجاوزت الخسائر نحو أكثر من ٧ أضعاف رأس المال الشركة (نسبة الخسائر المرحلة بعد تأثيرها بنتيجة العام الى رأس مال الشركة ٧٧٧.٥٦%) مما يشير الى تدهور أوضاع الشركة الأمر الذي يستلزم معه تطبيق المادة (٣٨/ فقرة ثانية) من القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ المعدل للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي تنص على(( وفى جميع الأحوال إذا بلغت قيمة خسائر الشركة كامل حقوق المساهمين بالشركة يتم عرض الأمر على الجمعية العامة للشركة لزيادة رأسمالها لتغطية الخسائر المرحلة، وفى حال عدم زيادة رأسمال الشركة وفقًا لما سبق وجب العرض على الجمعية العامة غير العادية لحل وتصفية الشركة أو دمجها في شركة أخرى مع الحفاظ على حقوق العاملين بها.....)) وكذا تطبيق المادة ٢٦ مكرر ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠٢١.

**يتعين الإلتزام بأحكام المواد المشار إليها للنظر في مدى استمرارية الشركة .**

- ظهر رصيد حساب الالتزامات طويلة الأجل وتسهيلات موردين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢٠.٧٩٢ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلى :-

١- نحو ٦.٩٩٨ مليون جنيه باسم اقساط ارض شرق السويس حيث قامت الشركة بشراء ٧١٥ فدان شرق السويس بالمزاد العلني من الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير منذ عام ٢٠٠٤ وتم سداد مبلغ ٤,٠١١ مليون جنيه مقدم الثمن بما يعادل ٣٣% من اجمالي الثمن والباقي علي خمسة اقساط سنوية متساوية الفائدة ويستحق القسط الاول بعد مضي سنة من دخول المياه والمرافق كذلك تبين سداد مبلغ ٢,٨٥٥ مليون جنية خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ خصما من مستحقات الشركة لدي الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير وقد قامت قيام الشركة ببيع كامل تلك المساحة للمستثمرين منذ استلامها وتخصيصها من هيئة التعمير وبلغت حصيلة البيع نحو ٢٢,٧٢٤ مليون جنيه ولم تسدد الشركة باقي ثمن تلك الارض لهيئة التعمير بالرغم من قيامها بالتصرف في كامل المساحة المشار اليها .

**يتعين بيان أسباب ما تقدم والافادة.**

٢- نحو ١٣,٧٩٣مليون جنيه باسم اتحاد المساهمين العاملين ويمثل المستحق لاتحاد المساهمين طرف الشركة العامة عن توزيعات الارباح عن سنوات سابقة ولم يتم سدادها من الشركة لاتحاد المساهمين وقد قامت الشركة القابضة برفع دعوى رقم ٢٦٨٢ لسنة ٢٠٢٠ ضد الشركة للمطالبة بمستحقات اتحاد المساهمين طرف الشركة العامة.

ونشير الى عدم قيام اتحاد المساهمين بسداد باقي اقساط الاسهم للشركة القابضة والمقدرة بنحو ١٤ مليون جنيه وذلك خلال فترة عمل الشركة تحت مظلة القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته قبل خضوع الشركة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وكذا عدم قيام الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي بسداد قيمة الأسهم المستحقة لاتحاد العاملين المساهمين بعد تحول الشركة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ حيث تم تحرير محضر اتفاق على ذلك في ٢٠١٣/١٠/٢٤.

**يتعين إجراء الدراسة القانونية لموقف اتحاد العاملين المساهمين مع الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.**

- بلغت قيمة المخصصات المكونة بمعرفة الشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٢٣.٧٢٦ مليون جنيه لم تقم الشركة بإعداد دراسة كاملة لتلك المخصصات الأمر الذى لا يمكننا معه الحكم على مدى كفايتها فى الأغراض المكونة من أجلها من عدمه وذلك على النحو التالى:-

١. بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦٧.١٥٣ مليون جنيه وهو رصيد مرحل منذ عدة سنوات لم تقم الشركة ببيان الأسس التى اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به وقد بلغت إجمالي المطالبات الضريبية الواردة للشركة من مصلحة الضرائب ما امكن حصره – نحو ٤٣٧.١٧٧ مليون جنيه تتمثل في نحو ٢٨٣.٩٩٤ مليون جنيه قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل مستحقة عن الشركة (أرباح شركات أموال) عن الأعوام ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ من واقع نموذج (١٩) – ليس ربط نهائي- بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو ١٢٤.٥٣٨ مليون جنيه ، نحو ٢٨.٣٠٨ مليون جنيه قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (٣سداد)- ربط نهائي – خلال الفترة من ٢٠١١/٦ حتى ٢٠١٨/٦ شاملة غرامات التأخير حتى ٢٠٢٢/٢ ، ، نحو ٣٢١ ألف جنيه قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب الخاصة بضريبة كسب العمل- ربط نهائي- عن الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ ، نحو ١٦ ألف جنيه قيمة المطالبات

الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب الخاصة بضريبة الدمغة – ربط نهائى -عن الفترة من ٢٠١٦/٦/٣٠ حتي ٢٠١٩/٦/٣٠ .ونشير الى وجود مستحقات لصالح مصلحة الضرائب مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ (ضمن الأرصدة الدائنة) بنحو ٢٤.٣٤٠ مليون جنيه فقط.

يتصل بما تقدم تبين وجود حجز بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ على ارصدة الشركة لدى معظم البنوك من مصلحة الضرائب (مركز كبار الممولين) بمبلغ ٨٥٩٢٦٣٦ جنيه قيمة ضريبة مبيعات أقساط سلع رأسمالية حتى ٢٠١٦/٥ تتمثل (ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات المستوردة من الخارج).

ونشير الى قيام الشركة برفع الدعاوى القضائية أرقام ٥٠٤٢٥ لسنة ٧٢ ق ،١٥٨٨٤ لسنة ٧٦ ق قضاء إداري العباسية ضد وزير المالية للطعن على قرار لجنة الطعن ١٣٣،١٣٤،١٣٥ عن سنوات فحص ضريبة الدخل (الضريبة على شركات الأموال) عن سنوات الفحص من ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٩ ومازالت متداولة امام القضاء. الأمر الذى نرى معه عدم كفاية المخصص.

**يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المطالبات والقضايا الضريبية المتداولة وموقفها والإجراءات المتخذة بشأنها لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.**

٢. تضمنت المخصصات نحو ٤.١٦٢ مليون جنيه تحت مسمى مخصص قضايا ومطالبات قدمت الشركة لنا بيان بالقضايا تبين أنه غير مكتمل ولا يفى بالغرض لعدم تضمينه المبالغ أو المطالبات الخاصة بمعظم القضايا سواء المرفوعة من وعلى الشركة واحتمالية نسب الكسب او الخسارة لكل قضيه على حده وقد بلغ ما امكن حصره من قضايا صدر فيها حكم نهائي ضد الشركة نحو ٣٩.٤٩٠ مليون جنيه فضلا عن وجود نحو ١٥.٠٥٥ مليون جنيه قيمة مطالبات قضائية (نسبى ، خدمات) مستحقة على الشركة لم تقم الشركة بإثباتها في دفاترها وسجلاتها.

يتصل بما تقدم بلغ ما أمكن حصره من القضايا المرفوعة من الشركة ضد الغير نحو ١١٤.٥٥٠ مليون جنيه كما بلغ ما أمكن حصره من القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة ٢٧.٦٧٠ مليون جنيه وما زالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء.

**يتعين ضرورة موافاتنا بدراسة كاملة مستوفاة لكافة البيانات الخاصة بالقضايا ومتضمنه احتمالية الكسب والخسارة لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به في ضوء ذلك مع تدعيم المخصص بالقدر اللازم فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ فى ضوء احتمالية الكسب والخسارة للدعاوى المتداولة امام القضاء مع اثبات الاثر المترتب على الاحكام النهائية الصادرة ضد الشركة واجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.**

٣. تضمنت المخصصات نحو ٦٤.٠٥٠ مليون جنيه قيمة ما قامت الشركة بتكوينه خلال الأعوام السابقة لمواجهة الالتزامات التي قد نشأت على الشركة نتيجة عدم تنفيذ بعض العمليات وسحبها منها تتمثل في نحو ٤٠.٤٠٢ قيمة المخصص المكون لمقابلة سحب العمليات بمنطقة توشكى ، نحو ٢٠ مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب عملية بحيرة المنزلة ، نحو ٢.٧٧١ مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة فرق تكلفة المسافة من كيلو ٢٣ الى الكيلو ٢٤.١٧ بتوشكى ، نحو ٨٧٧ ألف جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب العمل بمشروعات الإسكان ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوينها وقد بلغت إجمالي فروق الأسعار وغرامات التأخير التي تطالب جهات الاسناد الشركة بها عن تلك العمليات نحو ١٥٠.١٣٠ مليون جنيه الامر الذى نرى معه عدم كفايتها .

**يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة مع تدعيمها بالقدر اللازم.**

٤. تضمنت المخصصات المبالغ التالية :-

| المبلغ بالجنيه | بيان |
|---|---|
| نحو ٧.٨٢٥ مليون جنيه | مخصص تسليم أعمال |
| نحو ١٧٨ ألف جنيه | مخصص التأمين على السيارات |
| نحو ١٠آلاف جنيه | مخصص استهلاك كهرباء |

لم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة حتى يمكن الحكم مدى كفايتها من عدمه خاصة في ظل ان التأمين على السيارات، استهلاك الكهرباء طبيعتها تخرج عن نطاق تكوين مخصصات لمواجهتها حيث انها لا تمثل التزام حال على الشركة ويكون من المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد بسببها حيث انها تعتبر في حكم الالتزامات المؤكدة.

**يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بهذه المخصصات حتى يمكن الحكم عليها وإجراء التسويات اللازمة.**

٥. بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢١.٥٠٠ مليون جنيهاً في حين بلغ ما أمكن حصره من الأرصدة المدينة المتوقفة والمرحلة من سنوات سابقة نحو ٢٨٢.١٥٥مليون جنيهاً تتمثل في نحو ٦٤.٨٧٢ مليون جنيه بحساب العملاء ، نحو ٢١٧.٢٨٣ مليون جنيه ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين هذا المخصص.

**يتعين موافاتنا بالدراسة المشار إليها لإمكانية الحكم على مدى كفاية المخصص المشار إليه**

٦. قامت الشركة بتكوين مخصص للضرائب المؤجلة خلال السنوات السابقة بنحو ١.٦٠٤ مليون جنيه بقيمة الفروق بين الاهلاك الضريبي والاهلاك المحاسبي ويتم زيادة او تخفيضه سنويا في ضوء ما تسفر عنه مقارنة الاهلاك الضريبي بالإهلاك المحاسبي حيث تم تخفيض خلال العام المالى بنحو ٢٤٠ ألف جنيه مقابل إدراجها بحساب الإيرادات وذلك قيمة الضريبة المحسوبة بنسبة ٢٢.٥% على الفرق بين الهلاك المحاسبى بنحو ١.٦٣٨ مليون جنيه والاهلاك الضريبى بنحو ٥٧٠ ألف جنيه بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصرى رقم (٢٤) ضرائب الدخل والذى اوجب بقيام الشركة بإعادة دراسة وتقدير الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في نهاية كل عام على ان يتم الاعتراف بها بشكل منفصل في صلب القوائم المالية وليس ضمن المخصصات.

**يتعين الإلتزام بالمعيار المذكور وأثره على نتائج الأعمال والمركز المالي.**

- ظهر رصيد حساب البنوك الدائنة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٩٦.٣٣٩ مليون جنيه وقد تبين بشأنها مايلي :-

١. لم يتم موافاتنا بشهادات كافة البنوك الدائنة في تاريخ الميزانية للتحقق من صحة كافة الأرصدة الظاهرة بالمركز المالي كما لم ترد كشوف حساب من البنوك المتوقف التعامل معها ومنها البنك الأهلي المصري دار السلام ، بنك مصر / الموسكى ، بنك التنمية والائتمان الزراعي، بنك التعمير والإسكان ، بنك الشركة المصرفية ).

٢. تضمن الرصيد نحو ٢٩.٥٥٠ مليون جنيه باسم بنك مصر/الموسكى (سحب على المكشوف دائن ) في حين أن أخر شهادة من البنك في ٢٠١٩/٦/٣٠ تضمنت رصيد مدين بمبلغ ٨٩.٦٩٠ مليون جنيه بفارق نحو ٦٠.١٤٠ مليون جنيه ن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ، وقد قامت الشركة بتوقيع عقد تسوية مع البنك بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٥ لتصبح المديونية على الشركة نحو٦٣.٧٧٨ مليون جنيه بدلاً من ١١٢.٥٧٠ مليون جنيه وقد تم تقديم شيكات آجلة للبنك بمبلغ ٢٠ مليون جنيه ولم تلتزم الشركة بالسداد في المواعيد حيث قامت بسداد شيك واحد فقط بمبلغ ٥.٥ مليون جنيه والباقي لم يسدد بخلاف الفوائد المدينة من عام ٢٠١٨ حتي عام ٢٠٢١ وقد أدي هذا الي صدور حكم قضائى بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٤ في الدعوى رقم ٨٨١ لسنة ٧ ق من المحكمة الاقتصادية بالقاهرة لصالح البنك المذكور بالزام الشركة أن تؤدي مبلغ ٨٩٩٩٩٢٦٧ جنيه للبنك المذكور بخلاف فوائد بواقع ١٣.٥% ، وقد قامت الشركة بالطعن على الحكم برقم ٤٨٨٩ لسنة ٩٠ق لوقف تنفيذه ومازال الطعن متداول حتي تاريخه (٢٠٢٢/١٠) ولم يحدد لها جلسة ، ونشير الى ان الشركة لم تقم بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ ٣٠ مليون جنيه (منه ١٠ مليون جنيه تم إضافتها خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ ) لمقابلة هذا الحكم بنسبة ٣٣.٣٣ % من قيمة الحكم الصادر على المنشأة وذلك لحين صدور نتيجة الطعن المقدم بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢٨)- المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة والاستردادات والذى اوجب الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حال (قانونى اوحكمى) ومن المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية هذا الالتزام وانه يتم التمييز بين المخصصات والاعتراف بالالتزامات الأخرى من خلال عدم التأكد من توقيت وقيمة النفقات اللازمة لتسوية الالتزام على الشركة وحيث انه صدر حكم على الشركة محدد التوقيت والمقدار فانه يخرج عن نطاق الاعتراف بالمخصصات .

**يتعين اثبات كامل قيمة الحكم الصادر ضد الشركة في دفاترها وسجلاتها مع ضرورة متابعة الطعن المقدم من الشركة وموافاتنا بما تم فيه مع الحصول علي شهادة من البنك المذكور بالرصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠ واجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن التأخر في السداد والذي أدي الي صدور الحكم السابق الإشارة اليه.**

٣. مازالت الشركة لم تقم برد خطابات الضمان خلال ثمانية اشهر والبالغ قيمتها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٧.٨٣١ مليون جنيه لبنك الاسكندرية طبقا لعقد التسوية الموقع من بنك الاسكندرية في ٢٠١٥/٥/١٧ حتي تاريخ المراجعة في ٢٠٢٢/٩ مما قد يعرض الشركة لعقوبة الغاء التسوية مع البنك لعدم التزامها ببنود التعاقد وكونت الشركة مخصص بمبلغ ٥ مليون جنيه فقط لمقابلة تلك الالتزامات.

**يتعين الالتزام بعقد التسوية مع بنك الإسكندرية والإفادة بما يتم في هذا الشأن مع تدعيم المخصص السابق تكوينه.**

٤. ظهر رصيد حساب البنك الأهلي المصري فرع دار السلام في ٢٠٢٢/٦/٣٠ دائن بمبلغ ٤٦.٣٦٤ مليون جنيه وحتي تاريخ الفحص (٢٠٢٢/١٠) لم يتم تفعيل التسوية التي تمت مع البنك المذكور بمبلغ ٢٦ مليون جنيه في ٢٠١٤/٣/٢٤ ولم ترد شهادات من البنك المذكور حتى تاريخ الفحص حتى يمكن لنا التحقق من الوقوف صحة رصيده الظاهر بالقوائم المالية وقد قام البنك المذكور برفع الدعوي رقم ١٣٠ لسنة ١٢ ق أمام المحكمة الاقتصادية بالقاهرة وصدر له الحكم في ٢٠٢١/٨/١ بالزام الشركة

بمبلغ ٧٧١٩١٥٥٠ جنيه بالإضافة الى العوائد الاتفاقية بواقع ١٢.٥% سنويا من تاريخ المطالبة ٢٠١٩/١٢/٣١ وحتى تاريخ السداد وعائد تأخير عن المديونية الناشئة عن عقد التسهيل لإصدار خطابات الضمان دون باقي المديونية بواقع ٢% من تاريخ اليوم التالي ٢٠٢٠/١/١ وحتى تاريخ السداد ولم تقم الشركة بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها.

**يتعين تحديد المسئولية بشأن عدم تفعيل التسوية المشار اليها وموافاتنا بصورة من الحكم السابق الإشارة اليه بمجرد الحصول عليه مع تكوين المخصص اللازم.**

- ظهر رصيد حساب الضرائب دائنا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢٤.٣٤٠ مليون جنيه منه وقد تضمن الرصيد ما يلى :-

أ- نحو ١٦.٢٠٥ مليون جنيه قيمة ضرائب الداخل المستحقة على أرباح الشركة في حين بلغت إجمالي قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل مستحقة عن الشركة (أرباح شركات أموال) عن الأعوام ١٩٩٦/١٩٩٥ حتى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٢٨٣.٩٩٤ مليون جنيه وذلك من واقع نموذج (١٩) – ليس ربط نهائي- بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو ١٢٤.٥٣٨ مليون جنيه.

ب- نحو ٣.٢٠٩ مليون جنيه قيمة ضرائب المبيعات المستحقة على الشركة في بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (٣سداد)- ربط نهائي – خلال الفترة من ٢٠١١/٦ حتى ٢٠١٨/٦ شاملة غرامات التأخير حتى ٢٠٢٢/٢ نحو ٢٨.٣٠٨ مليون جنيه.

**يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة من مصلحة الضرائب بشأن تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة لضبط أرصدة الشركة الخاصة بمستحقات مصلحة الضرائب حتى يمكن لنا التحقق من صحتها مع ضرورة الاتفاق مع المصلحة على جدولت تلك المستحقات وسرعة سدادها تجنبا لتعرض الشركة للجزاءات والغرامات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الضريبية الموحدة.**

- ظهر رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٤٢١.٥٤٧ مليون جنيه وقد تضمن الحساب المبالغ الاتية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ :-

- نحو ٦.٢٧٠ مليون جنيه باسم أقساط أرض سهل الطينة ويمثل الباقي من ثمن الأرض المشتراة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير حيث قامت الشركة بسداد ٩١٦ ألف جنيه مقدم ثمن الأرض والمقسطة على عشر سنوات واستحق القسط الأول في ديسمبر ٢٠١٤ ولم تقم الشركة بسداد أي قسط من اقساط تلك الأراضي لهيئة التعمير (تم خصم جزء من أقساط الأرض من قيمة العمليات المنفذة من قبل الشركة لصالح هيئة التعمير) بالرغم من قيام الشركة ببيع ما يقرب من ٨٠% من تلك الاراضي مما قد يعرض الشركة لغرامات تأخير.

**يتعين موافاتنا بأسباب عدم سداد الأقساط المستحقة في مواعيدها المحددة.**

- نحو ١.٩٠٦ مليون جنيه باسم اقساط ضريبة المبيعات والتي تمثل المستحق لمصلحة الضرائب على المبيعات على السلع الرأسمالية بناءً على المصادقة الواردة من مصلحة الضرائب على المبيعات ( قيمة مضافة) بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٠ بناءً على حكم المحكمة في القضية رقم ٥٦٥٤ لسنة ٦٠ق بالقضاء الإداري بالإسكندرية ونشير الى قيام مصلحة الضرائب بالحجز على معظم أرصدة الشركة لدى البنوك التي تتعامل معها بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ بنحو ٨.٥٩٢ مليون جنيه بقيمة المستحق للمصلحة المذكورة عن ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية ( ضريبة المبيعات على الالات والمعدات التي قامت الشركة بإستيرادها) عن الفترة ٢٠٠٩/٦ حتى ٢٠١٦/٥ بفرق ٦.٦٨٦ مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة.

**يتعين إثبات قيمة المطالبة الضريبية الواردة للشركة من مركز كبار الممولين بخصوص ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية مع العمل على سرعة سداد تلك المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب على المبيعات حتى لا تتعرض الشركة للغرامات والعقوبات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبة الموحد.**

- نحو ١٣٥.٤٧١ مليون جنيه قيمة المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بعد قيام الشركة بتخفيض المديونية المستحقة للهيئة المذكورة بنحو ٢٢.٤١١ مليون جنيه مقابل تخفيض حساب الخسائر المرحلة بها قيمة فروق اشتراكات وفوائد نتيجة تحول الشركة من مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (قطاع خاص) الى القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ (قطاع أعمال) اعتبارا من ٢٠١٥/٣/٣٠ وذلك وفقا لخطاب مكتب تأمينات قطاع عام حلوان للسيد / رئيس مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٥.

فضلا عن قيام الشركة بتحميل مصروفات العام بنحو ٤.١٦٩ مليون جنيه قيمة الاشتراكات التأمينية خلال الفترة من ٢٠٢٢/١/١ الى ٢٠٢٢/٦/٣١ من وجهة نظر الشركة لعدم الحصول على شهادة من التأمينات في ٢٠٢٢./٦/٣٠.

يتصل بما تقدم تم الاتفاق بين الشركة والهيئة المذكورة بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٧على جدولة المديونيات المستحقة على الشركة لصالح الهيئة المذكورة مقابل قيام الهيئة برفع الحجز على أصول الشركة على ان

يتم تقسيط المبالغ المستحقة على الشركة للهيئة على أقساط شهرية عددها ٩٦ قسط قيمة كل قسط ١,٢٨٥ مليون جنيه.

**يتعين :-**

**١- الحصول على شهادة من هيئة التأمينات الاجتماعية بالرصيد المستحق على الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ حتى يمكن لنا التحقق من صحة رصيدها وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.**

**٢- سرعة سداد مستحقات الهيئة وخاصةً حصة العاملين التابعين للشركة في المواعيد القانونية حتى لا تتعرض الشركة لمزيد من العقوبات والغرامات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية الجديد ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.**

- نحو ٢٨.٣٠٨ مليون جنيه باسم /أمانات المقاولين وهي تمثل مبالغ محتجزة من المقاولين مقابل الأعمال المسندة إليهم من الشركة وقد لوحظ أن الشركة دأبت على استقطاع تلك المبالغ من المقاولين وتعليتها بالأرصدة الدائنة واستخدامها في أنشطة الشركة المختلفة دون سدادها لأصحابها.

**يتعين بحث تلك المبالغ والعمل على تسويتها.**

- عدم قيام الشركة بسداد مبلغ ١٢٩٥٢١٣جنيهاً في ٢٠٢١/٦/٣٠ لشركة الفارس الذهبي وذلك عن تنفيذ أعمال توريد رمال نظيفة وأتربة صالحة للردم من خارج الموقع لمشروع المزارع السمكية ببورسعيد وكذا مبلغ ١٤٦٧٧٥٠ جنيهاً قيمة تأمين نهائي على ذمة تلك الأعمال على الرغم من قيام المقاول بتنفيذ كافة الأعمال المسندة إليه.

**يتعين موافاتنا بأسباب عدم صرف تلك المبالغ.**

- ظهر رصيد قروض وتسهيلات قصيرة الاجل في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٥٩.٠٠٤ مليون جنيه مقابل نحو ٥٤.٤٣٦ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بزيادة قدرها نحو ٤.٥٦٨ مليون جنيه يرجع تاريخ استحقاق بعضها من أكثر من ١٠ سنوات وبعض تلك القروض واردة من جهات أجنبية لحساب هيئة التعمير وقد تضمن الحساب ما يلى :-

١- نحو ٤٤.٣٦٦ مليون قروض حصلت عليها الشركة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية تتمثل في نحو ٢٧.٨١٧ مليون جنيه قيمة حصة الشركة في قرض صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي ، نحو ١٤.٧٣٤ قرض بنك الاستثمار الأوروبي وتلك القروض ممنوحة للحكومة المصرية ممثلة في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في صورة معدات ويتم سدادها على اقساط نصف سنوية بمعدل فائدة ٨% سنويا دون أن تلتزم الشركة بالسداد خلال المدد المقررة (٢٠١٥/١٢ بالنسبة لقرض أبوظبى ، ٢٠٠٩/٥/١٥ بالنسبة لقرض بنك الاستثمار الاوروبى) ، نحو ١.٨١٤ مليون جنيه واجبة السداد للهيئة منذ عدة سنوات(اعتمادات مستندية المعونة الأمريكية ).وقد تبين توقف الشركة عن سداد تلك القروض الامر الذى قد يترتب عليه تحمل الشركة أعباء اضافية تتمثل في الفوائد التي تحملتها الشركة نتيجة عدم التزامها بالسداد.

**يتعين إجراء المطابقة اللازمة على أرصدة تلك القروض مع الهيئة المذكورة حتى يمكن التحقق من صحة الرصيد الظاهر في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مع بيان اسباب عدم قيام الشركة بسداد القروض المستحقة عليها في المواعيد المحددة.**

٢- نحو ٣.٨٣٢ مليون جنيه تمثل رصيد المديونية المستحق لبنك الاستثمار القومي عن القروض التي حصلت ليها الشركة والتي توقفت الشركة عن سدادها منذ عام ٢٠٠٦.

**يتعين العمل على سداد تلك المديونية المستحقة للبنك المذكور حتى لا تتحمل الشركة مزيدا من الفوائد على رصيد القروض غير المسددة.**

٣- نحو ٢.٨٠٨ مليون جنيه يتمثل في نحو ١.٢٥٠ مليون قيمة أصل القرض الممنوح للشركة من قبل وزارة المالية بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٠ وذلك لصرف أجور العمال على ان يتم سداده خلال عام بفائدة قدرها ١٣% سنوياً وقد تم مد اجل القرض حتي ٢٠١٥/١١ ولم يعاد تجديده بالإضافة الى نحو ١.٥٥٨ مليون جنيه قيمة الفوائد التي تحملتها الشركة منذ تاريخ منح القرض حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ (لوحظ قيام الشركة بحسابها كل عام بشكل تقديري على أساس ١٣% سنويا لعدم ورود شهادة او مصادقة من وزارة المالية) وهى ازيد من قيمة أصل القرض نفسه نتيجة لعدم التزام الشركة بسداد قيمة القرض في المواعيد المقررة ونشير الى ان الشركة لم تقم بحساب قيمة الفائدة المستحقة على رصيد القرض خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ولم توافينا الشركة بشهادة او مصادقة من وزارة المالية تؤيد صحة هذا الرصيد الامر الذي لا يمكننا معه التحقق من صحته.

**يتعين بيان اسباب عدم قيام الشركة بسداد فوائد القرض المستحقة عليها الأمر الذي ترتب عليه تحمل الشركة لأعباء مالية لا مبرر لها تتمثل فى قيمة الفوائد المستحقة نتيجة عدم الالتزام بالسداد مع ضرورة مخاطبة وزارة المالية للحصول على شهادة منها برصيد القرض والفوائد المستحقة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وسرعة السداد تجنبا لتحمل الشركة أعباء مالية لا مبرر لها والافادة.**

٤- نحو ٤ مليون جنيه قيمة القرض التي حصلت عليه الشركة من الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياة الجوفية خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ لدعم الشركة في سداد أجور العمال نتيجة العجز الشديد التي تعاني منه الشركة في السيولة النقدية.

**يتعين العمل على تنشيط حجم أعمال الشركة بما يساهم في تعظيم إيرادات وتغطية مصروفاتها وسداد التزاماتها مع العمل على سداد هذا القرض.**

- ظهر رصيد حساب المدفعات المقدمة من بيع اراضي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٠.٢٨٥ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلى :-

١- نحو ١.١٧٠ مليون جنيه قيمة مقدمات حجز أراضي بور سعيد حيث قامت الشركة بالإعلان عن بيع أراضي بجنوب بور سعيد والتي تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ فدان والتي كان من المفترض أن يتم تخصيصها للشركة بموجب المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٠حيث أن هذه الأرض كانت ملك الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير ثم انتقلت حوزتها إلى محافظة بورسعيد بقرار من رئاسة الجمهورية وبموجب القرار الوزاري رقم ١٤٦لسنة ٢٠٠٩ والذي بموجبه تم إلغاء التخصيص للشركة.

**يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن.**

٢- نحو ٩.١١٥ مليون جنيه قيمة جدية حجز أراضي كان سيتم تخصيصها للشركة و قامت الهيئة بتوزيعها بمعرفتها وتم تحصيل مقدمات حجز لتلك الاراض من قبل الشركة مما حدا بالهيئة بمطالبة الشركة بسداد ما تم تحصيله كمقدمات ثمن لتلك الأراضي منذ عام ١٩٩٦ .

**يتعين العمل علي سداد تلك الاموال للهيئة لحين تخصيص أراضى جديدة للشركة .**

- بلغت ايرادات النشاط في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٤٥.١٠٩ مليون جنيه مقابل نحو ١١٣.٨٧٧ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بانخفاض قدره ٦٨.٧٦٨ مليون جنيه بنسبة ٦٠.٣٩ % تقريبا الامر الذي يعكس تدهور الأوضاع التشغيلية والمالية بالشركة وهو ما انعكس على نتيجة العام حيث حققت الشركة خسارة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٥٦.٧٩٣ مليون جنيه مقابل خسارة خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢٦.٥٣٧ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو ٣٠.٢٥٦ مليون جنيه بنسبة ١١٤% تقريبا.

**يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على زيادة حجم أعمال الشركة لتعظيم إيرادات وتغطية مصروفاتها وبما يحقق اعلى عائد اقتصادي ممكن.**

- عدم وجود معايير يتم علي أساسها حساب رسوم الموافقة علي تغيير النشاط والموافقة والتصريح بالبناء وتحويل جزء من الأرض الزراعية الي أراضي مباني يقام عليها انشاءات لاسيما في ظل التباين الكبير في تقدير تلك الرسوم لأراضي تقع ضمن ذات المنطقة (منطقة غرب النوبارية).

**يتعين موافاتنا بالأسس والقواعد التي يتم بناء عليها تحديد الرسوم التي تحصل عليها الشركة نظير اصدار هذه الموافقات.**

- حققت الشركة خسائر تشغيل كبيرة فضلاً عن التدهور الملحوظ في قيمة الأصول المستخدمة في توليد التدفقات النقدية حيث بلغت تكاليف النشاط بقائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦٩.٥٥٨ مليون جنيه وقد تبين تحقيق كافة المناطق والقطاعات والعمليات الرئيسية بالشركة خسائر في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نتيجة زيادة مصروفات هذه المناطق والقطاعات عن إيراداتها فضلا عن وجود قطاعات لم تحقق اية إيرادات خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ منها على سبيل المثال(منطقة الفيوم ، منطقة وادى النقرة ، منطقة غرب النوبارية ، منطقة جنوب القنطرة (شمال سيناء) ، منطقة زغلول الثالثة ، عملية طلمبات النصر /٤،....) مع تحميل الشركة مصروفات عنها (خامات ، أجور ،... الخ) .

- **يتعين دراسة أسباب تحقيق بعض مناطق وقطاعات الشركة لهذا العجز وعدم تحقيق أي إيرادات لبعض المناطق مع وجود مصروفات لها مما أثر سلباً على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.**

- تمت موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسة رقم ٨٨ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ علي عرض جميع ارصدة مخزن الخامات بالمركز الرئيسي للبيع بخلاف بعض البنود تحسباً لحاجة العمل اليها مستقبلاً ، وعليه تم تشكيل لجنة لفحص محتويات المخزن المذكور بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٧ والتي انتهت لعدم حاجة العمل لجميع الأرصدة الموجودة بالمخزن فيما عدا بعض البنود والتي يمكن الاحتياج اليها مستقبلاً (عدد ٤٠ صنف)، إلا ان مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٧ وافق علي بيع تلك الأصناف السابق استبعادها تحسباً لحاجة العمل اليها وبناء عليه تم بيع تلك الأصناف بالوزن بالرغم من انها من أصناف يتم تداولها بالمتر أو بالعدد (مواسير ، كمر ، كوع).

**يتعين اجراء المساءلة الواجبة بشأن بيع أصناف بالرغم من ان اللجنة المشكلة السابق الإشارة اليها انتهت الي عدم التصرف في تلك الأصناف تحسباً لحاجة العمل اليها هذا بالإضافة الى انه تم بيع هذه الأصناف بالطن بينما عند شرائها تم الشراء بالعدد أو بالمتر، وكذا شراء أصناف تزيد عن حاجة العمل الامر الذي ترتب عليه بيعها فيما بعد.**

- اعتماد الشركة بصفة اساسية على مقاولي الباطن في تنفيذ عملياتها حيث بلغ ما أمكن حصره من قيمة الأعمال المسندة لمقاولي الباطن خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٤٣.١٩٤ مليون جنيه بنسبة ٩٦ % تقريبا من إجمالي الأعمال المنفذة خلال العام والبالغة نحو ٤٤.٩٧٤ مليون جنيه.

**يتعين العمل على تنفيذ الأعمال ذاتيا تعظيما للأرباح وتدعيما للمركز المالي للشركة خاصة في ظل وجود طاقات عاطلة غير مستغلة.**

- لم تقم الشركة بحساب وسداد قيمة المساهمة التكافلية بواقع ( أثنين ونص في الألف ) من جملة إيراداتها السنوية بالمخالفة للمادة (٤٠) البند التاسع من قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨.

**يتعين الالتزام بأحكام القانون المشار إليه.**

- تضمنت الإيرادات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٥٩٢ ألف جنيه قيمة الإيرادات الناتجة من بيع المخلفات والكهنة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وقد تبين انعدام الرقابة الداخلية علي اعمال المزادات بالشركة ومن مظاهر ذلك:-

أ- اعتماد الشركة علي طريقة البيع بالمزايدة المحدودة (الممارسة) لكافة المزادات التي اقامتها خلال العام المالي .

ب- قيام الشركة بتوجيه خطابات الدعوة لعدد محدود من المتزايدين دون وجود ضوابط واضحة لكيفية توجيه الدعوات للمتزايدين أو طريقة اختيارهم ، الامر الذي ترتب عليه اقتصار التعامل علي عدد محدود من المتزايدين يتصل بذلك حصول الشركة في بعض حالات البيع علي عروض أسعار من المتزايدين الموجودين في محيط ما يتم بيعه مثال ذلك عملية بيع الأصناف الكهنة بمنطقة الإسكندرية حيث قامت لجنة البيع بعمل الان محدود بين مواطنين الجيرة وفقا لما هو وارد بمحضر المزايدة المؤرخ ٢٠٢/١٠/١٤ وتقدم عدد ٣ عروض فقط وتم الترسية على التاجر / سامى فتحى خميس.

**يتعين وضع ضوابط واليات محددة وواضحة تكفل توجيه الدعوة لأكبر عدد من المتزايدين للحصول على أفضل الشروط والاسعار.**

ج- عدم قيام الشركة بتقييم مخزون الخردة حيث ظهرت قيمته ضمن المخزون بصفر رغم أن محاضر الجرد الفعلي لمخازن الخردة بمناطق الشركة المختلفة أظهرت وجود أرصدة للعديد من الأصناف ترتب على ذلك عدم صحة المعالجة المحاسبية التي تتبعها الشركة عند بيع تلك الأصناف حيث يتم إدراج كامل القيمة البيعية لها ضمن الإيرادات المتنوعة حـ/أرباح بيع مخلفات دون قيام الشركة بتخفيض مخزون الخردة بالقيمة الدفترية لما تم بيعه رغم صرفها من مخزن الخردة بموجب اذون صرف وقد بلغ ما امكن حصره من المبالغ المدرجة بحساب أرباح بيع مخلفات خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٥٩٢ ألف جنيه.

**يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع حصر كافة أصناف الخردة وتقييم مخزون الخردة بالقيمة التقديرية للأصناف خلال الفترة محسوبة على أساس صافي قيمتها البيعية وتخفيضه بالقيمة الدفترية للأصناف المباعة خلال الفترة مع مراعاة ملاحظاتنا الواردة في تقرير الجرد السنوي المبلغ للشركة في هذا الشأن.**

- تم التعاقد بين الشركة، شركة كونكورد للهندسة والمقاولات على توريد و تصنيع خلطة اسفلتية من محطة الاسفلت المملوكة للشركة لصالح الشركة المذكورة بمبلغ ٥٣ جنيه للطن شامل ضريبة القيمة المضافة حتى ٥٠٠٠ طن وبسعر ٣٠ جنيه / الطن للكميات التي تزيد عن ٥٠٠٠ طن وقد تبين بشأنه ما يلى:-

١- بلغت إجمالي الكميات الموردة من قبل الشركة للشركة المذكورة نحو ٢٣٧٩١.٥ طن بسعر ٥٣ جنيه بإجمالي قيمة ١٢٦٠٩٤٩.٥ جنيه ، ٦٤٨ طن بسعر ٣٠ جنيه للطن بإجمالي قيمة ١٩٤٤٠ جنيه (تم اثبات المبالغ ضمن حساب إيرادات النشاط ) وذلك وفقا للمستخلص الختامي المقدم من المقاول بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٥ عن الاعمال المنفذة حتى ٢٠٢٢/٥/٣١ لتصبح إجمالي القيمة الموردة للشركة المذكورة ٢٤٤٣٩.٥ طن وهو ما تم محاسبة الشركة المذكورة عليه في حين ان البند (٢) من البند السابع من العقد المبرم مع الشركة المذكورة يتضمن التزام المقاول بحمل قيمة الحد الأدنى (٢٥٠ طن / يوم) بواقع ٢٠ يوم عمل شهريا وحيث ان مدة العقد ٦ شهور وقام المقاول بتقديم ٦ مستخلصات عن الشهور ٧، ٨ ، ٩ ، ٢٠٢١/١١، ١ ،٢٠٢٢/٢ يصبح الحد الادنى الواجب حساب المقاول عليه كمية ٣٠٠٠٠ طن وليس ٢٤٤٣٩.٥ طن بالمخالفة لشروط العقد.

٢- قامت الشركة المذكورة بخصم مبلغ ٢٠٧٠٠ جنيه من مستحقات الشركة عن توريد الخلطة الاسفلتية لصالحه وقد قامت الشركة بقبول هذا الخصم وتحميله على مصروفاتها بالمخالفة للبند (١) من البند السابع من التعاقد المبرم مع المقاول المذكور والذي ينص على التزام المقاول بتوفير السولار والزيوت اللازمة لتشغيل المحطة واللودر وكافة الخامات اللازمة للتشغيل بمعرفته وعلى حسابه طول فترة التنفيذ.

٣- قامت الشركة المذكورة بخصم مبلغ ١٠٣٠٩١ جنيه قيمة صيانة الخلاطة وقد قبلت الشركة بهذا الخصم وقامت بتحميل مصروفاتها به ولم نتمكن من التحقق من صحته خاصة ان البند الأول من البند السادس من التعاقد المبرم مع الشركة المذكورة ينص على تحمل الشركة (الشركة العامة) صيانة محطة الخلط وتوفير اطقم التشغيل اللازمة وكذلك الإصلاحات المطلوبة للخلاطة لضمان التشغيل على الوجه الأمثل وعليه لن نتحقق من صحة المبلغ المخصوم من قبل الشركة المذكورة تحت مسمى صيانة الخلاطة ولم توافينا الشركة بالمستندات المؤيدة له حوما اذا كانت الشركة المذكورة قد قامت بصيانة الخلاطة من عدمه ومدى احتياج محطة الخلط للصيانة من عدمه. **يتعين إجراء المسائلة الواجبة بشأن ما تقدم خاصة بخصوص محاسبة الشركة وقبول خصم مبالغ من مستحقات الشركة بالمخالفة لشروط التعاقد.**

- تم التعاقد بين الشركة وبين شركة بيراميدز للمقاولات والتوريدات بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٠ على تأجير بلدوزر كوماتسو ٣٧٥ بسعر ٤٥٠٠ جنيه / اليوم لمدة ٤ شهور (الشهر ٢٦ يوم) بإجمالي قيمة ٤٦٨ ألف جنيه بواقع ١١٧ ألف جنيه شهريا منها نحو ٢٢١ ألف جنيه تم تحصيلها من العميل وإدراجها بحساب الإيرادات ، الباقى بنحو ٢٤٧ جنيه تم تحميلها على حساب العميل ضمن حساب الأرصدة المدينة مقابل إدراجها ضمن الإيرادات بالخطأ حيث كان يجب إدراجها بالأرصدة الدائنة نتيجة لمخالفة الشركة لشروط العقد المبرم مع الشركة المذكورة حيث تم محاسبة الشركة المذكورة بنحو ٢٢١ ألف جنيه قيمة ايجار البلدوزر خلال فترة التنفيذ وفقا للساعات المستخدمة دون مراعاة الحد الأدنى للتشغيل في حين كان يجب محاسبتها بنحو ٤٦٨ ألف جنيه (١١٧ ألف جنيه شهريا * ٤ شهور تنفيذ) حيث ان العقد تضمن القيمة الايجارية للبلدوزر محسوبة على أساس ٨ ساعات تشغيل للمدة وعدد أيام عمل ٢٦ يوم كما تضمن التزام الشركة المذكورة بتحمل القيمة الايجارية للمعدة في حالة توقف المعدة بسبب عدم توفير سولار او زيوت او قطع الغيار اللازمة للتشغيل وفى حالة عدم وجود الخامات اللازمة للتشغيل على ان تتحمل الشركة اصلاح الأعطال الجسيمة فقط (العمرات) وتوفير طاقم التشغيل.

**يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع إجراء التسوية اللازمة في ضوء ذلك.**

- تبين خصم كامل قيمة المستخلص الخاص بعملية (٤٥٧/٤٠) بإنشاء المصارف الرئيسية لمساحة ١٠٠٠٠ فدان بمنطقة امتداد البستان والبالغ إجمالي قيمته ٧٠٦١٦٦.٥٠ جنيه من قبل جهة الاسناد / هيئة التعمير وعدم سداد اى مستحقات بشأنه للشركة منه نحو ٧٩ ألف جنيه غرامة تأخير ، نحو ٥٥٠ ألف جنيه أمانات معلاه.

**يتعين بيان أسباب تحمل الشركة لتلك الغرامة مع بحث ودراسة موقف الامانات المعلاة مع جهة الاسناد وإجراء ما يلزم من تسويات بشأنها في ضوء ذلك.**

- قامت الشركة بإبرام عقد شراكة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٩ مع المستثمر / إسماعيل سيد يونس على انشاء مشروع (ملعب كرة قدم ، نادى اجتماعي ، قاعة افراح ، كافيه ، منطقة ملاهى ) وذلك على ارض الشركة الكائنة بدار السلام على مساحة ٥٠٠٠ متر على ان يلتزم المستثمر بتوفير التمويل اللازم لإقامة الانشاءات الخاصة بالمشروعات على ان تكون إيرادات المشروع بعد خصم تكاليف التشغيل بواقع ٦٢ % من صافي الإيرادات للشركة ، ٣٨% للمستثمر وقد تبين بشأنه:-

١- صورية إجراءات التعاقد مع المستثمر المذكور وذلك للأسباب الاتية :-

أ- تبين ان بدء العمل الفعلي بالمشروع تم بتاريخ ٤ ، ٥، ٦ /٢٠٢٢ حيث قام بإقامة جزء من الانشاءات الخاصة بالمشروعات موضوع التعاقد ( مثل ملعب كرة القدم) وتحصيل إيرادات عنها وذلك قبل إبرام التعاقد مع المستثمر وقبل عمل المزايدة بالمظاريف المغلقة والبت فيها بفوز المستثمر بالمزايدة بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٣١ وقبل موافقة الشركة القابضة على هذا التعاقد ونشير الى انه لم يتم تسليم الأرض للمستثمر بموجب محضر تسليم قبل قيامه بالبدء الفعلى في تنفيذ الانشاءات حتى تاريخه (٢٠٢٢/١٠) ولم يتبين لنا مدى إجراء رفع مساحي لارض المشروع من عدمه للتحقق من صحة مساحة قطعة الارض المسلمه للمستثمر.

ب- تم التعاقد مع المستثمر بموجب تأشيرة من السيد / العضو المنتدب التنفيذي للشركة على الرغم من عدم قيام (السلطة المختصة) - مجلس إدارة الشركة- حتى تاريخه (٢٠٢٢/١٠) بالموافقة على إجراءات المزايدة والتي انتهت بفوز المستثمر المذكور.

ج- وجود العديد من الأدلة الموضوعية على ان الشركة باشرت التعاقد مع المستثمر المذكور قبل تاريخ الإعلان على مزايدة المشروع بالمظاريف المغلقة ومنها تضمين بالبند م/١١/١٢ من محضر مجلس إدارة الشركة رقم (١٢) المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ النظر في مشروع عقد الشراكة مع المستثمر المذكور والعروض المقدمة منه ، وجود خطاب صادر من السيد اللواء المهندس / رئيس الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٤ للشركة يتضمن بعض الملاحظات على ما جاء بمحضر مجلس إدارة الشركة رقم (١٢) المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ بخصوص العروض المقدمة من المستثمر المذكور ، وجود إخطار من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (١٢) بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩(م/١١/١٢) والخاص بتكليف اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة بمراجعة

مشروع عقد الشراكة بين الشركة والمستثمر المذكور لإنشاء بعض المشروعات الرياضية والترفيهية والخدمية.

٢- تضمنت كراسة الشروط ان مدة التعاقد ١٥ عام وتم التعاقد مع المستثمر المذكور على ذلك الأساس في حين ان تقرير اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة انتهى بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١١ الى ان مدة التعاقد يجب الا تزيد عن ٥ سنوات ويجوز تجديد التعاقد في نهاية المدة بموافقة الطرفين.

٣- لم يتبين لنا مدى قيام المستثمر المذكور بإستخراج التراخيص اللازمة للتشغيل من الجهات المختصة من عدمه خاصة ان المشروعات المتعاقد بشأنها معه ليس من ضمن النشاط الأساسي للشركة بالمخالفة للمادة ٤٠ من النظام الأساسي للشركة.

٤- تبين ان المشروع يعتمد بصورة أساسية على مرافق الشركة من كهرباء ومياه بالمخالفة لكراسة الشروط التي تم طرح المزايدة على أساسها والبند السابع من العقد المبرم معه و ما انتهى اليه تقرير اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١١ حيث تضمنوا التزام المستثمر المذكور بإدخال كافة المرافق اللازمة وتركيب عدادات كهرباء ومياه مستقلة للمشاريع على حسابه الخاص والحصول على جميع تراخيصها باسم الشركة وذلك قبل البدء في تنفيذ المشروعات محل التعاقد ولم يتبين لنا الأساس الذى سوف يتم محاسبة المستثمر عليه فيما يتعلق بإستهلاك الكهرباء والمياه خاصة انه تدخل ضمن قراءات عدادات الشركة.

٥- لم يتبين لنا مدى تحديد مواصفات وحدود مساحة قطعة الأرض المخصصة لكل مشروع من المشاري المزمع انشاؤها من عدمه ومقارنتها بالمقايسة التقديرية التي سوف يتحملها المستثمر المذكور لتحديد مدى تناسبها مع قيمة كل ارض حيث ان القيمة التقديرية لكامل مساحة ارض المشروع لا تقل عن ٥٠ مليون جنيه وكذا إمكانية الحكم على نسبة المشاركة (٦٢% للشركة ، ٣٨% للمستثمر المذكور) وفقا لمساحة الأرض موقعها وقيمتها وتكلفة المشروع.

٦- لم يتبين لنا التزام المستثمر المذكور بتوريد ٣٠ % من قيمة المقايسة المالية المبدئية لتكاليف المشروعات المزمع انشاؤها والمقدم منه ضمن عطاؤه الفني بمبلغ ١٥ مليون جنيه من عدمه وذلك تطبيقا للبند العاشر من العقد المبرم معه.

٧- قامت الشركة بتخصيص خزينة لإيرادات المشروع كما صدر امر إداري من رئيس الشركة لبعض العاملين بالشركة للقيام بالمتابعة والمراجعة للمشروع بكافة جوانبه بما في ذلك تحصيل الإيرادات و المبالغ المنصرفة منها وقد بلغ ما امكن حصره من صافى المبالغ المنصرفة خلال الفترة منذ بدء العمل بالمشروع حتى تاريخه نحو ٨٠٠ ألف جنيه لم تقم الشركة بإثباتها بدفاترها وسجلاتها فضلا عن صرف تلك المبالغ كعهد لبعض العاملين من أجل تدبير احتياجات العمليات التي تقزم الشركة بتنفيذها مثل عملية القطار السريع مما يشير الى انعدام الرقابة الداخلية على إيرادات ومصروفات واموال هذا المشروع.

٨- لم توافينا الشركة بالمستندات الخاصة بطرح المشروع بما فلى ذلك كافة الإجراءات الخاصة موضوع الشراكة ، محضر فتح المظاريف الفنية / تقرير لجنة البت الفني ، محضر فتح المظاريف المالية ، تقرير لجنة البت المالى ، اعتماد السلطة المختصة لإجراءات التعاقد ، موافقة الشركة القابضة على التعاقد ، محضر تسليم الأرض للمستثمر ، بيان بكافة إيرادات ومصروفات المشروع منذ تاريخ بدء العمل وحتى تاريخه ، الرفع المساحي لأرض المشروع ، ولا الدورة المستندية والمحاسبية لهذا المشروع رغم تكرار طلب الإشارة الى ذلك واخرها بالخطاب المسلم للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٠.

**يتعين تحقيق الامر بشأن ما تقدم مع ضرورة عرض موقف المشروع على الشركة القابضة وموافاتنا بكافة المستندات الخاصة بالمشروع والتحفظ على كافة الأموال المحصلة منه لحين وجود ضوابط واضحة تحكم العمل به...والافادة.**

- لم نتمكن من التحقق من صحة أرصدة فرع الشركة بدولة ليبيا والمتوقف نشاطه منذ أكثر من ١٠ سنوات نظراً لعدم قيام الشركة بموافاتنا بالمستندات او الشهادات المؤيدة لصحة تلك الارصدة وكذا اجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأن تلك الأرصدة .

<u>وذلك على النحو الاتي :-</u>

١- لم يتم جرد كلا من الأصول ، المخزون المملوكة للشركة بفرع ليبيا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والبالغ قيمتهما نحو ٢٩٢ ألف جنيه ، ٢.١٠٦ مليون جنيه على الترتيب اعتبار من ٢٠١٣/١٢/٢٥ نظرا للظروف الامنية التي تمر بها دولة ليبيا الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحة ارصدتهما ونشير الى أن معظم أصول الفرع وكافة أصناف المخزون المتواجدة في فرع الشركة بليبيا تعرضت للفقد والضياع والاستيلاء والسرقة ضمن الظروف الامنية التي مرت بها دولة ليبيا دون ان تقوم الشركة الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة هذه الاصول لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لها بقيمتها الاستردادية

بالمخالفة للفقرة (٦٣) من المعيار المحاسبي المصري رقم ١٠ – الأصول الثابتة واهلاكاتها ، الفقرات (١٤،١٢،٩،٨) من المعيار المحاسبي المصري رقم ٣١ – اضمحلال قيمة الأصول- ، دون أن تقوم الشركة بإعادة تقييم المخزون في ضوء الفقرة (٢٨) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) المخزون خاصة في ظل وجود العديد من الدلالات والمؤشرات والأدلة الموضوعية على ان هذه الاصول قد اضمحلت وكذا التأكد من عدم إمكانية استرداد تكلفة هذا المخزون مما ترتب عليه ظهور قيمة هذه الأصول والمخزون على غير حقيقتها في تاريخ الميزانية بقيمة تزيد عن تلك المتوقع تحقيقها من بيعها او استخدامها .

**يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة موافاتنا ببيان تحليلي لهذا لأصناف الأصول والمخزون للوقوف على طبيعتها مع تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة تلك الأصول لتحديد خسائر الاضمحلال في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وإعادة تقييم المخزون وفقا للمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمان حقوقها فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا.**

٢- عدم قيام الشركة بموافاتنا ببيان تحليلي لأرصدة حسابات العملاء ، مدينون والارصدة المدينة الأخرى ، الدائنون والارصدة الدائنة الأخرى الخاصة بالفرع والبالغ قيمتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٠.٨١٣ مليون جنيه ، ١٨.٢٨٤ مليون جنيه ، ٥٠.١٥٣ مليون جنيه على الترتيب وكذا عدم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لها كما لم يتم إجراء اية مطابقات او مصادقات بشأنها في تاريخ الميزانية الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الارصدة ونشير الى ان كافة تلك الأرصدة متوقفة بالكامل ومرحلة منذ عام ٢٠١٤ نظرا للظروف الأمنية بدولة ليبيا ولم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة (العملاء ، مدينون) لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لرصيد الحساب بقيمته الاستردادية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي) خاصة في ظل وجود دليل موضوعي على ان هذه المبالغ قد اضمحلت نتيجة للظروف والاحداث الامنية بدولة ليبيا والتي مازالت مستمرة حتى الان بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) الادوات المالية.

**يتعين ضرورة موافاتنا ببيان تحليلي بتلك الأرصدة والمستندات المؤيدة لها مع تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة (عملاء ، مدينون) لتحديد خسائر الاضمحلال في ٢٠٢٢/٦/٣٠ واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمان حقوقها فضلا عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا.**

٣- عدم حصول الشركة على الشهادات المؤيدة لصحة أرصدة حساب النقدية بالبنوك المتواجدة بفرع ليبيا والبالغ قيمتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦.٨٢٦ مليون جنيه الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحتها.

**يتعين موافاتنا بالشهادات البنكية المؤيدة لصحة أرصدة النقدية المتواجدة لدى تلك البنوك في ٢٠٢٢/٦/٣٠ حتى يمكن لنا التحقق من صحتها.**

٤- تم إدراج أرصدة فرع ليبيا بالأرصدة الدفترية التي تم تقييمها على أسعار الصرف منذ توقف النشاط بفرع ليبيا ٢٠١٤ دون الأخذ في الاعتبار تغير أسعار الصرف بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

**يتعين تقييم تلك الأرصدة طبقاً لسعر الصرف في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وإجراء التسويات المالية اللازمة في ضوء ذلك الالتزام بالمعيار المحاسبى المصرى الصادر في هذا الشأن.**

٥- تضمنت المخصصات نحو ٨.١٦٩ مليون جنيه تخص فرع الشركة بليبيا لم تقم الشركة ببيان الأسس التي اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به في حين بلغت إجمالي المديونيات المتوقفة والمرحلة منذ عدة سنوات (عام ٢٠١٤ وما بعده) بالفرع نحو ٤٩.٠٩٧ مليون جنيه (٣٠.٨١٣ مليون جنيه بحساب العملاء، ١٨.٢٨٤ مليون جنيه بحساب المديون والارصدة المدينة الأخرى) لم يتم تحصيلها نظراً للظروف الأمنية بدولة ليبيا.

**يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المديونيات المستحقة للشركة وتخص فرع ليبيا والإجراءات المتخذة بشأن تحصيلها لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به لمواجهة المديونيات المتوقفة عن السداد مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.**

- استمرار وجود خلل في الهيكل التمويلى للشركة حيث أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وجود عجز في رأس المال العامل في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٤٣٧.٩٢٩ مليون جنيه فضلا عن وجود خسائر مرحلة بنحو ٤٤٩.٣٩٨ مليون جنيه ، كما أظهرت القوائم المالية قيمة ارصدة النقدية بالبنوك في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٩.٤٠٤ مليون جنيه بانخفاض بلغ نحو ٢.٦٥٠ مليون جنية عن قيمتها البالغة في ٢٠٢١/٦/٣٠ والبالغة نحو ٢٢.٠٥٤ مليون جنيه مما ترتب

على ذلك عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد المبالغ المستحقة عليها من ضرائب وتأمينات ومستحقات مقاولين وأجور في المواعيد القانونية ولجوؤها إلى الاقتراض من البنوك التجارية بنحو ٩٦.٣٣٩ مليون جنيه.

**يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة ووضع الحلول لمعالجة الخلل في الهيكل التمويلي للشركة و العمل على تنشيط أعمال الشركة لتعظيم الإيرادات بما يساهم في استهلاك قيمة الخسائر المرحلة ودعم السيولة النقدية.**

- مازالت القوائم المالية لم تراعى ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٧٢١ لسنة ٢٠٢٠ من تعديل لطبيعة المخصصات والاضمحلال في قيمة الاصول والافصاحات المطلوبة ومن أمثلة ذلك عدم الإفصاح عن كافة الحجوزات على أصول الشركة و حساباتها بالبنوك ، عدم الإفصاح عن تاريخ إصدار القوائم المالية والسلطة التي قامت بالاعتماد بالمخالفة للفقرة رقم (١٧) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (٧) ، عدم الإفصاح عن آجال استحقاق الودائع البالغة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٢.٢٩٧ مليون جنيه لبيان مدى اتفاقها مع تعريف النقدية وما في حكمها وفقا لمتطلبات الفقرة (٦) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) ، عدم الإفصاح عن أهداف وأساليب إدارة رأس مال الشركة وفقا لمتطلبات الفقرة (٢٤/أ) ، (٢٤/ب) من المعيار المحاسبي المصري رقم (١) خاصة في ظل وجود رأس مال عامل بالسالب بنحو ٤٣٧.٩٢٩ مليون جنيه وخسائر مرحلة بنحو ٤٤٩.٣٩٨ مليون جنيه .

**يتعين الالتزام بما ورد بالمعايير المحاسبية مع إعداد وعرض القوائم المالية بما يتفق مع هذه المعايير المحاسبة.**

- لم تتضمن مرفقات القوائم المالية تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (١) بخصوص عرض القوائم المالية .

**يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصري عند عرض القوائم المالية .**

- أظهرت قائمة التدفقات النقدية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وجود عجز نقدى في التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بنحو ٣٠.٢٧٨ مليون جنيه مقابل عجز نقدى بنحو ٢.٦١٨ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ دون ان يتبين لنا أسباب ذلك.

**يتعين بيان أسباب ما تقدم.**

- لا تمسك الشركة سجلات خاصه بالبيئة لبيان الأعمال التي تمت بشأنها والتكاليف المرتبطة بها بالمخالفة لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٣٨) لسنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ وقرار السيد رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٩٥٥) لسنة ٢٠٠٩ الأمر الذى لم يتسنى معه التحقق من سلامة إجراءات اقتناء الأصول المقتناة بغرض الحفاظ على البيئة وأن تلك الأصول لا تتضمن أصول تؤدى إلى أضرار بيئية هذا فضلاً عن عدم توافر تقارير دوريه تضمن الإفصاح عن المعلومات البيئية.

**يتعين ضرورة إمساك سجلات خاصة بالبيئة للإفصاح عن كافة البيانات والتكاليف المتعلقة بها .**

- ورد بالإيضاح رقم (٢٨) بأنه نظرا لظروف جائحة كورونا المستجد التي اجتاحت العالم منذ بداية شهر فبراير ٢٠٢٠ والتي أثرت بالسلب على كافة الانشطة الاقتصادية وظروف الحظر والتشغيل الجزئي للمصالح والمؤسسات وكذلك قرارات البنك المركزي المصري بخصوص تحديد حدود قصوي للسحب والايداع بالبنوك الامر الذي أدي الي تقلص التدفقات النقدية الواردة للشركة عن مبيعات أرض دار السلام وباقي الاراضي المتاحة للبيع وايضا التأثير علي معدلات التشغيل بمواقع العمل مما أدي الي التأثير علي البرامج الزمنية لتنفيذ العمليات والمتحصل منها .

*الرأي المتحفظ*

فيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة على القوائم المالية المعدلة للشركة العام لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

- *تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى*

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المعدلة للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف يحتاج للتطوير حتى يفي بأغراض قياس التكلفة الفعلية والرقابة على عناصر التكاليف وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.

- لم تتضمن مرفقات القوائم المالية تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (١) بخصوص عرض القوائم المالية.

## الرد على التقرير مراقب الحسابات

## عن مراجعة القوائم المالية (المعدلة) للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في ٢٠٢٢/٦/٣٠

**السادة / أعضاء الجمعية العامة للشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير.**

راجعنا القوائم المالية المعدلة للشركة العامة لاستصلاح الأراضيوالتنمية والتعمير في ٢٠٢٢/٦/٣٠ (شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١) والمتمثلة في قائمة المركز المالي البالغ مجموع كل من أصولها وخصومها مبلغ ٥٦٢٠٣١٢٦٦ جنيها وكذا قائمة الدخل بصافي خسارة قدرة مبلغ ٥٦٧٩٢٧٩٩ جنيهاً وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

### مسئولية إدارة الشركة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فإدارة الشركة مسئولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

### مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصيللمراقب. ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر للقوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم والعرض العادل والواضح لها وذلك بتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة وأيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض التي قدمت به القوائم المالية.

واننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأي المتحفظ:

- تم جرد الأصول الثابتة ( مصر ) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والبالغ صافي قيمتها نحو ١٧.٢٠٢ مليون جنيه بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد تم أشرافنا على جانب من أعمال لجان الجرد في ضوء الإمكانيات المتاحة وتم إبلاغ الشركة بملاحظتنا على أعمال بعض لجان الجرد بكتابنا رقم (١١٥٦) بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٨ وقد قامت الشركة بحساب الإهلاك بنفس المعدلات والأسس المطبقة في السنوات السابقة مما يستوجب ضرورة إعادة النظر في نسب الإهلاك المطبقة في ضوء ظروف التشغيل بالشركة والحالة الفنية التي عليها تلك الأصول وقد تبين بشأنها ما يلى:-

٦- لم تقم الشركة بجرد الأراضي والعقارات المبنية المملوكة لها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ من حيث حصر شامل للأراضي والمباني وتحديد المساحة والموقع بالتفصيل ومعاينة العقارات مع اظهار أي مخالفات او اضرار قد تؤثر على سلامتها وتحديد الغير مستغل منها وبيان أسبابه مطابقة نتائج الجرد الفعلي على البيانات الواردة بسجلات أراضي وعقارات الشركة لإظهار اية فروق الامر الذي يؤثر على سلامة تقييم تلك الأصول في ٢٠٢٢/٦/٣٠ حيث قامت الشركة ببيان بالأراضي والوحدات السكنية المملوكة للشركة فقط.

يتصل بما تقدم لم تقم الشركة بإجراء الرفع المساحي لكافة الأراضي المملوكة لها والبالغ تكلفتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٨.٨١٨ مليون جنيه تتمثل في نحو ٥.١٦٧ مليون جنيه بحساب الأصول الثابتة ، نحو ١.٤٩٥ مليون جنيه بحساب أراضي فضاء بغرض البيع ، ٢.١٥٦ مليون جنيه بحساب ارضى مستصلحة بغرض البيع ، كما لم تستخرج الشركة شهادات التسجيل العيني والعقاري لكافة الأراضي والعقارات المملوكة لها وذلك بالمخالفة للتعليمات الصادرة من الإدارة بخصوص الجرد السنوي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ الامر الذى لا يمكننا معه التحقق من صحة قيمتها خاصة في ظل وجود العديد من التعديات على أراضي الشركة لاسيما منطقة سهل الطينة بمحافظة شمال سيناء والتي تصل فيها قيمة التعديات لأكثر لـ ١٠٠ % من مساحة الأرض المملوكة للشركة في تلك المنطقة.

**يتعين بيان أسباب ما تقدم مع قيام الشركة بحصر وجرد كافة الأراضي والعقارات المملوكة للشركة وإجراء الرفع المساحي واستخراج شهادة التسجيل العيني والعقاري لها وتحديد الغير مستغل منها وبيان أسبابه ومطابقة نتائج ذلك على البيانات الواردة بسجلات أراضي وعقارات الشركة لإظهار أية فروق والإفادة إحكاما للرقابة على تلك الأصول وضمان لسلامة تقييمها.**

**الرد :-**

**مرفق صورة من الشهادات التصرفات العقارية ( شهادات سلبية ) .**

**ومرفق بيان بالاراضى والوحدات السكنية المملوكة للشركة حتى تاريخه وسوف يراعى باجراء جرد وحصر للاصول فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ .**

٧- لم تقم الشركة بمطابقة نتائج الجرد الفعلي للأصول التي تم جردها مع الأرصدة الدفترية المثبتة في الدفاتر والسجلات الامر الذي لا نتمكن معه من صحة التحقق من رصيد تلك الأصول في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

**يتعين قيام الشركة بإجراء مطابقة نتائج الجرد الفعلي لكافة الأصول المملوكة لها مع الأرصدة الدفترية لتلك الأصول وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك والإفادة.**

**الرد :-**

**الرد :-**

**تم طبع سجل الاصول وجارى عمل المطابقة اللازمة نظراً لكثرة البنود ووجودها فى مواقع مختلفة فى انحاء الجمهورية .**

٨- لم تقم الشركة بالإفصاح في قوائمها المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن مدى وجود أيه قيود على ملكيتها للأصول الثابتة وكذا لم تقم بالإفصاح عن الأصول الثابتة المرهونة كضمان لالتزامات على الشركة بالمخالفة للفقرة (٧٤ -أ) من المعيار المحاسبي المصري رقم ١٠- الأصول الثابتة واهلاكاتها- على الرغم من وجود عدد كبير من المعدات الثقيلة (حفارات - لوادر - كراكات - سيارات- بلدوزرات - ... الخ ) مملوكة للشركة ومحجوز عليها من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية متوقفة ومشونة بالعراء منذ عدة سنوات معظمها في حالة سيئة جدا (هراس انجرسول) مما يعرضها للصدأ والتلف نتيجة العوامل الجوية بلغت قيمتها السوقية المقدرة وقت الحجز نحو ١٢١ مليون جنيه .

**يتعين سرعة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وإيجاد الحلول المناسبة لفك الحجز على تلك المعدات ودراسة مدى الاستفادة منها أو التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة حتى لا تمثل أموال مستثمرة معطلة خاصة في ضوء سوء حالة معظمها.**

**الرد :-**

**سوف يتم مراعاة هذا لاحقا .**

٩- بلغت تكلفة الأصول الثابتة العاطلة وغير المستغلة (الات ومعدات فقط) في ٢٠٢٢/٦/٣٠نحو ١٠٤.٣٩١ مليون جنيه من واقع البيان المقدم من الشركة وبلغت صافي قيمتها في تاريخ الميزانية نحو ٦.٠٩٨ مليون جنيه يمثل طاقات عاطلة في تاريخ الميزانية وقد أفادت الشركة بردها على التقرير التفصيلى المبلغ لها ان جارى اصلاح بعض الالات والمعدات وفرز وتصنيف الجزء الاخر للسير في بيعها.

**يتعين بحث اسباب تعطل هذه الأصول مع حصر كافة الأصول المعطلة بالشركة وغير المستغلة (وسائل نقل -مباني ...الخ) والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالحا لشركة.**

**الرد :-**

**أولاً :- تم اصلاح عدد ١٣ معده وتم ترحيلهم لعملية القطار السريع وهى :-**

- **بلدوزر كوماتسو D١٥٥**
- **عدد ٢ لودر كاتر بللر ٩٦٦**
- **موتور جريدر كاتر بللر G١٤٠**
- **عدد ٣ هراس تربه**
- **عدد ٤ سيارة قلاب**
- **سيارة دوبل كابينة**
- **ماكينة لحام**

**ثانياً :- معدات وسيارات تم اصلاحها بقطاع الورش وقطاع النقل وترحيلها للعمل بمناطق التنفيذ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بيانها كتالى :-**

- **هراس بوماج**
- **جرار زراعى زيتور**
- **عدد ٢ سيارة تويوتا ميكروباص**
- **عدد ٢ مقطورة تنك مياه**
- **سيارة مان تنك مياه**
- **سيارة نيسان دوبل كابينه**
- **سيارة تويوتا دوبل كابينه**

**ثالثاً :- معدات مؤجره وتم ترحيلها للعمل مع الشركات المستأجره وهى :-**

- **ماكينة تبطين بمنطقة توشكى .**
- **بلدوزر كوماتسو ٣٧٥ مؤجر بالفيوم الجديدة .**
- **ماكينة حقليات استن برجن ٣٠٠٠ بمنطقة سوهاج تاجير لمدة ٣ شهور من ٢٠٢٢/٦/١٥ .**
- **محطة خلط خرسانية اليا بملحقاتها تم نقلها من توشكى الى المريوطية مؤجره لشركة / احمد عبدالنور .**
- **عدد ٢ سيارة خلاطة خرسانية بمنطقة المريوطية مؤجره لشركة / احمد عبدالنور .**
- **عدد ٢ حفاره تم نقلهم من بنى سويف الى منطقة المريوطية مؤجره لشركة / احمد عبدالنور**

**رابعاً :- معدات تم اصلاحها تحت الترحيل بقطاع الورش وهى :-**

- **حفاره كاتر بللر ٣١٢**
- **حفاره كوماتسو PC١٢٠**
- **حفاره كوبيلكو ١٣٥**
- **بلدوزر كوماتسو D١٥٥**

١٠- قامت الشركة بحساب اهلاك للأصول العاطلة بنسبة ٥٠% من قيمة قسط الاهلاك الواجب حسابه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالمخالفة فقرات (٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦) من المعيار المحاسبي المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة واهلاكاتها- والتي نصت على "الاعتراف بالإهلاك ولو كانت القيمة العادلة للأصل تزيد عن قيمته الدفترية طالما لم تزد القيمة التخريدية للأصل عن قيمته الدفترية ولا تمنع الاصلاحات والصيانة التي

تجرى على الأصل الحاجة لإهلاك ذلك الأصل ، لا يتوقف الاهلاك عندما يصبح الأصل معطلا او عندما يستبعد من الاستخدام النشط إلا اذا اصبح مهلك دفتريا بالكامل ، من الممكن ان يكون عبء الاهلاك مساويا للصفر فى ظل طرق الاهلاك المبنية على مدى استخدام الأصل اثناء الفترات التي لا يتم خلالها انتاج الا اذا كان اهلاك الأصل خلال تلك الفترات يتم بناء على عوامل أخرى كما هو وراد بالفقرة ٥٦ من المعيار (التآكل المادى – التقادم الفنى او التجارى –....).

**يتعين بحث ودراسة ما تقدم واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك مع الالتزام بالمعايير المحاسبية فى هذا الشأن.**

**الرد :-**

**بالنسبة لحساب الاهلاك سوف يتم مراعاتها إعتباراً من ٢٠٢٢/٧/١ .**

- ظهر رصيد حساب الاستثمارات طويلة الاجل (استثمارات مالية متاحة للبيع) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١.٥ مليون جنيه قيمة مساهمة الشركة بنسبة ١٥% من راس المال المدفوع للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي بواقع ١٥٠ ألف سهم (القيمة الاسمية للسهم ١٠جنيه) وقد تبين بشأنها :-

٨- لم تقم الشركة بإجراء اختبار الاضمحلال في قيمة هذا الاستثمار خاصة في ظل عدم وجود أي تدفقات نقدية داخلة منه وذلك بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) -٥.٥ الاضمحلال-حيث لم تحصل علي أي عائد على هذا الاستثمار منذ عام ٢٠١٦ خاصة في ظل تحقيق الشركة المستثمر فيها خسائر متتالية أخرها عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ والتي بلغت نحو ٣.٦٤٧ مليون جنيه بخلاف وجود خسائر مرحلة بنحو ٦.٢٩٨ مليون جنيه.

٩- تم ابرام وتوقيع عقد بيع مبدئي بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٥ لبيع الشركة المستثمر فيها (المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي) وذلك بين جميع المساهمين المكونين لرأس مال الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) بما في ذلك الشركة العامة لاستصلاح الأراضي، بين مجموعة مشترين على ان يكون إجمالي قيمة البيع مبلغ ٣٦ مليون جنيه وذلك قبل موافقة الجمعية العامة غير العادية على بيع حصة الشركة والذى تم بتاريخ ٩/٣/بالمخالفة للمادة (٤٣) مكرر من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية.

١٠- عملية البيع لا تتضمن انتقال كافة أصول والتزامات الشركة المبيعة من حملة الأسهم القدامى الى المشترين الجدد حيث تضمن البند الثالث من عقد البيع المبدئي المشار اليه بعاليه المؤرخ ٢٠٢٢/٢/١٥ انه لا يدخل ضمن ملف تقييم الشركة الذى تم قبول عرض الطرف الثاني على أساسه مجموعة من الأصول الموجودات والقضايا والحقوق وردت على سبيل الحصر لا المثال بحيث تظل في ملكية تلك الأصول لحملة الأسهم القدامى كما يتحملوا أيضا عبء هذه الالتزامات ومنهم الشركة العامة (عقد مقاولة مبرم مع وزارة الموارد المالية والري بقيمة ١٧٨٥٠٣٣٠ جنيه ،عدد ٨ سيارات ماركات وأنواع مختلفة ،عدد (٢) قطعة ارض بمنطقة أبو سمبل بأسوان مساحة كل قطعة ٥٠٠٠ متر ،عدد (٥) قضايا متداولة بين شركة جنوب الوادي وجهات أخرى (وزارة الزراعة – وزارة الرى –.....) وعليه فإن عملية البيع بهذه الطريقة لا تعتبر عملية بيع بالمفهوم الحقيقي حيث ان عملية البيع يجب ان تتضمن انتقال معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصول وكذا انتقال عبء الالتزامات بصورة جوهرية من البائع الى المشترى فضلا عن ان عملية البيع بهذه الطريقة يصعب معها تحديد المنافع او الالتزامات بشكل واضح ودقيق والتي قد تعود على الشركة العامة من بيع حصتها في شركة جنوب الوادي حيث انه قد يترتب على عملية البيع عدم كفاية أصول الشركة المبيعة لتغطية التزاماتها مما يعود بالخسارة على الشركة العامة في حدود نسبتها في رأس مال الشركة المبيعة (جنوب الوادي).

١١- عملية البيع تنطوي على شرط وهو قيام مجلس الإدارة الحالي لشركة جنوب الوادي بالتصرف او نقل سلطة الإدارة والتصرف لكافة أصول والتزامات الشركة خلال مدة زمنية محددة وقبل نقل ملكية الأسهم للمشترين الجدد وفى حالة عدم قيام مجلس الإدارة بذلك يلتزم المشترين الجدد بعمل توكيل رسمي عام شامل جميع التصرفات القانونية لصالح رئيس الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياه الجوفية على ان يقوم بتوزيع الحصيلة المالية لهذه البنود على حملة الأسهم القدامى كلا حسب نسبته في ملكية اسهم شركة جنوب الوادي فإن عملية البيع بهذه الطريقة تصبح معلقة بشرط ولا يمكن الاعتراف بها في دفاتر وسجلات الشركة العامة الا في حالة تحقيق هذا الشرط وذلك وفقا للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧)-الأدوات المالية.

١٢- عدم إجراء تطابق ارصدة الحسابات بين الشركة العامة ، الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي حيث ورد خطاب من الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) الى الشركة العامة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٣٠ ان أرصدة الشركة العامة في دفاتر شركة جنوب الوادي مدينة بمبلغ ٨٧٢١٠٦ جنيه ، دائنة بمبلغ ٢٩٥٦٩٩ جنيه ليصبح الرصيد المستحق لشركة جنوب الوادي طرف الشركة العامة مبلغ ٥٧٦٤٠٧ جنيه بخلاف وجود مبلغ ٢٨٧٦٠٠٠ جنيه قيمة غرامة عدم الانتفاع تم خصمها من المستخلصات المنفذة دون موافاتنا بمحضر مطابقة بين الشركة العامة وشركة جنوب الوادي بخصوص تلك الأرصدة خاصة في ظل وجود مديونيات مستحقة للشركة العامة في دفاترها وسجلاتها طرف الشركة المذكورة تتمثل في مبلغ٩٧١٩٧ جنيه بحساب العملاء (قطاع خاص) ، ٣٦٠٠٠٠ جنيه ضمن

حساب ارصدة مدينة طرف الهيئات والشركات ،مبلغ ٦٠١٩٧٢ جنيه بحساب امانات العملاء ، مبلغ ٢٤٨٠ جنيه بحساب تأمين لدى العملاء.

١٣- تم إعداد دراسة القيمة العادلة للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) بغرض البيع بمعرفة المقيم / المجموعة الاستشارية لاستشارات الخبرة وتقييم المشروعات وانتهى تقرير الدراسة الى ان قيمة الشركة في حدود مبلغ ١٨٠٥٥٩١٩ جنيه وتم عرض هذا التقرير على مجلس إدارة شركة جنوب الوادي والذي قام باعتماده بالجلسة رقم (١٣٧) بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٧ وتم عرض الشركة للبيع وفقا لهذا التقييم على الراغبين بالشراء وقد تبين مخالفة الشركة العامة نص المادة (٤٣) مكرر من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية الصادرة من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية والتي تنص على ((مع عدم الاخلال بأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والقانون رقم (١٥٩)لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، تلتزم الشركة المقيد لها أوراق مالية بالبورصة والراغبة في التصرف بالبيع في أي من العقارات أو الأصول الثابتة الأخرى للشركة أو الأسهم المملوكة لها في شركات غير مقيدة إذا كانت قيمتها التقديرية تمثل نسبة (١٠%) أو أكثر من حقوق ملكية الشركة المقيدة - من واقع آخر قوائم مالية لها - بتقديم دراسة للبورصة بالسعر العادل للأصول أو الأسهم محل البيع معدة بواسطة مستشار مالي مستقل من المقيدين بسجل الهيئة و مرفقا بها تقرير عن تلك الدراسة من مراقب حسابات الشركة المقيدة وكذلك محضر مجلس إدارتها باعتماد هذه الدراسة، وتقوم البورصة بنشر ملخص هذه الدراسة على موقعها الإلكتروني وشاشات التداول.وإذا تنازلت الشركة عن حقها في الاشتراك في زيادات رؤوس أموال احدى الشركات التي تساهم فيها بما يوازي نسبة(١٠%) أو أكثر من حقوق ملكية الشركة المقيدة من واقع آخر قوائم مالية و/أو من ايراداتها عن آخر سنة مالية، وجب الحصول على موافقة جمعيتها العامة العادية على ذلك. وفي جميع الاحوال، لا يجوز للشركة التصرف في أكثر من (٥٠ %)من أصولها الثابتة وغيرها من الأصول المرتبطة بممارسة الشركة لنشاطها إلا بموافقة مسبقة من الجمعية العامة غير العادية)) حيث تبين عدم قيام الشركة العامة لاستصلاح الأراضي بتكليف مستشار مالي مستقل معتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد دراسة بالسعر العادل للاسهم محل البيع في للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي حيث تم الاعتماد على تقرير دراسة القيمة العادلة المعد بواسطة المستشار المالي المستقل المكلف من الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي نفسها وليس من الشركة العامة.

١٤- عدم قيام الشركة بتطبيق قراري مجلس الوزراء رقمي ١٥٠٢ لسنة ٢٠٠٢ ، ١٦٢٤لسنة ٢٠٠٧ المعدلة لقرار رقم ١٦٨٤لسنة ٢٠٠٤ بشأن التقييم والتصرف بحصص المال العام في الشركات المشتركة.

**يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بمخاطبة وإجراء المطابقات اللازمة مع الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي لتحديد موقف الاستثمار بها والمعاملات معها حتي يمكن التحقق منها واثباتها بدفاتر وسجلات الشركة والالتزام بما ورد بالمعايير المحاسبية في هذا الشأن والقرارات المشار اليها.**

**الرد :-**

**سيتم عمل مطابقة مع الشركة المصرية خلال العام المالى القادم .**

- ظهر رصيد حساب المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالصافي بنحو ١١.٦٢٥ مليون جنيه (بعد استبعاد المخصص البالغ قيمته نحو ٤.٠٢١ مليون جنيه) وقد تم جرد المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد أشرفنا على جانب من أعمال لجان الجرد فى ضوء الإمكانيات المتاحة تبين بشأنه ما يلى:-

٥- لم تقم الشركة بمطابقة نتائج الجرد الفعليلأصناف المخزون التي تم جردها مع الأرصدة الدفترية المثبتة في الدفاتر والسجلات الامر الذي لا نتمكن معه من صحة التحقق من رصيد المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

**يتعين قيام الشركة بإجراء مطابقة نتائج الجرد الفعلي لكافة الأصول المملوكة لها مع الأرصدة الدفترية لتلك الأصول وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك والإفادة.**

**الرد :-**

تم طبع سجل الاصول وجارى عمل المطابقة اللازمة نظراً لكثرة البنود ووجودها فى مواقع مختلفة فى انحاء الجمهورية .

٦- بلغ رصيد المخزون الراكد في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو٦.٣٨٧ مليون جنيه تمثل قيمة أصناف راكده مطلوب التخلص منها وبيعها لم يتم عليها اي حركة مخزنية منذ أكثر من خمسة سنوات وذلك طبقاً للبيان المقدم لنا من الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ بخصوص المخزون الراكد للعام المالي٢٠٢١/٢٠٢٢ ونشير الى انه تم تكوين مخصص هبوط أسعار مخزون راكد بنحو ٤.٠٢١ مليون جنيه لمقابلة أصناف المخزون الراكدة بالمخالفة للمعيار المحاسبيالمصري رقم (٢) المخزون والذي اوجبت الفقرة (٩) منه بقياس المخزون بالتكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما اقل.

ونشير الى قيام الشركة بتشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (٢٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ لبحث ارصدة المخازن بمناطق التنفيذ لتحديد احتياجاتها والأسباب التي أدت الى وجود ارصدة راكدة بها وكيفية الاستفادة منها كما تم تشكيل لجنة بالقرار

الإداري رقم (٢٢٠) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٧ لفحص مخازن قطع غيار المعدات والسيارات ومخازن المهمات والخامات بالمركز الرئيسي لتحديد الاحتياجات المطلوبة منها ومدى صلاحيتها وطريقة الاستفادة منها.

**يتعين ضرورة العمل على التصرف الاقتصادي بالأصناف الراكدة بما يحقق اقصي نفع وعائد اقتصادي ممكن للشركة مع ضرورة اعادة قياس المخزون فى ضوء ما اسفرت عنه الدراسة المقدمة من الشركة خاصة فى ظل اتباع الشركة لمعالجة محاسبية غير سليمة وذلك بتكوين مخصص للرواكد دون تقييم المخزون الراكد على اساس التكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما أقل وفقاً لما تقضي به الفقرة رقم (٩) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون والوارد ضمن المعايير الصادرة بقرار رئيس الجهاز رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ مع موافاتنا بما انتهت إليه اللجان المشكلة في هذا الشأن ...والافادة.**

**الرد :-**

تم صدور القرار الادارى رقم (٢٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ بتشكيل لجنة لبحث ودراسة ارصدة المخازن بمناطق التنفيذ لتحديد احتياجاتها منها والاسباب التى ادت الى وجود ارصدة ليست فى حاجة اليها ان وجدت وكيفية الاستفادة منها .

تم صدور القرار الادارى رقم ٢٢٠ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٧ لفحص مخازن قطع غيار المعدات والسيارات ومخازن المهمات والخامات بالمركز الرئيسى لتحديد الاحتياجات المطلوبة منها ومدى صلاحيتها وطريقة الاستفادة منها .

٧- تضمن المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ أصناف انتهت صلاحيتها عدد ١٤٠٧٠ لتر ليدكيو cr٢ مادة معالجة الخرسانة عبارة عن عدد ٦٧ برميل *٢١٠ لتر) ، أصناف آخرى غير صالحة للاستخدام بسبب طول فترة التخزين كمية ١.٩٥٠ طن بيتومين ٥١٠٦٠٠ كود ٥١٠٦٠٠ غير صالحة للاستخدام بسبب طول فترة التخزين ، عدد ١٧٩ عرق خشبي أطوال مختلفة كود ٥١٠٥٤٠ لا تصلح للاستخدام حيث أن نسبة صلاحيتها أقل من ١٥%) ، أصناف أخرى تضررت حالتها الفنية بسبب تعرضها للعوامل الجوية مثل كمية ٣٥٠ م٢ بولياثيلين عالي الكثافة كود ٥٠٠٠١٧ ) ، وذلك بمنطقة توشكي كما تضمن المخزون وجود أصناف (عدد ٤ أصناف ) تم السطو عليها وسرقتها من محطة المعالجة بمنطقة الواحات البحرية دون ان تقوم الشركة وقد قامت المنطقة بإبلاغ الشرطة بالواحات بمحضر رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٠٢١ جنح واحات ، محضر رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٢ إداري الواحات وقد صدر قرار النيابة العامة بأكتوبر بحفظ البلاغين المقدمين من الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٥ لم تقم الشركة باتخاذ ايه إجراءات بشأنها اوبتحديد المسئولية في أسباب تلف هذا المخزون او إعادة قياس تكلفة المخزون على أساس التكلفة او صافى القيمة البيعية ايهما أقل طبقا لما ورد بالفقرة (٩) من المعيار المحاسبي المصرى رقم (٢) المخزون.

يتصل بما تقدم تبين قيام الشركة بتخفيض المخزون خلال الأعوام السابقة (العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧) بقيمة بعض الأصناف التالفة والبالغة ٥٢٧ ألف جنيه وتحميلها على حساب المصروفات وذلك بناءً على موافقة رئيس مجلس الإدارة بجلسة مجلس الإدارة رقم (٤٨) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢ دون تحديد المسئولية في هذا الموضوع للوقوف على أسباب تلف هذا المخزون، وقبل انتهاء التحقيقات حيث ان الموضوع محل تحقيق من قبل النيابة العامة ومازال التحقيق مستمر.

**يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن مع ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بخصوص تلك الأصناف وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن لها مع إجراء التسويات اللازمة والالتزام بالمعيار المحاسبي المصري الصادر في هذا الشأن والإفادة.**

**الرد :-**

انتهاء التحقيقات وذلك بناءاً على موافقة رئيس مجلس الادارة بجلستة مجلس الادارة رقم ٤٨ بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢ ولم تحدد المسئولية فى هذا الموضوع على أسباب تلف هذا المخزون .

نحيط سيادتكم علماً بأنه تم احالة الموضوع الى هيئة النيابة الادارية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣ نفاذاً الى قرار نجلس ادارة الشركة رقم (١٠٧) بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٠ وتم احالة الموضوع الى النيابة العامة ( نيابة دار السلام ) والتحقيقات جارية حتى تاريخه ضد كلاً من :

١ . مهندس / مجدى شفيق .
٢ . مهندس / عبدالكريم عبدالله .
٣ . مهندس / سمير حلمى .

وسواف نوافى سيادتكم بنتائج التحقيقات فور انتهاء النيابة العامة منها .

٨- تضمن المخزون مبلغ ٢٢٠١٨٨ جنيهاً قيمة مخزن خامات منطقة العوينات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ لم يتم جرد ذلك المخزون لوجود بالمخزن بمنطقة عسكرية تابعة للقوات المسلحة الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق

من صحة هذا الرصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ونشير الى قيام الشركة بتشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ للقيام بالجرد الفعلي لمخازن الشركة بتلك المنطقة.

**يتعين موافاتنا بما انتهت إليه اللجنة المشكلة لجرد محتويات مخازن الشركة بمنطقة شرق العوينات واتخاذ ما يلزم لجرد تلك المخازن جرداً فعلياً والافادة.**

**الرد :-**

تم اخذ الموافقة اللازمة لعمل جرد فعلى لمخازن الشركة بمنطقة شرق العوينات وتم اصدار القرار الادارى رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ والخاص بتشكيل لجنة الجرد .

- ظهر رصيد حـ/ أراضي فضاء بغرض البيع في ٢٠٢٢/٦/٣٠نحو ١.٤٩٥مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلى:-

٥- قامت الشركة برفع دعوى قضائية رقم ٢٤٦٤ لسنة ٢٠٢٢ محكمة جنوب القاهرة ضد السيد / يوسف أحمد رمضان مشترى أرض الشركة بمنطقة دار السلام بموجب جلسة الممارسة المؤرخة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣ بمبلغ ٧٢.٢٠٠ مليون جنيه لمساحة ٩٩٥٨ متر٢لامتناعه عن سداد غرامات التأخير بنحو ٢ مليون جنيه نتيجة تأخره في سداد أقساط الأرض المشتراة (فرض الغرامة تم بموجب قرار الجمعية العامة العادية للشركة لاعتماد القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠) ونشير الى سابق قيام مجلس إدارة الشركة بإعفاء المشترى المذكور من غرامة التأخير المستحقة على تأخره في سداد القسطين الخامس والسادس والبالغة ٤٥٤٦٤٥ جنيه كما لم تقم الشركة باحتساب غرامات التأخير المستحقة بواقع ١٥% على باقي الأقساط التي تأخر المشترى في سدادها للشركة حتى قيامه بالسداد في ٢٠٢١/٤ بالمخالفة لما ورد بالبند السادس من كراسة الشروط ودون اخذ موافقة الجمعية العامة للشركة قبل اتخاذ قرار الاعفاء الامر الذى ترتب عليه اعفاء المشترى المذكور من غرامات تأخير يبلغ مجموعها ما امكن حصره بنحو ٢ مليون جنيه في الوقت الذى تعانى فيه الشركة من عجز شديد في السيولة النقدية وتحقيقها لخسائر متتالية عام تلو الاخر.

**يتعين إجراء المساءلة الواجبة في شأن ضياع حق الشركة في غرامات التأخير المستحقة على المشترى المذكور والبالغة مليوني جنيه بالمخالفة لما ورد بكراسة الشروط وقيام الشركة بتسليمه الارض المباعة بموجب محضر تسليم مؤرخ في ٢٠١٩/٩/٢٢ على الرغم من ذلك.**

**الرد :-**

**فقد تم اقامة الدعوى رقم ٢٤٦٤ لسنة ٢٠٢٢ ومحدد لنظرها جلسة ٢٠٢٢/١٠/١٢ لمطالبة المذكور بقيمة غرامات التاخير . كما أن موافقة أعفاء المذكور تمت من قبل مجلس ادارة الشركة السابق وعليه فى المسألة الواجبة فى ذلك تمت من قبل الجمعية العمومية للشركة بالغاء قرار المجلس بالاعفاء وعليه قامت الشركة برفع الدعوى للمطالبة بقيمة غرامات التاخير**

**علماً بانه قد تقدم المشترى بطلب للشركة يبدى رغبته فى سداد اصل الدين مع اعفاءه من غرامات التاخير المستحقه نظرا للظروف التى تمر بها البلاد من جائحة كرونا وقرار مجلس الوزراء بايقاف التراخيص للبناء وقد عرض قيامه بسداد اصل الدين المستحق للشركة فى ذمتها عرضاً قانونياً امام المحكمة وان هيئة المحكمة سوف تقرر سداده لاصل الدين دون الغرمات .**

٦- تضمن حسابي أراضي فضاء بغرض البيع ، مباني وانشاءات بغرض البيع أصول سبق تحويلها من الأصول الثابتة الى أصول بغرض البيع بموجب قرارات جمعيات عامه غير عادية لم يتبين لنا مدى وجود برنامج نشط لبيعها او البدء في إتمام خطة بيع تلك الأصول كما لا توجد أدلة كافية تؤكد على استمرار الشركة في التزامها بخط بيعها حيث أن كافة تلك الأصول مضى عليها أكثر من عام منذ تاريخ تبويبها ضمن الأصول غير المتداولة بغرض البيع مثل ارض دار السلام ، ٢٠ وحدة سكنية بالعامرية بالإسكندرية لم يتم بيعها حتى تاريخ المراجعة في (٢٠٢٢/١٠) بالمخالفة لمتطلبات التبويب الواردة في المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٢) والمطلوب تطبيقها على الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع.

**يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة إعداد دراسة شاملة للأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع على أن تلتزم الشركة فيها بالمتطلبات الواردة في المعيار المحاسبي المصري الصادر بهذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك، ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.**

**الرد :-**

**بالنسبة لارض دار السلام تم عمل اعلان المزايدة ثم تم تاجيل البيع بقرار من مجلس الادارة رقم (١٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣ وحتى تاريخة لم يتم البيع .**

٧- تضمن الحساب نحو ١.٢٣٣ مليون جنيه قيمة أراضي فضاء بغرض البيع غير مستغله قامت الشركة برضها للبيع من خلال مزادات مختلفة ولم يتم بيعها لعدم تقدم أحد لشرائها او عدم الوصول الى الأسعار المقدرة لتلك الاراضي بيانها كما يلي:-

- وجود اراضي متعدي عليها بوضع اليد من قبل بعض الاشخاص وذلك وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة بيانها كالتالي :
- مساحة ( ٣٢ سهم -٢٢ قيراط- ٣٨ فدان) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السادة / محمد سعيد جوده وسليمان سعيد جودة منذ عام ٢٠١١ وقد افادت الشركة بانه تم عمل عدة محاضر لهم وجميعها تم حفظها بالنيابة وقد اقامت الشركة دعوى طرد للغصب برقم ٧٥٧ لسنة ٢٠٢٠مدنى كلى بالإسماعيلية ضد المذكورين طرد للغصب عن مساحة ٣٣ فدان تتمثل في قيمة مساحة الأرض التي لم يقم المذكورين بسداد قيمتها وبفارق حوالى ٥ أفدنه عن إجمالي قيمة الأرض المتعدي عليها ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء.

**الرد :-**

**بخصوص الارض المتعدى عليها من السادة / محمد سعيد جوده & سعيد جوده والمتعدى على مساحة ( ١٠س ٢٠ط ٤٢ ف ) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة - تم رفع الدعوى رقم (٧٢٠) لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى الاسماعيلية ضدها بالطرد والمطالبة بريع ( حق انتفاع ) والدعوى مؤجلة بجلسة ٢٠٢١/٧/٢٦ للتقرير ومازالت متدولة .**

- مساحة (٢١ سهم -٢ قيراط -٢١ فدان) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السيد / احمد غازي حيث تقدم المذكور لشراء القطعة وتم عمل محضر تفاوض في السعر معه موقع من السيد رئيس القطاع التجاري بالشركة فقط دون الحصول علي موافقة مجلس الادارة بالبيع وتم التوصل لسعر ٦٥ الف جنيه للفدان وقام بسداد مبلغ ٩٠٠ الف جنيه فقط من إجمالي قيمة الارض بالإيصالات ارقام ١٦١٦٨ بتاريخ ٢٠١٦/١/١٩ ، رقم ١٦٣٤٨ بتاريخ ٢٠١٦/٥/٨ ، رقم ١٦٤٢٧ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٠ الا ان الشركة طالبت الشركة المشترّي في ٢٠١٨ بسداد ثمن الارض بواقع ١٣٥ الف جنيه للفدان طبقا لقرار لجنة العليا تثمين الاراضي الا ان المشتري رفض السعر المطروح متمسكا بالسعر القديم المتفق عليه سابقاً وقد اقامت الشركة دعوى طرد للغصب برقم ٧٥٨ لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى بالإسماعيلية ضد المذكور ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء.

**الرد :-**

**بالنسبة لمبلغ ٩٠٠٠٠٠ج مسدد من السيد / احمد غازى محمد تحت حساب شراء (٢٠ فدان) بمنطقة سهل الطينة المذكور متعدى على قطعة الارض ولم يقم بانهاء اجراءات الشراء وتم رفع دعوى قضائية رقم (٧٥٨) لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى الاسماعيلية ضده بالطرد والمطالبة بريع ( حق انتفاع ) ومازالت متداولة .**

ح- مساحة ١٠٠٠ م٢ أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعدي ليها بوضع اليد من السيد/ حسن جوده إسماعيل وقد اقامت الشركة دعوى فرعية للدعوى الاصلية ٤٠٧٤ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المذكور وصدر فيها حكم اول درجة لصالح الشركة بطرد المذكور من عين التداعى ومازالت الدوى متداولة امام القضاء.

ذ- مساحة ١٠٠٠ م٢ أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعدى ليها بوضع اليد من السيد/ متولى جوده إسماعيل وقد اقامت الشركة دعوى طرد برقم ١٩٣ لسنة ٢٠٢١ مدنحوش عيسى ضد المذكور ومازالت الدوى متداولة امام القضاء.

**يتعين بيان أسباب ما تقدم خاصة اسباب تقاعس الشركة لأعوام عديدة في مطالبة المذكورين اعلاه بقيمة الارض او اتخاذ الحد الأدنى من الاجراءات التي من شانها الحفاظ على ممتلكات الشركة مع ضرورة حصر كافة التعديات على أراضيوممتلكات الشركة إحكاما للرقابة عليها وحفاظا على ممتلكات الشركة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لرفع تلك التعديات عنهامع متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن ...الافادة.**

**الرد :-**

**بالنسبة لارض طريق عباس العقاد هناك تعدى على هذه المساحة وقدرها ٢٠٠٠ م٢ من السيد / متولى جودة اسماعيل بمساحة (١٠٠٠م٢) تم رفع الدعوى رقم ( ١٩٣ لسنة ٢٠٢١ مدنى حوش عيسى ضده والدعوى مؤجلة بجلسة ٢٠٢١/٦/٣٠ وتم تاجيلها مره اخرى لشهر نوفمبر٢٠٢١ ) .**

- ظهر رصيد حساب / عملاء قطاع عام واعمال في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٧.٩٩٤ مليون جنيه قيمة مديونياتمستحقة على الشركات الشقيقة وذات العلاقةيرجع تاريخها منذ أكثر من ١٠سنوات دون مصادقة أو مطابقة على هذه الأرصدة مع تلك الشركات وبيانها كالاتي : -

| اسم الشركة | المبلغ المستحق في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالجنيه |
|---|---|
| وادي كوم أمبو | ٥٥٢٨٨٦ |
| ريجوا | ٣٥٦٩٧٣٩ |
| مساهمة البحيرة | ٣٦٧١٦١٤ |
| مختار ابراهيم | ١٩٩٢٨٨ |

ونشير الى قيام الشركة برفع دعوى ٥٠٦ لسنة ١٥ ق استئناف للحكم رقم ١٤٣٩ لسنة ٢٠٢٠ ضد شركة مختار إبراهيم للمطالبة بمستحقات مالية للشركة طرفها عن تنفيذ أعمال طرق اسفلتية برافد بلطيم كفر الشيخ وامتنعت الشركة المذكورة عن صرف مستحقات الشركة بمبلغ ٢٧١٩٩٢٨ جنيهرغم وجود محضر اتفاق على هذه المستحقات (بأزيدمن

المثبت بدفاتر الشركة بنحو ٢.٥٢١ مليون جنيه)مع رد خطابي الضمان رقم ١١ لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

**يتعين ضرورة إجراء المطابقات والمصادقات الازمة حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل المديونيات ومتابعة الدعوى القضائية المرفوعة في عذا الشأن وإجراء التسويات في ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائي والإفادة.**

**الرد :-**

**جارى تحليل حسابات العملاء للشركات الشقيقة بالاشتراك مع قطاع المراجعة وجارى ارسال المصادقات ومازالت الدعوى التى رفعتها الشركة ضد شركة مختار ابراهيم منظورة أمام القضاء .**

- ظهر رصيد حـ/ عملاء وأوراق قبض في ٢٠٢٢/٦/٣٠بنحو ١٢٥.٨٧٩مليون جنيه ولنا بشأنه ما يلي :-

٨- استمرار عدم قيام الشركة بإرسال مصادقات لأصحاب الارصدة المدينة والدائنة (عملاء – أرصدة مدينة – موردين ومقاولين –دائنون وأرصدة دائنة-.....)في ٢٠٢٢/٦/٣٠ كما لم تقم الشركة بإجراء أي مطابقات خلال العام المالي٢٠٢١/٢٠٢٢ (باستثناء الشركة القابضة) الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الارصدة في تاريخ الميزانية.

**يتعين ضرورة إرسال المصادقات لكافة الارصدة المدينة والدائنة فى نهاية كل سنة مالية وكذا اجراء المطابقات اللازمة حتى يمكن التحقق من صحة تلك الارصدة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠.**

**الرد :-**

**جارى تحليل حسابات العملاء للشركات الشقيقة بالاشتراك مع قطاع المراجعة وجارى ارسال المصادقات والموردين والمقاولين .**

٩- تضمن الحساب نحو ٢٩.٤٨٩مليون جنيه أرصدة متوقفة يرجع تاريخ بعضها لأكثر من ٢٠ عام منها نحو ١٣.١٥١ مليون جنيه طرف الهيئة العامة لمشروعات التعمير قيمة أعمال ومستخلصات منذ أكثر من ٢٠ عام دون ان تقوم الشركة بإجراء اية مطابقات بشأنها مع الهيئة المذكورة الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة هذا الرصيد في تاريخ الميزانية.

**يتعين بحث ودراسة موقف تلك الأرصدة مع اجراء المطابقات اللازمة واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل تلك المبالغ حفاظا على حقوق واموال الشركة ...والافادة.**

**الرد :-**

**جارى تحليل الارصدة لحين مطابقتها مع الهيئة .**

١٠- وجود عمليات مسندة للشركة بنحو ٣٢٩.١٥٥ مليون جنيه تم سحب العمل فيها من جهات الإسناد المتعاقدة مع الشركة نتيجة تأخر الشركة في تنفيذ تلك الأعمال مما أدى إلى التحفظ على مستحقات الشركة ن تلك العمليات وتنفيذ هذه العمليات على حساب الشركة وفرض غرامات التأخير عليها بلغ ما امكن حصره منها بنحو ١٥٧.١٣٤ مليون جنيه وبيانها كالتالي:-

ت- تم سحب بعض عمليات الإسكان المسندة للشركة من قبل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بطريقة الممارسة المحدودة بلغ إجمالي قيمتها نحو١٢٤.٣٠٣ مليون جنيه والمتمثلة في نحو ٧٨.٠٠٥ مليون جنيه قيمة العقد رقم ٥٣٠٨/م.م/٢/١٠ بتاريخ ٢٠١٦/٩/١ لتنفيذ عدد (١٠) عمارات سكنية بغرب الشروق على أن تكون مدة تنفيذ العقد ١٢ شهر من تاريخ استلام الموقع والذي تم بتاريخ ٢٠١٦/٩/٧ ،نحو ٢٣.٧٣٤ مليون جنيه قيمة العقد رقم ١٥٢٣٤/أ/ م.م/٤/٥ بتاريخ ٢٠١٦/١/١٠ لتنفيذ عدد (٥) عمارات سكنية نموذج (أ) بالتجمع الخامس على أن تكون مدة التنفيذ العقد ١٢ شهر من تاريخ استلام الموقع والذي تم بتاريخ ٢٠١٦/١/٥ ، نحو ٢٢.٥٦٤ مليون جنيه قيمة العقد رقم ١٥٢٣٤/ب/ م.م/٣/٥ بتاريخ ٢٠١٦/١/٦ لتنفيذ عدد (٥) عمارات سكنية نموذج (ب) بالتجمع الخامس البالغ قيمتها نحو ٢٢.٥٦٤ مليون جنيه على ان تكون مدة تنفيذ العقد ١٢ شهر من تاريخ استلام الموقع والذي تم بتاريخ ٢٠١٦/١/٥وقد قامت الشركة بإسناد تنفيذ تلك العمليات لعدد (٨) مقاولي باطن ( الايمان للمقاولات العمومية ، سكيلز هاوس للمقاولات العمومية ، وليد على محمد عبده ، مكتب آل غنيمى للمقاولات ، الندى للمقاولات العامة ، سينا ايجيبت للمقاولات العامة ، الباسل للمقاولات ، علاء الدين للمقاولات) بموجب عقود بالأمر المباشروقد تبين ما يلى :-

١٠- تم الحصول على الأعمال من الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بموجب تكليفات بالبدء في التنفيذ وفي حالة الجدية يتم توقيع العقود ، تم إسناد أعمال التنفيذ لمقاولي الباطن بأوامر إسناد مؤقتة بالأمر المباشر بدون تحديد الكميات الكلية المطلوب تنفيذها او دراسة القدرات الفنية والمالية لهؤلاء المقاولين ومدى مقدرتهم على تنفيذ الاعمال في المواعيد المحددة من عدمه ، بعد عمل العقود النهائية مع جهة الإسناد تم عمل مقايسات مبدئية لمقاولي الباطن رفض على اثرها بعض المقاولين ( سكيلز هاوس ، آل غنيمى للمقاولات ) التوقيع على تلك المقايسات وانسحبوا من موقع العمل بعد قيامهم بتنفيذ جزء من تلك الاعمال .

١١- نظراً لتأخر مقاولي الباطن المسند اليهم تنفيذ تلك الاعمال من قبل الشركة في تنفيذ الأعمال المبينة بعاليه اضطرت الشركة على التوقيع على إقرار مع جهة الإسناد لعمليتي التجمع والشروق بإنهاء الأعمال وإلا سيتم تكليف مقاولين بمعرفة جهة الإسناد لاستكمال الأعمال خصماً على حساب الشركة وبأسعار السوق ودون الإلتفات إلي أي معارضة من الشركة ونظراً لاستمرار التأخر في التنفيذ في المواعيد المقررة قامت جهة الإسناد (الهيئة الهندسية للقوات المسلحة) بسحب الأعمال المسندة للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٣١ كما

قامت جهة الإسناد بتاريخى ٢٠١٨/١١/٢٥ ، ٢٠١٩/٢/١٨ بإسناد استكمال الأعمال غير المنفذة لبعض المقاولين (شركة علاء الدين للمقاولات ، مكه للمقاولات) بمعرفتها مع قيام الشركة بكتابة توكيل للمقاول للصرف من جهة الإسناد وذلك حتى يتسنى ابراء ذمه الشركة من القضيتين المرفوعتين من قبل جهة الاسناد رقمي٣٣٣ لسنة ٢٠١٧، ١٦ لسنة ٢٠١٨.

١٢- بلغت إجمالي فروق الأسعار التي تحملتها الشركة نتيجة لسحب تلك الاعمال نحو ٢٩.٩٣٦ مليون جنيه منها نحو ٢٣.٢٣٥ مليون جنيه مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة والباقي نحو ٦.٧٠١ مليون جنيه غير مثبت بدفاتر وسجلات الشركة ونشير الى ان الشركة قامت بتحميل تلك كامل فروق الأسعار والبالغة نحو ٢٩.٩٣٦ مليون جنيه على مقاولي الباطن المتقاعسين عن تنفيذ تلك الاعمال مقابل تخفيض مصروفاتها بها الامر الذي يشير الى قيام الشركة بتخفيض مصروفاتها بالزيادة.

١٣- تضمن حساب العملاء نحو ٢٨.٧٩٠ مليون جنيه قيمة المستحق للشركة عن تلك العمليات (غرب الشروق – التجمع) طرف العميل / وزارة الدفاع- الهيئة الهندسية- على غير حقيقته حيث انه لا يوجد اية مستحقات للشركة طرف الهيئة الهندسية عن تلك العمليات بل على العكس قامت الهيئة بتحميل الشركة بكافة فروق الأسعار الناتجة عن تقاعسها في تنفيذ تلك العمليات في مواعيدها المحددة.

١٤- ظهر حساب مقاولي الباطن (الايمان للمقاولات ، آل غنيمى للمقاولات ، سكيلز هاوس ، وليدعلى محمد عبده ، الباسل للمقاولات، علاء الدين وشركاه ، الندى للمقاولات ، سينا ايجيبت للمقاولات ) عن تلك العمليات مدينا بنحو ٩٦٢ ألف جنيه ، ٣.٠١١ مليون جنيه ، ١.٠١٧ مليون جنيه ، ٩.٢٢٩ مليون جنيه ،٦.٨٢٢ مليون جنيه ، ٥٢ ألف جنيه على الترتيب يتمثل في قيمة المبالغ المستحقة للشركة طرفهم (فروق الأسعار) نتيجة تقاعسهم في تنفيذ تلك العمليات (غرب الشروق – التجمع) ولم يتضمن بيان القضايا المسلم لنا وجود ايه إجراءات قانونية متخذة من قبل الشركة منذ تاريخ تقاعس هؤلاء المقاولين عن تنفيذ العمليات المسندة لهم او اية إجراءات لتحصيل المديونيات المستحقة لها طرف هؤلاء المقاولين.

١٥- قامت الشركة بتحميل مقاول الباطن / شركة الايمان للمقاولات العمومية خلال العام محل الفحص بما أمكن حصره بنحو ٧٠٨ ألف جنيه مقابل تخفيض حساب المصروفات خلال العام محل الفحص بقيمة استقطاعات جهة الاسناد عن المستخلص (٣) ختامي (سحب عمل) لتنفيذ عمارات ٦ ،٧ ،٨ نموذج (أ) بالتجمع دون ان تقوم الشركة بإثبات مستخلص جهة الاسناد عن تلك الاعمال بدفاترها وسجلاتها الامر الذي يشير الى تخفيض المصروفات على غير حقيقتها.

١٦- قامت الشركة بخصمما امكن حصره بنحو ٣.٧٣٧ مليون جنيهخلال العام محل الفحص قيمة الخامات المنصرفة من جهة الاسناد لمقاولي الباطن عن الاعمال المنفذة منهم وذلك من المستحق لهؤلاء المقاولين واثباتها بحساب العملاء – امانات (دائن) دون ان تقوم الشركة بإثبات مستخلص جهة الاسناد عن تلك الاعمال بدفاترها وسجلاتها الامر الذى يشير الى تخفيض ظهور حساب العملاء امانات على غير حقيقته يتصل بما تقدم ظهر رصيد حساب العملاء (امانات) عن تلك العمليات (غرب الشروق والتجمع) دائنا بنحو ١٦.٢٢١ مليون جنيه ولم يتبين لنا أسباب عدم قيام الشركة بتسوية رصيد هذا الحساب خاصة في ضوء الانتهاء من تنفيذ تلك العمليات وورد الختاميات من جهة الاسناد وإعداد الختاميات لمقاولي الباطن.

١٧- بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٩ وافق مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٥٨ على تخفيض النسبة الصافية التي تحصل عليها الشركة من إجمالي قيمة الاعمال لكل مستخلص قبل أي خصومات من ٥ % الى ٢ % دعما لمقاولى الباطن بهدف زيادة معدل انجاز العمليات المنفذة حتى لا تتعرض الشركة الى سحب الاعمال منها من قبل جهة الاسناد والتنفيذ خصما على حسابها مما يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة ونشير الى قيام الشركة باعتماد ذلك التخفيض لمقاولي الباطن وتسوية كافة الاعمال التامة الواردة بمستخلصات مقاولي الباطن بعد خصم نسبة ٢% فقط اعتبارا من هذا التاريخ واخرها المستخلص رقم (٣) ختامي –سحب عمل- للمقاول/ شركة الايمان للمقاولات العمومية والذى تم تسويته بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٧ بعد سحب العمل من قبل المقاول بأكثر من ٤ سنوات (سحب العمل من المقاول تم بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٦) الامر الذى يشير الى انتفاء السبب الذى وافق مجلس الإدارة من أجله على منح التخفيض لهؤلاء المقاولين خاصة في ظل تقاعسهم عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المحددة وتحميل الشركة لأعباء مالية جسيمة تتمثل في فروق الأسعار المفروضة من قبل جهة الاسناد.

١٨- وجود أعمال بنحو ١٣.٥٠١ جنيه بالعمارتين ١٦٦، ١٦٧ ضمن مشروع انشاء (١٠) عمارات بمنطقة غرب الشروق لم تقم الشركة بتنفيذها منذ تاريخ استلام الموقع في ٢٠١٦/٩/٧ وحتى تاريخه (٢٠٢٢/١٠) كما لم تقم بإسناد تنفيذها الى أي من مقاولي الباطن الامر الذي ترتب عليه تحميل الشركة خسائر واعباء مالية جسيمة لنحو ٢.٥٥٢ مليون جنيه تتمثل في فروق الأسعار المفروضة من قبل جهة الاسناد على الشركة ولم يتبين لنا أسباب ذلك الامر ونشير الى ان الموضوع قيد التحقيق من قبل هيئة النيابة الإدارية ولم توافينا الشركة بموقف تلك التحقيقات.

**يتعين:-**

**٧- إجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن المخالفات التي تمثل إضرار بالمال العام خاصة الاعمال التي لم تقم الشركة بتنفيذها او اسناد تنفيذها لمقاولي باطن مما حمل الشركة أعباء مالية جسيمة ...والإفادة.**

**٨- موافاتنا بأسباب الدخول في تلك العمليات دون وجود الدراسة الكافية لإمكانية تنفيذها من عدمه.**

المطالبة الواردة في الدعوى أقل من المثبت بدفاتر وسجلات الشركة كمديونية طرف هؤلاء المقاولين بنحو ٥٦.٥٢٦ مليون جنيه دون ان يتبين لنا أسباب هذا الاختلاف.

**يتعين**

**٤- تحقيق الامر بشأن عدم قيام الشركة بتقييم الجدارة الفنية والمالية لمقاولي الباطن قبل إسناد العمليات لهم مما ترتب عليه تحمل الشركة أعباء مالية جسيمة نتيجة تقاعسهم عن تنفيذ تلك العمليات مع موافاتنا بما انتهت إليه تلك تحقيقات هيئة النيابة الإدارية في هذا الشأن وتدعيم المخصص بالقدر اللازم.**

**٥- موافاتنا بحساب تحليلي لمقاولي تلك العمليات وبحث ودراسة المديونيات المثبتة في دفاتر الشركة والمديونيات من واقع محاضر الحجز الإداري التي تم إخطار الشركة بها من قبل جهة الاسناد.**

**٦- بيان أسباب اختلاف قيمة المطالبة في الدعوى المرفوعة من قبل الشركة ضد المقاولين المذكورين عن المديونيات المثبتة طرفهم في دفاتر وسجلات الشركة مع متابعة الدعوى المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائي واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل ضمان وحفظ حقوق الشركة.**

**الرد :-**

**مرفق صورة مذكرة ببيان المديونات المستحقه على مقاولى الباطن المسند لهم العملية من واقع قيود التسوية بعد ورود محاضر الحجز الموقعة على الشركة للسيد المهندس / رئيس مجلس الادارة - والموصى عليه للمستشار القانونى للاخذ فى الاعتبار فى القضايا المرفوعة من الشركة ضد مقاولى الباطن ومازالت القضايا متداولة امام السيد الخبير وبيان المديونية كالاتى :-**

**- المقاول / الجابرى للتجارة والمقاولات العامة ( اشرف فهمى الجابرى ) ٣٤٠٤٣٢٠١.٣٨٢ جنيه .**

**- المقاول / مصطفى عبدالحميد محمود مصطفى مرعى ٣٨٤٧١٨٨٣.٢٧٢ جنيه .**

**- المقاول / محمد عبدالحميد محمود مصطفى مرعى ١٠١١١٦٣١.٦١٦ جنيه .**

**\اجمالى المديونية ٨٢٦٢٦٧١٦.٢٧ جنيه .**

**وقد قام المقاول اشرف الجابرى - برفع الدعوى رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ والدعوى ٨٥ لسنة ٢٠١٨ ضد الشركة يطالب فيها بندب خبير لحساب مستحقاته لدى الشركة واثراء بلا سبب ضد الشركة وعليه تم توجيه دعوى فرعية ضد المقاول المذكور وتم الحكم برفض الدعوتين الاصليتين المرفوعة من المقاول وقبول الدعوى الفرعية والحكم بالزام المقاول بمبلغ ٢٧٠٣٥٩ جنيه وتم اقامة الدعوى رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ تجارى القاهرة الجديدة ضد المقاولين عاليه وبجلسة ٢٠١٩/٦/٢٦ تم الحكم فيها بالوقف التعليقى لحين الفصل فى دعاوى المقاول وجارى التعجيل من الوقف لحين الانتهاء من المدة القانونية للطعن على الحكم بالاستئناف .**

ح- تم سحب العمليات المسندة للشركة بمنطقة توشكى من طرف جهة الإسناد ( الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان التابعة لوزارة الموارد المائية ) والبالغ إجمالي قيمتها نحو ٦٠.٣٩٥ مليون جنيه والمتمثلة في عملية إنشاء وصلة الهروب لمفيض ك ٧٢.٧٠٠ على دليل فرعي (١، ٢) ومفيض ك ٨٠٠ و ك ١.٤٠٠ على فرع (٢) البالغ إجمالي قيمتها نحو ١٥.٤٨٠ مليون جنيه ، عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى من كيلو ٦ الى كيلو ٨ والبالغ إجمالي قيمتها ١٩.٦٩٠ مليون جنيه ، عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى من الكيلو ٣.٢٦٥ الى الكيلو ٦ والبالغ اجمالى قيمتها نحو ٢٥.٢٢٥ مليون جنيه على ان يتم الانتهاء من تنفيذ الاعمال في موعد حده الأقصى ٢٠١٦/٣/١٢ ، ٢٠١١/٩/٢٩ ، ٢٠١٥/٢/٢٨ على الترتيب وقد قامت الشركة بإسناد تنفيذ تلك العمليات لمقاولى الباطن /صبرى سدراك يوسف ، صابر سدراك يوسف بموجب العقود ٢٠١٣/٦-٢٠١٤ ، ٢٠١٠/٢٠٠٩/١٦ ، ٢٠١٠/٢٠٠٩/١٩ ، ٢٠١٠/٢٠٠٩/١٨، ٢٠١٣/٢٠١٠/٧-٢٠١٤ وقد تبين بشأنها ما يلي :-

٤- تقاعس مقاولى الباطن عن تنفيذ العمليات المذكورة في المواعيد المحددة ونتيجة التأخر في التنفيذ لمدة تزيد عن عشر سنوات قامت جهة الإسناد الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان التابعة لوزارة الموارد المائية للري بسحب الاعمال المتأخرة في تنفيذها من الشركة وذلك بموجب الخطاب الوارد من جهة الأسناد برقم ٨٣٤ بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٧ بسحب الاعمال المتأخرة في تنفيذها والخاصة بعملية انشاء وصلة الهروب من الشركة والبالغة ٤.٢٠٤ مليون جنيه وإعادة تنفيذها على حساب الشركة ، بموجب قرار الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان رقم (٣٦) لسنة ١٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٥ بسحب العمل من الشركة العامة لإستصلاح الأراضي ومقاول عملية تعميق وتوسيع خور توشكى من كيلو ٦ إلي كيلو٨، بموجب قرار الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان رقم(١٥٣) لسنة ٢٠١٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٧ بسحب العمل من الشركة العامة لإستصلاح الأراضي مقاول عملية تعميق وتوسيع قناة مفيض توشكى من ٣.٢٦٥ إلي كيلو ٦ ونشير الى ان الموضوع محل تحقيق من قبل هيئة النيابة الإدارية ولم توافينا الشركة بما انتهت إليه تلك التحقيقات حتى تاريخه (٢٠٢٢/١٠) .

٥- بناء على ما تقدم قامت الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان بناءً على كتابها بتاريخ ٢٠١٧/٧/٣ بإخطار الشركة بمحضر حجز إداري (حجز ما للمدين لدى الغير) بمبلغ ٤٠.٤٠٢ مليون جنيه قيمة فروق أسعار وغرامات وإستقطاعات تكاليف إعلان ومصاريف إدارية نتيجة سحب العمل من الشركة للعمليات بعاليهوقد صدر حكم من محكمة القاهرة للأمور المستعجلةبتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧في الدعوى رقم٨٦٥ ق لسنة ٢٠١٧

الاعتداد بأمر الحجز وقامت الشركة بتكوين مخصص بكامل قيمة تلك المديونية بالإضافة الى تكوين مخصص بنحو ٢.٧٧٢ مليون جنيه لمواجهة مديونيات أخرى مستحقة على الشركة (فرق تكلفة المسافة من الكيلو ٢٣ حتى الكيلو ٢٤.١٧ فرع ٢ توشكى).
ونشير الى قيام وزير الموارد المائية برفع الدعوى رقم ١٢١٨ لسنة ٨ ق – قضاء إدارى اسوان–ضد الشركة لتنفيذ امر الحجز التي قامت به جهة الاسناد كما قامت الشركة رفع دعوى ضد قراري وزير الموارد المائية والري وأخرين رقمي (٣٦) ، (١٥٣) بسحب العمل من العمليتين المشار إليهما ومازالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء.

٦- قامت الشركة بتحميل مقاولي الباطن (صبرى سدراك ، صابر سدراك) بنحو ٤٥.٢٦٠ مليون جنيه بواقع نحو ٢٦.١٣٩ مليون جنيه مديونية مستحقة طرف المقاول/ صبرى سدراك ، نحو ١٩.١٢١ مليون جنيه مديونية مستحقة طرف المقاول /صابر سدراك بكامل قيمة ما تحملته من فروق أسعار وغرامات تأخير و مصاريف إدارية و خلافه وقد قامت الشركة بالدعاوى ارقام ٨٧٠ لسنة ٢٠١٧ ، ٨٦٩ لسنة ٢٠١٧ ضد المقاولين المذكورين للمطالبة بالمديونيات المستحقة طرفهم ومازالت متداولة امام القضاء.

**يتعين**

**٤- موافاتنا بما انتهت إليه تحقيقات هيئة النيابة الإدارية في هذا الشأن.**

**٥- متابعة تلك الدعاوي المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية ...والافادة.**

**٦- اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة ..والافادة.**

**ألرد :-**

**مرفق صورة مذكرة ببيان المديونيات المستحقه على مقاةلى الباطن تم موافاة الشئون القانونية بكل ما يلزم من مستندات لتقديمها فى الدعوى المرفوعه من الشركة ضد مقاولى الباطن المسند لهم العملية من واقع قيود التسوية بعد ورود محاضر الحجز الموقعة على الشركة للسيد المهندس / رئيس مجلس الادارة - والموصى عليه للمستشار القانونى للاجراء ومازالت القضايا متدوالة امام السيد الخبير وبيان المديونية كالاتى :-**

**- المقاول / صبرى سدراك يوسف ٢٦١٣٨٩٩٠.١٩ جنيه .**

**- المقاول / صابر سدراك يوسف ١٩١٢١٣٥٥.٢٦٥ جنيه .**

**بالنسبة لتحقيقات النيابة الادارية بشان عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى نحيط سيادتكم ان التحقيقات مازالت جارية حتى تاريخه وسوف نوافى سيادتكم بالنتائج التحقيقات فور اخطار النيابة الادارية .**

ذ- تم سحب عملية تنسيق الحي العاشر بمنطقة ابنى بيتك بمدينة العاشر من رمضان من الشركة والمسندة لأمر اسناد رقم ٥ بتاريخ ٢٠١١/١/١٠ من جهاز مدينة العاشر من رمضان والبالغ إجمالي قيمتها نحو ٢٣.٦٣٢ مليون جنيه على ان يتم الانتهاء من تنفيذها بتاريخ ٢٠١٧/٤/٩ وقد قامت الشركة بإسناد تنفيذ تلك العملية لمقاول الباطن / المجموعة المصرية الدولية للهندسة والمقاولات وقد تبين بشأنها: –

٦- تقاعس مقاول الباطن عن تنفيذ الاعمال المسندة إليه من قبل الشركة حيث توقف عن التنفيذ منذ يناير ٢٠١٣ وقد بلغ ما قام بتنفيذه منذ تاريخ بدء العمل حتى مستخلص رقم ١٧ (سحب عمل) بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٧ (تاريخ سحب العمل من مقاول الباطن) نحو ٩.١٥٢ مليون جنيه بنسبة ٤٣.٥٢% من إجمالي قيمة الاعمال المسندة إليه (بعد خصم نسبة الشركة) والبالغة نحو ٢١.٠٣٢ مليون جنيه وعلى الرغم من وجود مذكرة من المدير المالي للشركة بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٨ بسحب العمل من المقاول نظرا للبطء الشديد في تنفيذ العملية من قبله واسناد العملية لمقاول اخر الا ان الشركة لم تقم بالسحب الفعلي للعمل منه الا بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٧ وهو تاريخ سحب العمل من جهة الاسناد.

٧- بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٨ تم مخاطبة الشركة من قبل جهاز مدينة العاشر من رمضان بتفعيل قرار سحب الاعمال الذى تم بتاريخ ٢٠١٩/٥/٥ نتيجة لعدم قيام الشركة باستئناف الاعمال وعليه قامت الشركة بالتعهد لجهاز المدينة بإنهاء الاعمال خلال الفترة من ٢٠٢١/٣/١٥ حتى ٢٠٢١/٧/١٥ وقد قامت الشركة بتوقيع عقود مع مقاولين آخرين (بيراميدز للمقاولات والتوريدات ، هاباستايل للمقاولات) بنحو ١٢.٨٣١ مليون جنيه لاستكمال تنفيذ العملية بلغ المنفذ منها حتى تاريخه نحو ١٠.٥٥٩ مليون جنيه تم تحميل المقاول / المجموعة المصرية الدولية بنحو ٦.٨٧٤ مليون جنيه قيمة فروق الأسعار التي تحملتها الشركة ، الباقي نحو ٣.٦٨٥ مليون جنيه قيمة الاعمال الاساسية تم تحميلها على مصروفات الشركة.

٨- بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥ تم مصادرة خطاب الضمان النهائي المقدم عن العملية والبالغ قمته ١.١٨٢ مليون جنيه وذلك من قبل جهة الاسناد / جهاز مدينة العاشر من رمضان.

٩- بلغ إجمالي ما تحملته الشركة من خسارة عن تلك العملية نحو ٧.٠٠٤ مليون جنيه منها نحو ٦.٨٧٤ مليون جنيه تم تحميلها للمقاول المتقاعس عن تنفيذ العملية / المجموعة المصرية الدولية للمقاولات، ١٣٠ ألف جنيه فرق قيمة خطاب الضمان الذي قام جهازمدينة العاشر من رمضان بمصادرته والبالغ نحو ١.١٨٢ مليون جنيه وقيمة خطاب الضمان المقدم من المقاول /

المجموعة المصرية الدولية للمقاولات والذي تم مصادرته من قبل الشركة والبالغ نحو ١.٠٥٢ مليون جنيه.

١٠- تبين قيام الشركة بالتنفيذ الذاتي للأعمال المتبقية على الرغم من انه لم يتبين لنا وجود إفادة من قبل جهة الاسناد بالعدول او ارجاء قرار سحب العملية.

**يتعين تحقيق الامر بشأن ما تقدم مع ضرورة التفاوض مع جهاز مدينة العاشر من رمضان بإرجاء قرار سحب العمل والعمل على سرعة استكمال الاعمال واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة تجاه مقاول الباطن / المجموعة المصرية الدولية لتحصيل مستحقات الشركة طرفه.**

**الرد :-**

**جارى عمل ختامى للعملية واتخاذ الاجراءات القانونية ضد المقاول / المجموعة المصرية الدولية للهندسة والمقاولات وتحميله بكافة المصروفات .**

و- تم سحب باقى أعمال عمليتي إنشاء محطة طلمبات بنى صالح ، محطة طلمبات دير السنقورية بتاريخ ٢٠١٨/١/١٦ والبالغ إجمالي قيمتهما نحو ٥.٨٦٣ مليون جنيه ، ١٠.٢١٢ مليون جنيه على الترتيب نتيجة تقاعس الشركة عن تنفيذهما في المواعيد المحددة لهما ٢٠٠١٦/٦/٣٠ ، ٢٠٠٧/٢/٢٣ بمدة تأخير تزيد عن ١٤ عام حيث بلغ نسبة المنفذ منهما ٨٦% ، ٩١% على التوالي ترتب عليه قيام جهة الاسناد بعمل محضر جرد وحصر للأعمالبتاريخي ٢٠٢٠/٧/٢٧ ، ٢٠٢٠/٨/٢٥ لحصر الاعمال التي لم يتم تنفيذها لإعادة طرحها على حساب الشركة والتحفظ على أي معدات مملوكة للشركة بالموقع وكذا التحفظ على جميع مستحقات الشركة عن هذه الاعمال او أي أعمال أخرى طرف المصلحة.

**يتعين تحقيق الامر بشأن ما تقدم خاصة في ظل تقدم نسبة تنفيذ العمليتين وتأخر الشركة مدة كبيرة جدا لاستكمال باقى الاعمال بهما م متابعة نتائج سحب العملتين المذكورتين واتخاذ كافة الإجراءات القانونية نحو الرجوع على مقاولى الباطن بكافة المبالغ التي ستتكبدها الشركة نتيجة لسحب العمل.**

١١- ظهر رصيد العميل/ وزارة الدفاع (الهيئة الهندسية للقوات المسلحة) مدينا بنحو ٣٢.٣١٤ مليون جنيه منه نحو ٣.٢٩٣ مليون جنيه قيمة المستحقللشركة طرف جهة الاسناد عن عملية تنفيذ عدد (٨) عمارات بمنطقة العاشر من رمضان والبالغ اجمالى قيمتها نحو ٣٨.٥٣٤٠ مليون جنيه والتي قامت الشركة بإسنادها لعدد (٤) مقاولى باطن (البرج الدولية للمقاولات ، المدينة المنورة للمقاولات ، القاهرة للمقاولات ، وليد على محمد عبده) ونشير الى العملية متوقفة منذ أكثر من ٣ سنوات نتيجة تقاعس مقاولى البطان المذكورين عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المقررة حيث بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة من قبلهم حتى مستخلص ٤ ،٥ جارى أعمال نحو ٢.٧٠٧ مليون جنيه بنسبة ٥٩% من إجمالي قيمة الاعمال المتعاقدة معهم من قبل الشركة على تنفيذها والبالغة نحو ٤.٥٧٧ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من تنفيذ تلك العملية او إعداد مستخلص ختامى لها للوقوف على المديونية النهائية المستحقة على مقاولى الباطن.

يتصل بما تقدم ظهر رصيد حساب مقاولى الباطن البرج الدولية ، المدينة المنورة ، القاهرة للمقاولات ، وليد على محمد عبده في دفاتر وسجلات الشركة عن تلك العملية مدينا بنحو ٢٠٥ ألف جنيه ، ٩٨٠ ألف جنيه ، ١.٢٦٥ مليون جنيه ، ٩٦٣ ألف جنيه على الترتيب وعلى الرغم من ذلك قام هؤلاء المقاولين (القاهرة للمقاولات ، المدينة المنورة ، وليد على محمد عبده) برفع الدعاوى ارقام ٢٤١ لسنة ٢٠١٧ ، ١٢٤٩ لسنة ١٣٨ ق استئناف عالى جنوب القاهرة ، ١٤١٨ لسنة ٢٠٢٢ ضد الشركة للمطالبة بمستحقات مزعومة من قبهم عن تلك العملية ومازالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء (صدر في بعضها حكم أول درجة فقط).

ونشير الى وجود مديونية على الشركة لصالح جهة الاسناد / وزارة الدفاع بنحو ٤.٢٢٤ مليون جنيه وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة الامر الذي يشير الى ظهور رصيد العميل عن تلك العملية على غير حقيقته.

**يتعين بحث ودراسة موقف تلك العملية والعمل على سرعة الانتهاء من تنفيذها تجنبا لتعرض الشركة لفروق أسعار وغرامات تأخير من قبل العميل المذكورة كما حدث في عمليات الإسكان السابقة المسندة الى الشركة وبحث أسباب اختلاف رصيد العميل عن تلك العملية الوارد في دفاتر وسجلات الشركة عن رصيده الوارد بالبيان المقدم لنا من الشركة مع متابعة موقف الدعاوى المتداولة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من احكام قضائية نهائية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة ..والافادة.**

**الرد :-**

**لم يتم موافاتنا بالمستخلصات الختامية لمقاولى الباطن لعدم تحرير مستخلص ختامى مع جهة الاسناد للوقوف على موقف المقاولين النهائى للاتخاذ كافة الاجراءات اللازمة التى تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة**

١٢- وجود علميات متأخرة في تنفيذها من قبل الشركة عن مواعيدها المحددة بلغ ما أمكن حصرها منها نحو ٧١.٦٥٧ مليون جنيه يرجع مدة تأخير بعضها الى اكثر من ٩ سنوات (عملية استصلاح ٦٢٨٠ فدان بمنطقة الضبعة والعلمين).

**يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على سرعة تنفيذ تلك العمليات حتى لا يتم سحب العمل فيها من قبل جهات الاسناد كما حدث في العديد من العمليات السابق ذكرها مما قد يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة.**

١٣- تضمن حساب العملاء نحو ٣.٠٦٩ مليون جنيه باسم مدينون بيع أصول يمثل قيمة الأقساط المستحقة للشركة طرف عدد ٢٩ مشترى لأراضي الشركة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ونشير الى ان كافة تلك الأقساط استحق سدادها خلال الفترة من ١٩٩١/١٢/١ حتى ٢٠١٦/١/١ ولم يتم سدادها حتى تاريخه (٢٠٢٢/١٠) وقد بلغإجمالي السندات الاذنية التي تحتفظ بها الشركة كضمان للحصول على تلك الأقساط من هؤلاء المشتريين نحو ٢.٣٢٩ مليون جنيه (وفقا لمحضر جرد السندات الاذنية في ٢٠٢٢/٦/٢٨) بفرق ٧٣٩ ألف جنيه بالأقل عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ونشير الى قيام الشركة برفع دعاوى قضائية لفسخ عقود بيع تلك الأراضي ضد عدد ١٦ مشترى فقط لامتناعهم عن سداد مستحقات الشركة ولم تقم الشركة بإتخاذ ايه إجراءات قانونية ضد المشتريين الاخريين.

**١٤- يتعين بيان أسباب عدم قيام الشركة بإتخاذ الإجراءات القانونية ضد كافة المشتريين الممتنعين عن سداد مستحقات الشركة مع متابعة الدعاوى المرفوعة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المشتريين ...والافادة.**

**الرد :-**

**يوجد مبلغ ٨٥٣ الف جنيه باسماء / خالد خالد محمد حسن / جمدان على احمد لا يوجد لهم سندات اذنية .**

**ويوجد مبلغ ١١٤ الف جنيه تم سدادهم جزء من حساب المستثمرين لارض شرق السويس وقيمتهم موجودة بالسندات الاذنية .**

**ونحيط سيادتكم علماً بالاتى :-**

**١ - تم رفع الدعوى رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٢ محكمة حوش عيسى الكلية ضد السيدة / سحر محمود عبدالحميد درويش حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع قطعة الارض رقم ١١ قرية عباس العقاد مركز ابو المطامير .**

**٢ - تم رفع الدعوى رقم ١٠٧ لسنة ٢٠٢٢ محكمة حوش عيسى الكلية ضد السيد / متولى جودة اسماعيل حنفى حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى طرد للغصب.**

**٣ - تم رفع الدعوى رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / عبده السعودى عبدالرازق حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع .جلسة ٢٠٢٢/١٠/٩ .**

**٤ - تم رفع الدعوى رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / جمعه عوض حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع .جلسة ٢٠٢٢/١٠/٩ .**

**٥ - تم رفع الدعوى رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / محمد عبدالقادر نعمان حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع .جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .**

**٦ - تم رفع الدعوى رقم ٢١١ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيدة / رشيدة السيد احمد حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع .جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .**

**٧ - تم رفع الدعوى رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / سعيد السيد احمد ابوالنور حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع .جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .**

**٨ - تم رفع الدعوى رقم ٢١٣ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / عزت حلمى السيد عيسى حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع .جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .**

**٩ - تم رفع الدعوى رقم ٢١٤ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / على كامل يونس حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع .جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .**

**١٠ - تم رفع الدعوى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / محمد الطيب ابراهيم الطيب حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع .جلسة ٢٠٢٢/١٠/١٤ .خبراء وزارة العدل .**

**١١ - تم رفع الدعوى رقم ٣٤٥٩ لسنة ٧٨ ق محكمة استئناف عالى دمنهور من ورثة محمد فكرى ناجى بشر حيث يتلخص موضوع الدعوى فى نقل بيانات حيازة زراعية جلسة ٢٠٢٢/١٠/١٨ .**

**١٢ - تم رفع الدعوى رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٢ محكمة مدنى مستانف ابو المطامير من السيدة / سناء الملك محمد الطيب حيث يتلخص موضوع الدعوى فى دعوى صحة ونفاذ لعقد بيع محرر بين المدعية والشركة جلسة ٢٠٢٢/٩/١٧ اعادة لمحمة اول درجة .**

**١٣ - تم رفع الدعوى رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٢ محكمة مدنى مستانف ابو المطامير من السيد / سعيد محمد الطيب حيث يتلخص موضوع الدعوى فى دعوى صحة ونفاذ لعقد بيع محرر بين المدعية والشركة جلسة ٢٠٢٢/٩/١٧ اعادة لمحمة اول درجة .**

**١٤ - تم رفع الدعوى رقم ٢٧٥٣ لسنة ٧٧ ق محكمة استئناف عالى دمنهور من ورثة كمال محمد كمال حيث يتلخص موضوع الدعوى فى طلب تسليم قطعة ارض جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٢ .**

**- تم رفع الدعوى رقم ١٨١٠لسنة ٧٨ ق محكمة استئناف عالى دمنهور من السيد / حسن عبدالحى حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع .جلسة ٢٠٢٢/١٠/١١ لتصحيح شكل الدعوى .**

- ظهر رصيد حساب الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مدينا بنحو ٣٤.١٠٤ مليون جنيه مقابل نحو ٣٣.٨٣٣ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ يمثل قيمة ما تم خصمه من ضرائب أرباح تجارية وصناعية من قبل جهات الاسناد عن العلميات التي قامت الشركة بتنفيذها لصالحها لم نقف على صحته لعدم وجود شهادة من مصلحة الضرائب تؤيد صحة هذا الرصيد كما لم توافينا الشركة بتحليله ونشير الى ظهور رصيد الضريبة المستقطعة من الشركة في آخر إقرار ضريبي مقدم من الشركة لمصلحة الضرائب عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٦.٢٨٩ مليون جنيه وقد أفادت الشركة بأن الرصيد الظاهر في القوائم المالية منذ تطبيق قانون الخصم ام ١٩٩٣/١٩٩٤ ولم يتم إجراء التسوية النهائية بشأنه بسبب تعثر الشركة في سداد المطالبات الضريبية عن السنوات من عام ١٩٩٦ حتى تاريخه.

**يتعين موافاتنا بتحليل رصيد الحساب المذكور مع الحصول على شهادة من مصلحة الضرائب بالموقف الضريبي للشركة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة.**

**الرد :-**

**هذا الرصيد منذ تطبيق قانون الخصم والأضافة عام ٩٤/٩٣ المستقطع من الشركة بمعرفة جهات الاسناد وتقوم الشركة بخصمه من الاقرارات السنوية تحت ح/ الضريبة المستقطعة وحتى الان لم يتم التسوية النهائية مع الضرائب بسبب تعثر الشركة فى السداد عن السنوات من ١٩٩٦ حتى تاريخه .**

- ظهر رصيد حساب وارصدة مدينة آخرى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالقوائم المالية بنحو ٣٣٤.٩٢٤ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلى :-

١ نحو ٦٣.٨٢٠ مليون جنيه ارصدة متوقفة منذ أكثر من ٥ سنوات (مصر) تتمثل في نحو ٤٦.١٢٦ مليون جنيه طرف جهات حكومية ، نحو ٣.٥٣١ مليون جنيه طرف شركات قطاع عام وأعمال ، نحو ١٤.١٦٣ مليون جنيه طرف شركات قطاع ولم تقم الشركة بموافاتنا بالمطابقات او المصادقات التي تم إعدادها بشأنها كما لم توافينا بالإجراءات التي اتخذتها لتحصيل تلك المديونيات كما لم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال فى قيمة هذا الرصيد لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لرصيد الحساب بقيمته الاستردادية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد الفعلى الاصلى).

**يتعين إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأن تلك المديونيات مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيلها ....والافادة.**

**الرد :-**

جارى عمل مطابقات مع الهيئات والشركات وجارى بحث ودراسة الارصدة والوقوف على صحتها حتى يتثنى لنا التسوية بالشكل الصحيح .

٢ نحو ١.٧٥١ مليون جنيه تحت مسمي تأمينات لدي الغير ، ٢٥٧ ألف جنيه تحت مسمى تأمينات مختلفةلم نقف على صحتها حيث لم يتم موافاتنا من قبل الشركة بتحليل قيمة تلك المبالغ والمستندات المؤيدة وسنة تحميلها الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحته في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

**يتعين موافاتنا بتحليل مفردات هذا الرصيد المذكور والمستندات المؤيدة له.**

**الرد :-**

**جارى بحث هذا المبلغ واعداد بيان بها .**

٣ نحو ٢٨٢ ألف جنيه تحت مسمى تأمينات خطابات ضمان تمثل قيمة ما قامت الشركة بتغطية من خطابات الضمان السارية لم توافينا الشركة بشهادات البنوك التي تؤيد صحة هذا المبلغ الامر الذى لم نتمكن من التحقق من صحتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

**يتعين موافاتنا بالشهادات الصادرة من البنوك المؤيدة لهذا المبلغ حتى يمكن لنا التحقق من صحة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مع إجراء التسوية اللازمة بإثبات المبلغ ضمن حساب نقدية بالبنوك والصندوق تحت مسمى غطاء خطاب ضمان.**

**الرد :-**

**تم مطالبة جميع البنوك ولم نوفى بأى منها ، نظراً لوجود حجز على هذه البنوك .**

٤ نحو ١٩.٩١٠ مليون جنيه تحت مسمى تأمينات لدى العملاء تمثل قيمة التأمينات المحتجزة من جهات الاسناد (ضمان اعمال –نهائى) عن العمليات التي تقوم الشركة بتنفيذها لصالحهم منها نحو ٩١٥ ألف جنيه طرف شركات شقيقة ( كوم امبو ، العقارية ، ريجوا ، مساهمة البحيرة) لم تجرى الشركة اى مطابقات بشأنها والباقى لم توافينا الشركة بالشهادات التي تؤيد صحة تلك المبالغ الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

**يتعين موافاتنا بموقف تلك التأمينات وما إذا كان انتهى الغرض منها من عدمه وكذا موافاتنا بالشهادات التي تؤيد صحة تلك المبالغ واجراء المطابقات اللازمة حتى يمكن لنا التحقق من صحتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠.**

**الرد :-**

**سيتم عمل مطابقات مع الشركات الشقيقة للوقوف على صحة هذه الارصدة .**

٥ نحو مبلغ ١٠.٧٥٧ مليون جينه باسم/ هيئة التعمير ضمن حساب ارصدة مدينة طرف هيئات وشركات حيث سبق تخصيص مساحة١٠ الاف فدان من قبل الهيئة المذكورة للشركة بشرق العوينات مركز الداخلة وقد بلغت تكاليف الارض والاستصلاح نحو ٩.٦٥٦ مليون جنيه وتم إبرام عقد ابتدائي بين الهيئة المذكورة والشركة في ١٩٩٩/٤/٤ الا انه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٤ صدر قرار من الهيئة بسحب الأرض المخصصة للشركة مما حدا بالشركة إقامة الدعوي رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٩ ، الدعوى رقم ١٩ لسنة ١٥ اقتصادية للمطالبة بمبلغ ٣٣ مليون جنيه قيمة اعمال منفذة من قبل الشركة (حفر ابار مياه واستصلاح ١٠٠٠٠ فدان ) وكونت الشركة مخصص عنها بمبلغ ٩.٦٥٦ مليون جنيه ومازالت الدعوي متداولة بالقضاء لم يتم البت فيها بعد.

**يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية واتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة ....والافادة.**

**الرد :-**

**جارى تحليل حسابات العملاء للشركات الشقيقة بالاشتراك مع قطاع المراجعة وجارى ارسال المصادقات .**

**ونحيط سيادتكم علماً بان الدعوى متداولة امام خبراء وزارة العدل للمعاينة وحصر ما تكبدته الشركة من اعمال تحديد قيمة التعويضات المستحقة للشركة .**

٦ نحو ١٠.٨٧١ مليون جنيه باسم/ جنوب الوادي للتنمية (ضمن حساب أمانات عملاء) والذي يمثل باقى المديونية مستحقة للشركة منذ اكثر من خمس سنوات عن عمليات قامت الشركة بتنفيذها لصالح الشركة المذكورة والبالغ اجماليها (المديونية) نحو ١٢.٨٧١ مليون جنيه بعد تخفيضها بنحو ٢ مليون جنيه خلال العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وبيانتها كالاتي:-

| اسم العملية | القيمة بالجنيه |
|---|---|
| استصلاح ٣٠٠٠ فدان زمام فرع ٢ | ٢١٣٣٥٧٤ |
| الري المحوري مساحة ٩٠٠فدان | ١٠٤٦١ |
| مبنى العاملين والمهندسين | ٧٤٦٦ |
| استصلاح ٣٠٠٠٠ فدان | ٥١٨٤٨٤٥ |
| توريد وتركيب المهمات الميكانيكية والكهربائية لمحطة البوستر ٢٣٠٠٠فدان | ٩٩٦١٤ |
| توريد وتركيب المهمات الميكانيكية والكهربائية لمحطة الضغط ٢٣٠٠٠فدان | ٦٦٤٨٢٤ (رصيد دائن) |
| اعمال زراعات وشبكات الري بالتقنية | ٧٨٩٦١ |
| انشاء مبنى إداري ومظلة | ٢٩٤٥ |
| صافى مسقى ٢ على فرع ٢ | ٢٦٢ |
| الاعمال المدنية على فرع ٢ | ٦٠١٧٧٥٦ |

وقد تبين صدور حكم قضائي نهائي لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٨، ٢٠٢٢/٣/٢٧ في الدعوى رقم ٨٦ لسنة ٢٠١٨ تجارى كلى حلوان والمعدل بالاستئناف رقم٢٦٨ لسنة ١٣٨ قضائية بإلزام شركة جنوب الوادي للتنمية بأن تؤدى للشركة مبلغ ٤٨٣١٢٦٨ جنيه قيمة المستحق لها عن كافة العمليات والمعاملات بينها وبين الشركة العامة بالإضافة الى الفوائد القانونية بواقع ٥% سنويا من تاريخ المطالبة القضائية (٢٠٢١/٨/٢٩) وحتى تاريخ السداد وقد ورد خطاب من شركة جنوب الوادي للتنمية للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٦ بأنها سوف تقوم بتنفيذ المبلغ الصادر به الحكم والفوائد القانونية بنحو٥.٠٧٣ مليون جنيه على (٨) دفعات بواقع ٦٣٤١٠٤ جنيه شهريا اعتبارا من ٢٠٢٢/٦/٢٠ وقد قامت الشركة بتحصيل الدفعة الأولى بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢١.

ونشير الى تضمين حساب العملاء، تأمين الاعمال مبلغى٥١٩٠١٩ جنيه ، ٥٩٣٤٥ جنيه قيمة مبالغ مستحقة للشركة العامة طرف الشركة المذكورة ليصبح الفرق بين إجمالي المبالغ المثبتة في دفاتر الشركة العامة طرف شركة جنوب الوادي بنحو ١١.٤٤٩ مليون جنيه وبين إجمالي المبالغ الذى صدر به حكم قضائي نهائي لصالح الشركة العامة بنحو ٤.٨٣١ مليون جنيه طرف الشركة المذكورة نحو ٦.٦١٨ مليون جنيه قامت الشركة بإثبات نحو ٢ مليون جنيه منها ضمن مصروفات العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ والباقي ٦.٦١٨ مليون جنيه لم يقم الشركة بإثباته في دفاترها وسجلاتها حتى تاريخه (٢٠٢٢/١٠).

**يتعين بحث ودراسة الفرق بين المبالغ المثبتة في دفاتر وسجلات الشركة وبين المبالغ الصادر بها حكم قضائي نهائي لصالحها وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك خاصة في ضوء صدور حكم نهائى لصالح الشركة عن كافة العمليات والمعاملات بينها وبين الشركة المذكورة.**

**الرد :-**

**تم تخفيض الرصيد بمبلغ ٢ مليون جنيهاً فقط وسيتم تخفيض الفرق تباعاً فى القوائم المالية التالية لتفادى تجاوز الخسائر لرأس مال الشركة .**

٧ نحو ٥.٠٣٤ مليون جنيه بإسم/ البنية الأساسية ضمن حساب الأرصدة المدينة تحت التسوية تمثل الفرق بين المبالغ التي قامت وزارة الزراعة ، هيئة التعمير بخصمها من مستحقات الشركة طرفهما بنحو ٢٠.١٨٦ مليون جنيه مقابل أعمال البينة الأساسية للأراضي التي قامت الشركة بشرائها منهما و ببيعها للمستثمرين والمبالغ التي قامت الشركة بتحصيلها من مشتريين تلك الأراضي (المستثمرين) بنحو ١٥.١٥٢ مليون جنيه لتصبح إجمالي المبالغ المستحقة طرف هؤلاء المشتريين نحو ٥.٠٣٤ مليون جنيه يرجع تاريخ استحقاق بعضها لعام ٢٠٠٩ وما بعده تمثل باقي المستحق على المستثمرين على الاراضي المشتراة من الشركة ومكون عنها مخصص بمبلغ ٢مليون جنيه فقط ولم تقم الشركة بموافاتنا بالإجراءات التي قامت باتخاذها لتحصيل تلك المبالغ حتى تاريخه(٢٠٢٢/١٠).

**يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المستثمرين وتدعيم المخصص بالقدر اللازم.**

**الرد :-**

**جارى تحصيلهم بمعرفة القطاع التجارى .**

**نحيط سيادتكم علماً بانه جارى اتخاذ الاجراءات القانونية وسوافى سيادتكم فى حينه بالاجراءات المتخذة أول باول .**

**ولقد تم اعداد كشوف باسماء المستثمرين بسداد قيمة البنية الاساسية وارسالها لمديرية الزراعة بالنوبارية يفيد بعدم التعامل معهم فى صرف الحصة المقرره من الكيماوى والتقاوى الا بعد سداد البنية الاساسية ورغم ذلك يقوم القطاع التجارى بعمل انذارات للمستثمرين لحثهم على السداد ولا يتم التعامل مع اى مستثمر يحضر للقطاع التجارى لاى اجراء الا بعد التنبيه عليه بسداد قيمة البنية الاساسية وهذا ادى الى تحصيل الشركة جزء من المبالغ الخاصة بالبنية الاساسية .**

٨ نحو ١.٩٢١ مليون جنيه تحت مسمى عهد طرف العاملين وقد تبين بشأنه ما يلى :-

هـ- قيام الشركة بتدبير معظم احتياجات العمليات من خلال صرف سلف مؤقتة للعاملين بتلك العمليات او مندوبى الصرف دون قيامها بتحديد كافة احتياجها وطرحها بطرق الشراء المختلفة (مناقصة / مماسة /...) للحصول على أفضل الشروط والاسعار والمواصفات.

يتصل بما تقدم عدم وجود ايه ضوابط او مدة محددة لتسوية تلك السلف على ان يتم الانتهاء من تسوية كافة السلف المؤقتة في ٦/٣٠ من كل عام حيث لوحظ وجود العديد من السلف التي لم يتم تسويتها خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ او جردها بالمخالفة للائحة المالية للشركة ومنشور الجرد السنوي والذي يقضي بتسوية السلف المؤقتة فى٦/٣٠/ من كل عام.

**يتعين بيان أسباب ما تقدم مع عدم التوسع في الشراء من خلال السلف المؤقتة الا عند الضرورة ووضع الضوابط اللازمة التي تحكم عملية صرف السلف المؤقتة وتسويتها احكاما للرقابة عليها.**

**الرد :-**

**تم انبات تسوية السلفة المؤقتة التى تخص العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ باجمالى مبلغ ٦٥٨ الف جنيه فى يونية ٢٠٢٢ وتم تعديل الميزانية بها وجارى بحث وتسوية باقى المبلغ .**

و- تضمن الحساب مبلغ ٢٩٩٠٠٠ جنيه رصيد مدين طرف السيد/عصام وديع منصور مدير إدارة البنوك بالشركة سابقاً يمثل قيمة ما تم اختلاسه بمعرفة المذكور خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ حيث تعمد التلاعب والعبث بمستندات الشركة وذلك بإثبات وقائع بنكية غير صحيحة خلاف الوارد بكشوف حساب البنك وقد اتخذ مجلس ادارة الشركة قرار في ٢٠١٥/٨/١٠ بالموافقة على ما جاء بمذكرة السيد الاستاذ/ المستشار القانوني بالنسبة للمذكور وذلك بفصله عن العمل بعد العرض المحكمة العمالية للنظر في امر فصله وتم احالة المذكور للنيابة العامة عن واقعة اختلاسه المبلغ المذكور وقيدت دعوى جنائية وتم محاكمة المذكور فيها وقضى ببراءته و بناء على ما صدر من حكم في الدعوى الجنائية قام المذكور برفع دعاوى ضد الشركة بأرقام ١٦٦٠ لسنة ١٣٣ ق استئناف عالي القاهرة ، ٣١٠١ لسنة ٢٠١٥ للمطالبة فيها بإلغاء فصله وتعويض مؤقت مقداره ١٢ شهر كامل الاجر.

**يتعين إجراء المسائلة الواجبة بشأن ضياع تلك المبالغ على الشركة مع بحث ودراسة موقف تلك المبالغ المثبتة كعهدة على المذكور في ضوء صدور حكم ببراءته في الدعوى الجنائية التي قيدت ضده وإجراء ما يلزممن تسويات في ضوء ذلك.**

**الرد :-**

**جارى البحث مع الشئون القانونية لعمل مذكرة وعرضها على مجلس الادارة .**

ز- تضمن الحساب مبلغ ٩٦٩٢٨ جنيه مبالغ طرف بعض العاملين تم اخلاء طرفهم من الشركة ولم يتم تحصيلها.

**يتعين تحقيق اسباب ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل هذه المبالغ .**

**الرد :-**

**تم رفع دعاوى قضائيا على من طرفهم المديونية وتم التحقيق مع رئيس قطاع التنمية الادارية ومازالت القضايا مستمره .**

ح- تضمن الحساب وجود أرصدة دائنة لبعض العاملين بنحو ٤٠٤٠٠ جنيه.

**يتعين بحث ودراسة تلك الأرصدة وإجراء ما يلزممن تسويات في ضوء ذلك.**

**الرد :-**

**جارى البحث وتسوية المبالغ .**

٩ نحو ١٣٥.٢٦٨مليون جنيه قيمة المديونيات المستحقة طرف بعض المقاولين نتيجة تقاعسهم عن تنفيذ العمليات المسندة لهم من قبل الشركة معظمها متنازع عليها أمام القضاء بيانها كما يلى :-

ت- نحو ١.٥٩٦ مليون جنيه رصيد مدين طرف شركة / الهدى للمقاولات العمومية والتوريدات وقد تبين أن تلك المديونية نتيجة لتقاعس المقاول عن تنفيذ بعض العمليات المسندة له بمشروع الواحات البحرية والتي تم سحب العمل منه فيها بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ١٤ بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٣ والتنفيذ على حسابه.
ونشير الى أنه على الرغم من عدم التزام المقاول بتنفيذ عملية أعمال الشبكة الداخلية للرى بالتنقيط زمام ٩٠٠ فدان بمشروع الواحات البحرية قطعة رقم (٣) والمسندة له بموجب العقد رقم ٢٠١٤/٢٠١٣/٤ بقيمة إجمالية ٤٣٤٧٠٠٠ جنيهاً والتي تم سحب العمل منه بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ١٤ بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٣ الا ان الشركة قامت بصرف سلفه له على ذمة تلك الأعمال بمبلغ ١٢٥٠٠٠جنيه وتم التحقيق في هذا الشأن ومجازاة المتسببين عن صرف تلك السلفة طبقا لقرار مجلس الإدارة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٦ كما تبين أن المقاول قام بتقديم شيكين كتأمين نهائي عن تلك العملية بمبلغ ٤٣٢٠٠٠ جنيهاً تم رفضهما من البنك لعدم كفاية الرصيد. وقامت الشركة برفع عدة دعاوي قضائية ضد المقاول بأرقام ٩٤٢ لسنة ٢٠١٧ ، ٩٤٣ لسنة ٢٠١٧ ، ٩٤٤ لسنة ٢٠١٧ ، ٩٤٥ لسنة ٢٠١٧ ، ٣٣٢ لسنة ٢٠١٤ وقد صدر حكم في الدعوى ٩٤٥ لسنة ٢٠١٧ بإلزام المقاول بأن يؤدى للشركة مبلغ ٨٦٩٤٠٠ جنيه فقط وفوائد قانونية بنسبة ٤% من تاريخ المطالبة ٢٠١٧/٤/٢٦ وتم اعلان المقاول المذكور ولم يتم تنفيذ الحكم حتى تاريخه ومازالت باقي الدعاوى متداولة امام القضاء.
ونشير الى قيام المقاول المذكور برفع الدعوى ٩٩ لسنة ٢٠٢١ ضد الشركة ومازالت متداولة امام القضاء.

**يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة مع متابعة كافة الدعاوي القضائية المرفوعة في هذا الشأنوإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية ...والإفادة.**

**الرد :-**

**نحيط سيادتكم علما بالاتى :-**

**١ - تم اقامة الدعوى رقم ٩٤٥ لسنة ٢٠١٧ مدنى كلى حلوان والمحكوم فيها بجلسة ٢٠٢٠/١١/٢٩ بالزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدى مبلغ ٨٦٩٤٠٠ جنيه وفوائد قانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة الحاصلة فى ٢٠١٧/٤/٢٦ وتم اعلان المذكور بالحكم وجارى السير فى اجراءات التنفيذ .**

**٢ - تم اقامة الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٢٠٢١ تجارى حلوان ضد الشركة المدعى عليها ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٢/١١/٢٧ للاعلان بالاحالة .**

ث- نحو ٥.٢٢١ مليون جنيه رصيد مدين باسم/المؤسسة سوماك للتجارة والمقاولات وقد تبين ان هذا الرصيد يمثل المديونية المستحقة طرف المقاول المذكور نتيجة السحب الجزئيللأعمال غير المنفذة من قبل المقاول المذكور والخاصة بعمليات توريد وتركيب شبكة الري العامة لزمام المأخذ بر ايمن ترعة الشيخ جابر الصباح بمنطقة رابعة بمحافظة شمال سيناء عن المأخذ ٣ ، ٥، ٧ والبالغ إجمالي قيمتها نحو ٢٧.٨٣٥ مليون جنيه لتقاعسهعن تنفيذ تلك العمليات في المواعيد المحددة (تاريخ النهو المقرر لها ٢٠٠١/١/٣١) حيث بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة من قبل المقاول المذكور نحو ٢٦.٩٥١ مليون جنيه طبقاً لأخر مستخلصات ارقام (٣٨، ٤١) بنسبة تنفيذ ٩٦.٨% من إجمالي قيمة الاعمال وتقاعس المقاول عن اتمام تنفيذ باقي الاعمال وتم سحب العمل منه في ٢٠٠٦/٦/١٣ وقامت جهة الاسناد (وزارة الزراعة) باحتساب وخصم غرامات تأخير وفروق اولوية على الشركة وبالتالي تم تعليتها على حساب المقاول المذكور وقد صدر مجلس إدارة الشركة رقم ٢٥٩ بتاريخ ٢٠١٦/١/١ بتكليف قطاع الشئون القانونية بإقامة الدعوي اللازمة ضد المقاول المذكور بجميع المديونيات المستحقة عليه وحتي تاريخه لم تقم الشركة برفع دعاوي على هذا المقاول حيث أفادت الشركة ان بالاستعلام عن المقاول المذكور وجد ان تم شطب السجل التجاري الخاص به.
ونشير الى ان تم رد خطاب الضمان النهائي المقدم من للمقاول المذكور عن هذا العملية بمبلغ ١٣٩١٧٦٣ جنيهبقرار من السيد / رئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب في حينه على الرغم من

عدم انهاؤه لكافة الاعمال المنفذة من قبله وتخفيض المديونية المستحقة عليه بقيمة التأمين الجارى (ضمان الاعمال) وذلك استنادا الى وجود عوار في عقد المقاولة المبرم بين الشركة والمقاول المذكور حيث نص البند السادس من هذا العقد على رد خطاب الضمان النهائي المقدم من المقاول فور إتمام بدأ الاعمال وتشوين المواد والخامات المنصوص عليها في البند الرابع من العقد وهو ما يتنافى من الغرض من الحصول على خطاب الضمان النهائي والذى يمثل ضمان للشركة لحين انتهاء الاعمال وفقا لما جاء بالعقد

**يتعين بيان أسباب رد التأمين النهائي للمقاول المذكور على الرغم من عدم انتهاء تنفيذ الاعمال المسندة له مع بحث ودراسة موقف المديونية المستحقة عليه في ضوء افادة الشركة بشطب السجل التجاري الخاص به وعدم الاستدلال على عنوانه...والافادة .**

**الرد :-**

**بخصوص رد التأمين النهائى مرفق صورة من عقد المقاولة والوارد به بالبند السادس بأنه**

**١- يتعهد الطرف الثانى ( المقاول ) بتقديم شيك مصرفى للطرف الاول بنسبة ٥٪ ( خمسه بالمائة ) من قيمة العقد الاجمالى كضمان لحسن تنفيذ الاعمال ويقدم عند التعاقد على العقد . ( مرفق صورة العقد )**

**٢- يقوم الطرف الاول ( الشركة العامة ) باعادة الشيك المصرفى فور اتمام بدا العمل وتشوين المواد المنصوص عنها بالبند الرابع فقرة (٣) من نفس العقد وكذلك الخامات**

**وعليه فقد ورد خطاب ضمان نهائى مقدم من المقاول بمبلغ ١٣٩١٧٦٣ جنيه من بنك الرياض الدمام – المملكة العربية السعودية .**

**٣- وعليه تم رد خطاب الضمان النهائى المقدم من المقاول بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ بمعرفى السيد المهندس / رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب فى حينه .**

ح- نحو ١٢٣ ألف جنيه باسم المقاول/ أحمد كمال محمد الطاهر تمثل قيمة المديونية المستحقة للشركة طرف المقاول المذكور نتيجة تقاعسه في تنفيذ عملية استكمال حماية وادي الشيخ من أخطار السدود ارقام ٤، ٣ والمسندة له بموجب العقد رقم ٢٠٠٨/١ /٢٠٠٩ بقيمة تعاقدية بلغت ٤٤١٩١٥ جنيها حيث بلغ إجمالي قيمة المنفذ فيها من قبل المقاول المذكور نحو ١٣١ ألف جنيه بنسبة تنفيذ قدرها ٢% فقط من قيمة العقد وتم سحب الاعمال التنفيذ على حسابة بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣ ، عملية توريد وبناء دبش واستكمال أعمال الدبش المتبقية لزوم الترعة الفرعية رقم (٣) والمسندة له بموجب العقد رقم ٢٠٠٦/٢٠٠٥/٧٤ بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٦ بقيمة بلغت ٢٤٠٠٠٠ جنيه والتي تم سحب العمل منه فيها بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٨ ومصادرة التأمين النهائي والجاري للعملية.

وقد تم رفع الدعوي رقم ٢٠٨٦ لسنة ٢٠١٧ محكمة جنوب القاهرة للمطالبة بالمديونية المستحقة عن العقد رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ ومازالت متداولة امام القضاء.

**يتعين متابعة الدعوي المرفوعة وموافاتنا بما تم بشأنها**

**الرد :-**

**تم موافاة الشئون القانونية بكافة المستندات بأحقية الشركة بالمديونية المستحقه على المقاول المذكور فى الدعوى المرفوعة ضده لحفظ حق الشركة وعليه يرجى الرجوع للشئون القانونية فى هذا الشأن .**

ذ- نحو ١٨٨ ألف جنيه بإسم المقاول/ عيد مصطفي احمد على وقد تبين ان تلك المديونية تمثل قيمة عجز خامات منصرفة للمقاول بالزيادة عن عملية تنفيذ اعمال مصنعيات محطة معالجة الصرف الصحي بمدينة الفرافرة عن العقد رقم ٢٠٠٦/٢٠٠٥/٤٤ بمبلغ ١٣١٠٢٣٥ جنيهاً حيث تم سحب العمل من المقاول لتقاعسه عن التنفيذ وقد قامت الشركة برفع الدعوي رقم ٤٦٦٤ لسنة ٢٠١١ مدني كلي جنوب القاهرة وقضي فيها بجلسة ٢٠١٦/٧/٢٥ بحكم نهائي بالزام المقاول المذكور بأن يؤدي للشركة مبلغ ١١٥٩٢٢جنيهاً بالإضافة الي الفوائد القانونية بواقع ٤% حتي اتمام السداد وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الحكم.

**يتعين اتخاذ اللازم نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.**

**الرد :-**

**نحيط سيادتكم علماً بان تم استخراج الصيغة التنفيذية وجارى استدال معاونى تنفيذ محكمة اسيوط للتحرى عن المذكور لتنفيذ الحكم عليه .**

ي- نحو ٢٦.١٧٥ مليون جنيه بإسم المقاول/صبري سدراك يوسف ، نحو ١٩.٠٨٥ مليون جنيه باسم المقاول /.صابر سدراك نتيجة تقاعسهما عن تنفيذ العمليات المسندة اليه بمنطقة توشكي والتي قامت الشركة بسحب العمل منهما فيها وقد تبين قيام الشركة برفع الدعاوى ارقام ٨٧٠ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي سوهاج ضد المقاول / صبرى سدراك يوسف ، الدعوى رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي سوهاج ضد المقاول/ صابر سدراك يوسف ومازالت الدعاوى متداولة امام القضاء.

يتصل بما تقدم وجود أرصدة دائنة طرف المقاولين المذكورين بحساب غرامات المقاولين والموردين بمبلغى ١٠٥٤٨١٥ جنيه ، ٧٥٩٧٣٣ جنيه على الترتيب .

**يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن مع إجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية ...والافادة.**

**الرد :-**

**تم تنفيذ قرار المحكمة بتصحيح شكل الدعوى لوفاة المقاول واختصام الورثة وجارى تحديد جلسة للاعلان بالتصحيح اما بالنسبة للدعوى رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٧ مدنى كلى سوهاج ضد المقاول صابر سدراك فمباشرة حاليا امام خبراء وزارة العدل باسوان .**

أ- نحو ٣.٦٨١ مليون جنيه باسم/شعبان عبد الصمد عبد الجواد/ وعادل محمد فريد وقد تبين قيام الشركة نتيجة تقاعس المقاولين المذكورين عن تنفيذ عملية تنفيذ محطة رفع بني صالح بني سويف – تنفيذ محطة طلبات دير السنقورية ومبني المحولات بني سويف بسحب الاعمال منهما وتحميلهما بكامل تكاليف عملية التنفيذ على حسابهماوليس على اساس الفروق الناتجة على التنفيذ مما ترتب على ذلك تضخم قيمة تلك المديونيةعام تلو الاخر وظهورها على غير حقيقتها.

**يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة تحميل المقاولين المذكورين بفروق الأسعار الناتجة عن التنفيذ وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك مع العمل علي تحصيل المديونية المستحقة لصالح الشركة والافادة.**

**الرد :-**

**تم تحميل المقاول المذكور على هذا الاساس حيث الانتهاء من التنفيذ بالكامل وعمل مستخلص ختامى مع جهة الاسناد سيتم ادارج تلك الاعمال له وسيخصم منها تكلفة تنفيذها بالكامل .**

ي- صدر حكم نهائي في الدعوي رقم ٤٨٥٧ لسنة ٢٠١٤ المقامة من الشركة ضد المقاول/ حمادة حسن موسي بتاريخ ٢٠١٧/٥/٦ المسند اليه عملية تنفيذ الاعمال الصناعية والتبطين لعملية ٦٢٨٠ فدان بإلزامه بأن يؤدي للشركة مبلغ
١٦٢٧٥٦ جنيها وفوائد بنكية بواقع ٤% من تاريخ المطالبة القانونية بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٦ بالإضافة الي مبلغ ١٠٠٠ جنيه كتعويض للشركة .

**يتعين موافاتنا بأسباب عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.**

**الرد :-**

**نحيط سيادتكم علماً بأنه تم السير فى اجراءات التنفيذ وتم الحجز على منقولات المقاول المذكور وعمل جنحة تبديد بالمبلغ المحكوم به .**

ك- نحو٣٤.٠٤٣ مليون جنيه باسم / اشرف فهمي الجابري ونحو ٣٨,٤٥١ مليون جنيه باسم /مصطفي عبدالحميد محمود حيث تم سحب العملية المسندة للشركة بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة لحماية الشواطئ) التابعة لوزارة المواد المائية والري وتقوم جهة الإسناد بالتنفيذ على حساب الشركة نتيجة تقاعس المقاولين المشار إليهم عن تنفيذ الأعمال المسندة إليهم وقامت جهة الإسناد باحتساب وخصم قيمة فروق أسعار وغرامات واستقطاعات تكاليف إعلان ومصاريف إدارية نتيجة سحب العمل بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٦ وتم قيدها على المقاولين المذكورين وقد تبين قيام الشركة برفع دعوي قضائية ضد المقاولين المذكورين رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ ومازالت متداولة امام القضاء.

**يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحصيل تلك المديونيات متابعة الدعاوي المرفوعة وموافاتنا بما تم بشأنها.**

**الرد :-**

**وقد قام المقاول اشرف الجابرى - برفع الدعوى رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ والدعوى ٨٥ لسنة ٢٠١٨ ضد الشركة يطالب فيها بندب خبير لحساب مستحقاته لدى الشركة واثراء بلا سبب ضد الشركة وعليه تم توجيه دعوى فرعية ضد المقاول المذكور وتم الحكم برفض الدعوتين الاصليتين المرفوعة من المقاول وقبول الدعوى الفرعية والحكم بالزام المقاول بمبلغ ٢٧٠٣٥٩ جنيه وتم اقامة الدعوى رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ تجارى القاهرة الجديدة ضد المقاولين عاليه وبجلسة ٢٠١٩/٦/٢٦ تم الحكم فيها بالوقف التعليقى لحين الفصل فى دعاوى المقاول وجارى التعجيل من الوقف لحين الانتهاء من المدة القانونية للطعن على الحكم بالاستئناف .**

ل- نحو ٦.٧٠٤ مليون جنيه باسم المقاول / المجموعة المصرية الدولية للهندسة ويمثل قيمة المديونية المستحقة لصالح الشركة طرف المقاول المذكور حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠تمثل فروق الأسعار الناتجة عن التنفيذ على حسابه نتيجة تقاعسه عن تنفيذ العقد المبرم معه برقم ٢٠١١/٣-٢٠١٢ بتاريخ ٢٠١١/٨/١٠ والخاص بتنفيذ عملية تنسيق الحى العاشر ابنى بيتك بجهاز العاشر من رمضان والبالغ إجمالي قيمتها نحو ٢١.٠٣٢ مليون جنيه في المواعيد المحددة حيث بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة من قبل المقاول نحو ٩.١٥٢ مليون جنيه بنسبة تنفيذ ٤٣.٥١% من قيمة العقد المبرم معه مما حدا بجهة الاسناد المتعاقدة معها الشركة بسحب الاعمال منهاوعلى الرغم من وجود مذكرة من المدير المالى للشركة بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٨ بسحب العمل من المقاول واسناد العملية لمقاول اخر نتيجة تقاعس المقاول المذكور عن تنفيذ العملية المسندة له الا ان الشركة لم تقم بسحب العمل منه الا بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٧ .

يتصل بما تقدم قامت الشركة بمصادرة خطاب الضمان النهائي المقدم من المقاول المذكور بمبلغ ١٠٥٢٠٠٠ جنيه بنسبة ٥% من قيمة العقد المبرم معه في حين ان اشتراطات العقد تنص على ان يقدم المقاول خطاب ضمان نهائي بنفس قيمة خطاب الضمان المقدم من الشركة لجهة الاسناد بمبلغ ١١٨١٥٨٩ جنيه وتبين وجود خطاب من رئيس قطاع المراجعة بتاريخ ٢٠١١/١١/٩ للسيد رئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب بضرورة قيام المقاول باستكمال قيمة التأمين النهائي بمبلغ ١٢٩٥٨٩ جنيه ليكون مساويا لقيمة التامين النهائي المقدم من الشركة لجهة الاسناد طبقا لشرط التعاقد وهو ما لم يتم حيث تم تعديل الاشتراطات الخاصة بعقد المقاول ليكون قيمة التأمين النهائي المقدم من المقاول بعد خصم نسبة الشركة وليس على قيمة العملية بقرار مجلس إدارة الشركة رقم (٢١٦) بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٠ مما حمل الشركة خسارة بنحو ١٣٠ ألف جنيه .

**يتعين بيان أسباب قيام الشركة باستكمال تنفيذ العملية على حساب المقاول رغم سحب العملية من قبل جهة الاسناد وعدم وجود إخطار من قبل جهة الإسناد يفيد باستكمال العملية مما يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة وكذا بيان أسباب عدم الزام المقاول بتقديم خطاب ضمان نهائي بنفس قيمة خطاب الضمان المقدم من الشركة لجهة الاسناد كما هو متبع في باقي عمليات الشركة مما عرض الشركة لخسارة بنحو ١٣٠ ألف جنيه مع إتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة طرف المقاول المذكور.**

**الرد :-**

**بخصوص عدم الزام المقاول بتقديم خطاب ضمان نهائى بنفس قيمة خطاب الضمان المقدم من الشركة لجهة الاسناد فانه تم مخاطبة ادارة الشركة فى هذا الشأن ( مرفق صورة ) وتم تعديل الاشتراطات الخاصة بعقد المقاول ليكون قيمة التأمين النهائى المقدم من المقاول بعد خصم نسبة الشركة وليس على قيمة العملية مع جهة الاسناد بقرار مجلس الادارة رقم ( ٢١٦) بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٠ (مرفق صورة ) .**

١٠ نحو ٤١ ألف جنيه تحت مسمي/ رصيد دائن طرف مكتب تأمينات بورسعيد(شاذ) مرحل منذ سنوات دون الوقوف على صحة ذلك الرصيد ودون موافاتنا بمصادقة مع المكتب المذكور للوقوف على صحته في ٢٠٢٢/٦/٣٠.

**يتعين بحث ذلك الرصيد والعمل على تسويته.**

**الرد :-**

**جارى بحث ذلك الرصيد وسوف يتم الرجوع الى مكتب التامينات عند التاكد من الرصيد لعمل مطابقة .**

- ظهر رصيد النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٩.٤٠٤ مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنه ما يلي :-

١-تم جرد النقدية بخزينة الإيرادات الرئيسية بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٩ البالغة مبلغ ٨١٤٦٩ جنيه وقد تبين بشأنها ما يلى :-

ج -عدم قيام الشركة بتحديد رصيد الحد الاقصى من المبالغ الواجب الاحتفاظ بها بخزينة الجمعية على ان يتم توريد ما يزيد عن الحد الاقصى فورا الى البنك حيث تبين احتفاظ أمين الخزينة بمبالغ وعدم قيامه بتوريدها للبنك الا بعد مدة طويلة تصل في بعض الأحيان إلى ١٥ يوم مما قد يعرض أموال الجمعية للفقد وبما يتعارض مع إحكام الرقابة على أموال الجمعية. ومن أمثلة ذلك: -

| م | المبلغ المحتفظ به بالخزينة | الفترة المحتفظ بها | تاريخ التوريد للبنك |
|---|---|---|---|
| ١ | ١١٦٨٥٤.٠٩ جنيه | خلال الفترة من ٩/٦ الى ٢٠٢٢/٩/١٤ | ٢٠٢٢/٩/١٤ |
| ٢ | ١٢٣٤٤٦.٣٠ جنيه | خلال الفترة من ١١/٢٩ الى ٢٠٢٢/١٢/١٤ | ٢٠٢٢/١٢/١٤ |
| ٣ | ٨٨٨١٤٥.٩٣ جنيه | خلال الفترة من ٣/٣ الى ٢٠٢٢/٣/١٥ | ٢٠٢٢/٣/١٥ |

ونشير الى ان اعتبارا من ٢٠٢٢/٤/٨ توقفت الشركة عن توريد أي مبالغ للبنوك بسبب وجود حجز على أرصدتها بالبنوك ولم يتم إعادة توريد المبالغ الا بتاريخ ٧/٢٦، ٦/٥، ٢٠٢٢/٦/١٣.

**يتعين وضع القواعد والضوابط التي تحكم وتنظم تحصيل وصرف المبالغ من خزينة الجمعية وتكفل توريد إيرادات الجمعية للبنك أولا بأول إحكاما للرقابة على أموالها وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن للجمعية.**

**الرد :-**

**لا يوجد حد اقصى للمبالغ الواجب الاحتفاظ بها بالخزينة ويتم الصرف منها حسب احتياجات العمل وطبقاً للتعليمات وذلك نظراً لوجود حجز على جميع البنوك وصعوبة الايداع لدى البنوك والا سوف يتم مصادرتها.**

خ- على الرغم من ان قرار انشاء الخزينة يتضمن انها خزينة للوارد فقط (الإيرادات) وعدم صرف أي مبالغ منها نظرا لتخصيص خزينة آخرى لصرف مستحقات العاملين (خزينة الصادر) الا انه تبين انه اعتبارا من ٢٠٢٢/٤/٢٨ قيام امين الخزينة بتحصيل المبالغ الواردة اليه وايداعها بخزينة الشركة، الصرف منها لتغطية مصروفات الشركة المختلفة (انتقالات - مرتبات للعاملين - صيانة.....) دون اتباع للقواعد المقررة والمتعارف عليها للصرف على احتياجاتها الدورية

المختلفة سواء عن طريق السلف المستديمة أو المؤقتة وذلك إحكاماً لقواعد الرقابة والضبط الداخلي المتعارف عليها.
يتصل بما تقدم تبين استخدام أذون صرف غير مسلسلة بأرقام مطبوعة ويتم ترقيمها يدويا مما يضعف الرقابة على أموال الشركة.

**يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة وضع ضوابط تحكم وتنظم عملية الصرف على أنشطة الشركة في حالة وجود ظروف استثنائية وضرورة استخدام أذون صرف مسلسلة بأرقام مطبوعة (عند الحاجة للصرف من خزينة الوارد) وإتباع نظام يكفل تحقيق الرقابة على أموال الشركة.**

**الرد :-**

**يتم صرف النقدية الواردة لخزينة الايرادات لزوم اعمال الشركة وطبقاً للتعليمات .ويتم المطابقة من خلال سجل حركة الخزينة والجرد بمعرفة قطاع المراجعة والمراقبة الداخلية .**

لم نواف بشهادات بنكية بمعظم ارصدة البنوك المدينة والدائنة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بإستثناء البنك الأهلي المتحد ، بنك أبو ظبى التجاري ، البنك الأهلي الكويتي.

**يتعين موافاتنا بشهادات البنوك المؤيدة لكافة ارصدة الشركة بها حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة في ٢٠٢٢/٦/٣٠.**

**الرد :-**

**تم مخاطبة جميع البنوك المتعامل معها ولم يتم الرد سوى من بنكين فقط هما ابوظبى التجارى والاهلى الكويتى نظراً لوجود حجز على جميع البنوك .**

أ-وجود حجز على كافة أرصدة الشركة بالبنوك وذلك على النحو التالى :-

ب -قامت مصلحة الضرائب بالحجز على أرصدة الشركة لدى بعض البنوك(البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة ، بنك الإسكندرية ، بنك قطر الوطني الأهلي ، البنك التجاري الدولي ، بنك المؤسسة العربية المصرفية ، بنك التعمير والإسكان ، مصرف أبوظبي الإسلامي ، بنك أبوظبي الوطني، بنك التنمية والائتمان الزراعي ، بنك بلوم مصر) منذ ٢٠١٨/١/٢٣ وذلك لسداد مطالبات ضريبية بلغت قيمتها نحو ٨.٥٩٣ جنيه طبقاً لمحضر الحجز الإداري ولم تقم الشركة بالإفصاح عن هذا الحجز بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

**يتعين على الشركة سرعة اتخاذ كافة الإجراءات لرفع هذا الحجز الإداري على حساباتها وسداد كافة مستحقات مصلحة الضرائب.**

**الرد :-**

**يوجد حجز بأجمالى وقدره ٧٠٠٤٨٤٩.٢١ جنيه ( سبعة مليون واربعة الف وثمانمائة وتسعة واربعون جنيها وواحد وعشرون قرشاً لاغير ) وهى تمثل مصروفات قضائية على حكم بنك مصر ٠ ورثة المرحوم / ماجد خضر جبر الشافعى : حجز بأجمالى مبلغ وقدره ١٤٦٧٨١٢٥ جنيه ( فقط اربعة عشر مليون وستمائة وثمانية وسبعون الف ومائة وخمسة وعشرون جنيهاً لاغير ) بخلاف المصروفات القضائية والتى لم تحدد بعد ٠ وتم الاستشكال على الحكم بمعرفة المستشار القانونى للشركة ٠**

ج -صدر حكم قضائي نهائي لصالح السيد /ماجد خضر جبر الشافعى (استئناف رقم ١٠٣٢٩ لسنة ١٣٤ ق) في الدعوى المرفوعة منه ضد الشركة برقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٢ حيث قامت الشركة بإستغلال محجر بموجب ترخيص من شركة مصر للصناعات الكيماوية بأرض المذكور وقد صدر الحكم بالتعويض عن إتلاف أرض المذكور بمبلغ ١٤٦٧٨١٢٥ جنيه ضد الشركة وعليه قام المذكور بالحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك (حجز ما للمدين لدى الغير) وقد قامت الشركة برفع الدعاوى أرقام ١٣٠٧ لسنة ٢٠٢٢ استئناف عابدين ، رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٢ ضد السيد المذكور بعدم الاعتداد بأمر الحجز ، ضمان بالرجوع بالتعويض على شركة مصر للصناعات الكيماوية ، وزير الصناعة والتجارة ، محافظ الإسكندرية.

**يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن مع العمل على سرعة رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك.**

**الرد :-**

**يتم المتابعة بمعرفة المستشار القانونى للشركة ٠**

د -وجود حجز بمبلغ ٧٠٠٤٨٤٩ جنيه على أرصدة الشركة بالبنوك وهو يمثل قيمة المصروفات القضائية على الحكم الصادر لصالح بنك مصر ضد الشركة.

**يتعين على الشركة سرعة اتخاذ كافة الإجراءات لرفع هذا الحجز الإداري على حساباتها وسداد كافة المطالبات القضائية الواردة إليها مع الإفصاح عن هذا الحجز الإداري بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (إيضاح البنوك).**

- بلغ اجمالى الخسارة التي حققتها الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥٦.٧٩٣ مليون جنيه مقابل نحو ٢٦.٥٣٧ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٣٠.٢٥٦ مليون جنيه بنسبة ١١٤ % تقريبا بخلاف وجود خسائر مرحلة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٤٤٩.٣٩٨ مليون جنيه لتصبح إجمالي الخسائر حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٥٠٦.١٩١ مليون جنيه فى حين

بلغ رأس المال الشركة نحو ٦٥.١٠٠ مليون جنيه فيذات التاريخ وبذلك تجاوزت الخسائر نحو أكثر من ٧ أضعاف رأس المال الشركة (نسبة الخسائر المرحلة بعد تأثيرها بنتيجة العام الى رأس مال الشركة ٧٧٧.٥٦%) مما يشير الى تدهور أوضاع الشركة الأمر الذي يستلزم معه تطبيق المادة (٣٨/ فقرة ثانية) من القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ المعدل للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي تنص على(( وفى جميع الأحوال إذا بلغت قيمة خسائر الشركة كامل حقوق المساهمين بالشركة يتم عرض الأمر على الجمعية العامة للشركة لزيادة رأسمالها لتغطية الخسائر المرحلة، وفى حال عدم زيادة رأسمال الشركة وفقًا لما سبق وجب العرض على الجمعية العامة غير العادية لحل وتصفية الشركة أو دمجها في شركة أخرى مع الحفاظ على حقوق العاملين بها.....)) وكذا تطبيق المادة ٢٦ مكرر ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠٢١.

**يتعين الإلتزام بأحكام المواد المشار إليها للنظر في مدى استمرارية الشركة .**

**الرد :-**

**سيتم العرض على الجمعية العامة الغير العادية القادمه .**

- ظهر رصيد حساب الالتزامات طويلة الأجل وتسهيلات موردين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢٠.٧٩٢ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلى :-

٣- نحو ٦.٩٩٨ مليون جنيه باسم اقساط ارض شرق السويس حيث قامت الشركة بشراء ٧١٥ فدان شرق السويس بالمزاد العلني من الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير منذ عام ٢٠٠٤ وتم سداد مبلغ ٤,٠١١ مليون جنيه مقدم الثمن بما يعادل ٣٣% من اجمالي الثمن والباقي علي خمسة اقساط سنوية متساوية الفائدة ويستحق القسط الاول بعد مضي سنة من دخول المياه والمرافق كذلك تبين سداد مبلغ ٢,٨٥٥ مليون جنية خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ خصما من مستحقات الشركة لدي الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير وقد قامت قيام الشركة ببيع كامل تلك المساحة للمستثمرين منذ استلامها وتخصيصها من هيئة التعمير وبلغت حصيلة البيع نحو ٢٢,٧٢٤ مليون جنيه ولم تسدد الشركة باقي ثمن تلك الارض لهيئة التعمير بالرغم من قيامها بالتصرف في كامل المساحة المشار اليها .

**يتعين بيان أسباب ما تقدم والافادة.**

**الرد :-**

مبلغ ٦.٩٩٨ مليون جنيه تم السداد من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير عن الاعمال التى نفذتها الشركة لصالح الهيئة .

٤- نحو ١٣,٧٩٣مليون جنيه باسم اتحاد المساهمين العاملين ويمثل المستحق لاتحاد المساهمين طرف الشركة العامة عن توزيعات الارباح عن سنوات سابقة ولم يتم سدادها من الشركة لاتحاد المساهمين وقد قامت الشركة القابضة برفع دعوى رقم ٢٦٨٢ لسنة ٢٠٢٠ ضد الشركة للمطالبة بمستحقات اتحاد المساهمين طرف الشركة العامة.

ونشير الى عدم قيام اتحاد المساهمين بسداد باقي اقساط الاسهم للشركة القابضة والمقدرة بنحو ١٤ مليون جنيه وذلك خلال فترة عمل الشركة تحت مظلة القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته قبل خضوع الشركة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وكذا عدم قيام الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي بسداد قيمة الأسهم المستحقة لاتحاد العاملين المساهمين بعد تحول الشركة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ حيث تم تحرير محضر اتفاق على ذلك في ٢٠١٣/١٠/٢٤.

**يتعين إجراء الدراسة القانونية لموقف اتحاد العاملين المساهمين مع الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.**

**الرد :-**

**جارى المتابعة مع القائمين بأعمال التصفية والخبير .**

- بلغت قيمة المخصصات المكونة بمعرفة الشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢٢٣.٧٢٦ مليون جنيه لم تقم الشركة بإعداد دراسة كاملة لتلك المخصصات الأمر الذى لا يمكنا معه الحكم على مدى كفايتها فى الأغراض المكونة من أجلها من عدمه وذلك على النحو التالى:-

٧. بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦٧.١٥٣ مليون جنيه وهو رصيد مرحل منذ عدة سنوات لم تقم الشركة ببيان الأسس التى اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به وقد بلغت إجمالي المطالبات الضريبية الواردة للشركة من مصلحة الضرائب ما امكن حصره – نحو ٤٣٧.١٧٧ مليون جنيه تتمثل في نحو ٢٨٣.٩٩٤ مليون جنيه قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل مستحقة عن الشركة(أرباح شركات أموال) عن الأعوام ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ من واقع نموذج (١٩) – ليس ربط نهائي- بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو ١٢٤.٥٣٨ مليون جنيه ، نحو ٢٨.٣٠٨ مليون جنيه قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (٣سداد)- ربط نهائي -خلال الفترة من ٢٠١١/٦ حتى ٢٠١٨/٦ شاملة غرامات التأخير حتى ٢٠٢٢/٢ ، ، نحو ٣٢١ ألف جنيه قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب الخاصة بضريبة كسب العمل- ربط نهائي-عن الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ ، نحو ١٦ ألف جنيه قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب الخاصة بضريبة الدمغة- ربط نهائى -عن الفترة من ٢٠١٦/٦/٣٠ حتي

٢٠١٩/٦/٣٠.ونشير الى وجود مستحقات لصالح مصلحة الضرائب مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ (ضمن الأرصدة الدائنة) بنحو ٢٤.٣٤٠ مليون جنيه فقط.

يتصل بما تقدم تبين وجود حجز بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ على ارصدة الشركة لدى معظم البنوك من مصلحة الضرائب (مركز كبار الممولين) بمبلغ ٨٥٩٢٦٣٦ جنيه قيمة ضريبة مبيعات أقساط سلع رأسمالية حتى ٢٠١٦/٥ تتمثل (ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات المستوردة من الخارج).

ونشير الى قيام الشركة برفع الدعاوى القضائية أرقام ٥٠٤٢٥ لسنة ٧٢ ق ، ١٥٨٨٤ لسنة ٧٦ ق قضاء إداري العباسية ضد وزير المالية للطعن على قرار لجنة الطعن ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥ عن سنوات فحص ضريبة الدخل (الضريبة على شركات الأموال) عن سنوات الفحص من ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٩ ومازالت متداولة امام القضاء. الأمر الذى نرى معه عدم كفاية المخصص.

**يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المطالبات والقضايا الضريبية المتداولة وموقفها والإجراءات المتخذة بشأنها لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.**

**الرد :-**

**تم تكوين مخصص ضرائب متنازع عليها بسبب أن الشركة قامت برفع دعوة قضائية على مصلحة الضرائب عن جميع سنوات الفحص منذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠١٥ بسبب تعسف المصلحة فى تقدير الاوعية الضريبية ومعظمه تقديرياً ولم يتم الفحص الشركة منذ عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨ وبالنسبة للمبالغ ٣٤٦.٢٠٣ مليون جنيه ضرائب تقديرية بموجب نموذج ١٩ وتقوم الشركة بالاعتراض عليه ويتم اعادة الشركة مرة أخرى الى الفحص عن طريق اللجان الداخلية وليس ربط نهائياً على الشركة تجنباً من مصلحة الضرائب لتفادى التقادم . اما بالنسبة للمبالغ القيمة المضافة والسلع الراسمالية وكسب العمل والدمغة ربط نهائياً وسوف يتم السداد عند توافر السيولة .**

٨. تضمنت المخصصات نحو ٤.١٦٢ مليون جنيه تحت مسمى مخصص قضايا ومطالبا تقدمت الشركة لنا بيان بالقضايا تبين أنه غير مكتمل ولا يفى بالغرض لعدم تضمينها لمبالغ أو المطالبات الخاصة بمعظم القضايا سواء المرفوعة من وعلى الشركة واحتمالية نسب الكسب او الخسارة لكل قضيه على حده وقد بلغ ما امكن حصره من قضايا صدر فيها حكم نهائي ضد الشركة نحو ٣٩.٤٩٠ مليون جنيه فضلا عن وجود نحو ١٥.٠٥٥ مليون جنيه قيمة مطالبات قضائية (نسبى ، خدمات) مستحقة على الشركة لم تقم الشركة بإثباتها في دفاترها وسجلاتها.

يتصل بما تقدم بلغ ما أمكن حصره من القضايا المرفوعة من الشركة ضد الغير نحو ١١٤.٥٥٠ مليون جنيه كما بلغ ما أمكن حصره من القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة ٢٧.٦٧٠ مليون جنيه وما زالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء.

**يتعين ضرورة موافاتنا بدراسة كاملة مستوفاة لكافة البيانات الخاصة بالقضايا ومتضمنه احتمالية الكسب والخسارة لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به في ضوء ذلك مع تدعيم المخصص بالقدر اللازم فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ فى ضوء احتمالية الكسب والخسارة للدعاوى المتداولة امام القضاء مع اثبات الاثر المترتب على الاحكام النهائية الصادرة ضد الشركة واجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.**

٩. تضمنت المخصصات نحو ٦٤.٠٥٠ مليون جنيه قيمة ما قامت الشركة بتكوينه خلال الأعوام السابقة لمواجهة الالتزامات التي قد نشأت على الشركة نتيجة عدم تنفيذ بعض العمليات وسحبها منها تتمثل في نحو ٤٠.٤٠٢ قيمة المخصص المكون لمقابلة سحب العمليات بمنطقة توشكى ، نحو ٢٠ مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب عملية بحيرة المنزلة ، نحو ٢.٧٧١ مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة فرق تكلفة المسافة من كيلو ٢٣ الى الكيلو ٢٤.١٧ بتوشكى ، نحو ٨٧٧ ألف جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب العمل بمشروعات الإسكان ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوينها وقد بلغت إجمالي فروق الأسعار وغرامات التأخير التي تطالب جهات الاسناد الشركة بها عن تلك العمليات نحو ١٥٠.١٣٠مليون جنيه الامر الذى نرى معه عدم كفايتها.

**يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة مع تدعيمها بالقدر اللازم.**

١٠. تضمنت المخصصات المبالغ التالية :-

| المبلغ بالجنيه | بيان |
|---|---|
| نحو ٧.٨٢٥ مليون جنيه | مخصص تسليم أعمال |
| نحو ١٧٨ ألف جنيه | مخصص التأمين على السيارات |
| نحو ١٠آلاف جنيه | مخصص استهلاك كهرباء |

لم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة حتى يمكن الحكم مدى كفايتها من عدمه خاصة في ظل ان التأمين على السيارات، استهلاك الكهرباء طبيعتها تخرج عن نطاق تكوين مخصصات

لمواجهتها حيث انها لا تمثل التزام حال على الشركة ويكون من المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد بسببها حيث انها تعتبر في حكم الالتزامات المؤكدة.

**يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بهذه المخصصات حتى يمكن الحكم عليها وإجراء التسويات اللازمة.**

١١.بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢١.٥٠٠ مليون جنيهاً في حين بلغ ما أمكن حصره من الأرصدة المدينة المتوقفة والمرحلة من سنوات سابقة نحو ٢٨٢.١٥٥مليون جنيهاً تتمثل في نحو ٦٤.٨٧٢ مليون جنيه بحساب العملاء ، نحو ٢١٧.٢٨٣ مليون جنيه ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين هذا المخصص.

**يتعين موافاتنا بالدراسة المشار إليها لإمكانية الحكم على مدى كفاية المخصص المشار إليه**

١٢.قامت الشركة بتكوين مخصص للضرائب المؤجلة خلال السنوات السابقة بنحو ١.٦٠٤ مليون جنيه بقيمة الفروق بين الاهلاك الضريبي والاهلاك المحاسبي ويتم زيادة او تخفيضه سنويا في ضوء ما تسفر عنه مقارنة الاهلاك الضريبي بالإهلاك المحاسبي حيث تم تخفيض خلال العام المالى بنحو ٢٤٠ ألف جنيه مقابل إدراجها بحساب الإيرادات وذلك قيمة الضريبة المحسوبة بنسبة ٢٢.٥% على الفرق بين الهلاك المحاسبى بنحو ١.٦٣٨ مليون جنيه والاهلاك الضريبى بنحو ٥٧٠ ألف جنيه بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصرى رقم (٢٤) ضرائب الدخل والذى اوجب بقيام الشركة بإعادة دراسة وتقدير الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في نهاية كل عام على ان يتم الاعتراف بها بشكل منفصل في صلب القوائم المالية وليس ضمن المخصصات.

**يتعين الإلتزام بالمعيار المذكور وأثره على نتائج الأعمال والمركز المالي.**

**الرد :-**

**يتم دارسة موقف كل مخصص على حدا وسوف يتم رد أى مخصص انتهى الغرض منه .**

- ظهر رصيد حساب البنوك الدائنة في ٢٠٢٢/٦/٣٠بنحو ٩٦.٣٣٩ مليون جنيه وقد تبين بشأنها مايلي :-

٥. لم يتم موافاتنا بشهادات كافة البنوك الدائنة في تاريخ الميزانية للتحقق من صحة كافة الأرصدة الظاهرة بالمركز المالي كما لم ترد كشوف حساب من البنوك المتوقف التعامل معها ومنها البنك الأهلي المصري دار السلام ، بنك مصر / الموسكى ، بنك التنمية والائتمان الزراعي، بنك التعمير والإسكان ، بنك الشركة المصرفية ).

٦. تضمن الرصيد نحو ٢٩.٥٥٠ مليون جنيه باسم بنك مصر/الموسكى (سحب على المكشوف دائن ) في حين أن أخر شهادة من البنك في ٢٠١٩/٦/٣٠ تضمنت رصيد مدين بمبلغ ٨٩.٦٩٠ مليون جنيه بفارق نحو ٦٠.١٤٠ مليون جنيه ن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ، وقد قامت الشركة بتوقيع عقد تسوية مع البنك بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٥ لتصبح المديونية على الشركة نحو٦٣.٧٧٨مليون جنيه بدلاً من ١١٢.٥٧٠ مليون جنيه وقد تم تقديم شيكات آجلة للبنك بمبلغ ٢٠ مليون جنيه ولم تلتزم الشركة بالسداد في المواعيد حيث قامت بسداد شيك واحد فقط بمبلغ ٥.٥ مليون جنيه والباقي لم يسدد بخلاف الفوائد المدينة من عام ٢٠١٨ حتي عام ٢٠٢١ وقد أدي هذا الي صدور حكم قضائى بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٤ في الدعوى رقم ٨٨١ لسنة ٧ ق من المحكمة الاقتصادية بالقاهرة لصالح البنك المذكور بالزام الشركة أن تؤدي مبلغ ٨٩٩٩٩٢٦٧ جنيه للبنك المذكور بخلاف فوائد بواقع ١٣.٥% ، وقد قامت الشركة بالطعن على الحكم برقم ٤٨٨٩ لسنة ٩٠ق لوقف تنفيذه ومازال الطعن متداول حتي تاريخه (٢٠٢٢/١٠) ولم يحدد لها جلسة ، ونشير الى ان الشركة لم تقم بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ ٣٠ مليون جنيه (منه ١٠ مليون جنيه تم إضافتها خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ ) لمقابلة هذا الحكم بنسبة ٣٣.٣٣ % من قيمة الحكم الصادر على المنشأة وذلك لحين صدور نتيجة الطعن المقدم بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢٨)- المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة والاستردادات والذى اوجب الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حال (قانونى اوحكمى) ومن المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية هذا الالتزام وانه يتم التمييز بين المخصصات والاعتراف بالالتزامات الأخرى من خلال عدم التأكد من توقيت وقيمة النفقات اللازمة لتسوية الالتزام على الشركة وحيث انه صدر حكم على الشركة محدد التوقيت والمقدار فانه يخرج عن نطاق الاعتراف بالمخصصات.

**يتعين اثبات كامل قيمة الحكم الصادر ضد الشركة في دفاترها وسجلاتها مع ضرورة متابعة الطعن المقدم من الشركة وموافاتنا بما تم فيه مع الحصول علي شهادة من البنك المذكور بالرصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠ واجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن التأخر في السداد والذي أدي الي صدور الحكم السابق الإشارة اليه.**

**الرد :-**

**جارى التفاوض مع البنك على التنازل عن قطعة ارض مقابل المديونية .**

٧. مازالت الشركة لم تقم برد خطابات الضمان خلال ثمانية اشهر والبالغ قيمتها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو٧.٨٣١ مليون جنيه لبنك الاسكندرية طبقا لعقد التسوية الموقع من بنك الاسكندرية في ٢٠١٥/٥/١٧ حتي تاريخ المراجعة في ٢٠٢٢/٩ مما قد يعرض الشركة لعقوبة الغاء التسوية مع البنك لعدم التزامها ببنود التعاقد وكونت الشركة مخصص بمبلغ ٥ مليون جنيه فقط لمقابلة تلك الالتزامات.

**يتعين الالتزام بعقد التسوية مع بنك الإسكندرية والإفادة بما يتم في هذا الشأن مع تدعيم المخصص السابق تكوينه.**

**الرد :-**

**جارى العمل على رد هذه الخطابات مع رئيس القطاعات التنفيذ**

٨. ظهر رصيد حساب البنك الأهلي المصري فرع دار السلام في ٢٠٢٢/٦/٣٠ دائن بمبلغ ٤٦.٣٦٤ مليون جنيه وحتي تاريخ الفحص (٢٠٢٢/١٠) لم يتم تفعيل التسوية التي تمت مع البنك المذكور بمبلغ ٢٦ مليون جنيه في ٢٠١٤/٣/٢٤ ولم ترد شهادات من البنك المذكور حتى تاريخ الفحص حتى يمكن لنا التحقق من الوقوف صحة رصيده الظاهر بالقوائم المالية وقد قام البنك المذكور برفع الدعوي رقم ١٣٠ لسنة ١٢ ق أمام المحكمة الاقتصادية بالقاهرة وصدر له الحكم في ٢٠٢١/٨/١ بالزام الشركة بمبلغ ٧٧١٩١٥٥٠ جنيه بالإضافة الى العوائد الاتفاقية بواقع ١٢.٥% سنويا من تاريخ المطالبة ٢٠١٩/١٢/٣١ وحتى تاريخ السداد وعائد تأخير عن المديونية الناشئة عن عقد التسهيل لإصدار خطابات الضمان دون باقي المديونية بواقع ٢% من تاريخ اليوم التالي ٢٠٢٠/١/١ وحتى تاريخ السداد ولم تقم الشركة بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها.

**يتعين تحديد المسئولية بشأن عدم تفعيل التسوية المشار اليها وموافاتنا بصورة من الحكم السابق الإشارة اليه بمجرد الحصول عليه مع تكوين المخصص اللازم.**

**الرد :-**

**تم عرض قطعة ارض على المسئولين بالبنك الاهلى وحاليا يتم تقييم الاراضى بمنطقة المغتربين وستكون سداداً لقيمة المديونية بالكامل بعد اعفاء الشركة من باقى الفوائد .**

- ظهر رصيد حساب الضرائب دائنا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢٤.٣٤٠ مليون جنيه منه وقد تضمن الرصيد ما يلى :-

ت- نحو ١٦.٢٠٥ مليون جنيه قيمة ضرائب الداخل المستحقة على أرباح الشركة في حين بلغت إجمالي قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل مستحقة عن الشركة (أرباح شركات أموال) عن الأعوام ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٢٨٣.٩٩٤ مليون جنيه وذلك من واقع نموذج (١٩) – ليس ربط نهائي- بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو ١٢٤.٥٣٨ مليون جنيه.

ث- نحو ٣.٢٠٩ مليون جنيه قيمة ضرائب المبيعات المستحقة على الشركة في بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (٣سداد)- ربط نهائي - خلال الفترة من ٢٠١١/٦ حتى ٢٠١٨/٦ شاملة غرامات التأخير حتى ٢٠٢٢/٢ نحو ٢٨.٣٠٨ مليون جنيه.

**يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة من مصلحة الضرائب بشأن تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة لضبط أرصدة الشركة الخاصة بمستحقات مصلحة الضرائب حتى يمكن لنا التحقق من صحتها مع ضرورة الاتفاق مع المصلحة على جدولت تلك المستحقات وسرعة سدادها تجنبا لتعرض الشركة للجزاءات والغرامات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الضريبية الموحدة.**

**الرد :-**

**هذا الرصيد قيمة الاقرارات السنوية المقدمة من الشركة الى المصلحة حتى عام ٢٠٠٠ وباقى السنوات الاقرارات المقدمه خسائر أم مطلبة الضرائب بمبلغ ١٩٣.٠٢٠ لم يتم الربط النهائى للشركة حيث لم يتم فحص الشركة نهائيا حتى تاريخه بخلاف الدعوات القضائية المرفوعة من الشركة ضد مصلحة الضرائب ولم يبت فيها حتى الان .**

- ظهر رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠بنحو ٤٢١.٥٤٧ مليون جنيه وقد تضمن الحساب المبالغ الاتية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ :-

- نحو ٦.٢٧٠مليون جنيه باسم أقساط أرض سهل الطينة ويمثل الباقي من ثمن الأرض المشتراة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير حيث قامت الشركة بسداد ٩١٦ ألف جنيه مقدم ثمن الأرض والمقسطة على عشر سنوات واستحق القسط الأول في ديسمبر ٢٠١٤ ولم تقم الشركة بسداد أي قسط من اقساط تلك الأراضي لهيئة التعمير (تم خصم جزء من أقساط الأرض من قيمة العمليات المنفذة من قبل الشركة لصالح هيئة التعمير) بالرغم من قيام الشركة ببيع ما يقرب من ٨٠% من تلك الاراضي مما قد يعرض الشركة لغرامات تأخير.

**يتعين موافاتنا بأسباب عدم سداد الأقساط المستحقة في مواعيدها المحددة.**

**الرد :-**

**بسبب نقص السيولة بالشركة .**

- نحو ١.٩٠٦ مليون جنيه باسم اقساط ضريبة المبيعات والتي تمثل المستحق لمصلحة الضرائب على المبيعات على السلع الرأسمالية بناءً على المصادقة الواردة من مصلحة الضرائب على المبيعات ( قيمة مضافة) بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٠ بناءً على حكم المحكمة في القضية رقم ٥٦٥٤ لسنة ٦٠ق بالقضاء الإداري بالإسكندرية ونشير الى قيام مصلحة الضرائب بالحجز على معظم أرصدة الشركة لدى البنوك التي تتعامل معها بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ بنحو ٨.٥٩٢ مليون جنيه بقيمة المستحق للمصلحة المذكورة عن

ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية ( ضريبة المبيعات على الالات والمعدات التي قامت الشركة بإستيرادها) عن الفترة ٢٠٠٩/٦ حتى ٢٠١٦/٥ بفرق ٦.٦٨٦ مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة.

**يتعين إثبات قيمة المطالبة الضريبية الواردة للشركة من مركز كبار الممولين بخصوص ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية مع العمل على سرعة سداد تلك المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب على المبيعات حتى لا تتعرض الشركة للغرامات والعقوبات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبة الموحد.**

- نحو ١٣٥.٤٧١ مليون جنيه قيمة المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بعد قيام الشركة بتخفيض المديونية المستحقة للهيئة المذكورة بنحو ٢٢.٤١١ مليون جنيه مقابل تخفيض حساب الخسائر المرحلة بها قيمة فروق اشتراكات وفوائد نتيجة تحول الشركة من مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (قطاع خاص) الى القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ (قطاع أعمال) اعتبارا من ٢٠١٥/٣/٣٠ وذلك وفقا لخطاب مكتب تأمينات قطاع عام حلوان للسيد / رئيس مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٥.

فضلا عن قيام الشركة بتحميل مصروفات العام بنحو ٤.١٦٩ مليون جنيه قيمة الاشتراكات التأمينية خلال الفترة من ٢٠٢٢/١/١ الى ٢٠٢٢/٦/٣١ من وجهة نظر الشركة لعدم الحصول على شهادة من التأمينات في ٢٠٢٢./٦/٣٠

يتصل بما تقدم تم الاتفاق بين الشركة والهيئة المذكورة بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٧على جدولة المديونيات المستحقةعلى الشركة لصالح الهيئة المذكورة مقابل قيام الهيئة برفع الحجز على أصول الشركة على انيتم تقسيط المبالغ المستحقة على الشركة للهيئة على أقساط شهرية عددها ٩٦ قسط قيمة كل قسط ١,٢٨٥ مليون جنيه.

**يتعين :-**

**٣- الحصول على شهادة من هيئة التأمينات الاجتماعية بالرصيد المستحق على الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ حتى يمكن لنا التحقق من صحة رصيدها وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.**

**٤- سرعة سداد مستحقات الهيئة وخاصةً حصة العاملين التابعين للشركة في المواعيد القانونية حتى لا تتعرض الشركة لمزيد من العقوبات والغرامات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية الجديد ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.**

**الرد :-**

**جارى التفاوض مع هيئة التأمينات واجراء التسويات اللازمة وتم عمل قيد تعديل لمبلغ ٦.٩١٧ مليون بمستند رقم ٣٣٤ /٦/ ٢٠٢٢ .**

- نحو ٢٨.٣٠٨ مليون جنيه باسم /أمانات المقاولين وهي تمثل مبالغ محتجزة من المقاولين مقابل الأعمال المسندة إليهم من الشركة وقد لوحظ أن الشركة دأبت على استقطاع تلك المبالغ من المقاولين وتعليتها بالأرصدة الدائنة واستخدامها في أنشطة الشركة المختلفة دون سدادها لأصحابها.

**يتعين بحث تلك المبالغ والعمل على تسويتها.**

- عدم قيام الشركة بسداد مبلغ ١٢٩٥٢١٣جنيهاً في ٢٠٢١/٦/٣٠ لشركة الفارس الذهبي وذلك عن تنفيذ أعمال توريد رمال نظيفة وأتربة صالحة للردم من خارج الموقع لمشروع المزارع السمكية ببورسعيد وكذا مبلغ ١٤٦٧٧٥٠ جنيهاً قيمة تأمين نهائي على ذمة تلك الأعمال على الرغم من قيام المقاول بتنفيذ كافة الأعمال المسندة إليه.

**يتعين موافاتنا بأسباب عدم صرف تلك المبالغ.**

**الرد :-**

**يتم صرف مستحقات مقاولى الباطن بناءاً على موافقة إدارة الشركة .**

- ظهر رصيد قروض وتسهيلات قصيرة الاجل في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٥٩.٠٠٤ مليون جنيه مقابل نحو ٥٤.٤٣٦ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بزيادة قدرها نحو ٤.٥٦٨ مليون جنيه يرجع تاريخ استحقاق بعضها من أكثر من ١٠ سنوات وبعض تلك القروض واردة من جهات أجنبية لحساب هيئة التعمير وقد تضمن الحساب ما يلى :-

٥- نحو ٤٤.٣٦٦ مليون قروض حصلت عليها الشركة من الهيئة العامية لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية تتمثل في نحو ٢٧.٨١٧ مليون جنيه قيمة حصة الشركة في قرض صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي ، نحو ١٤.٧٣٤ قرض بنك الاستثمار الأوروبي وتلك القروض ممنوحة للحكومة المصرية ممثلة في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في صورة معدات ويتم سدادها على اقساط نصف سنوية بمعدل فائدة ٨% سنويا دون أن تلتزم الشركة بالسداد خلال المدد المقررة (٢٠١٥/١٢ بالنسبة لقرض أبوظبى ، ٢٠٠٩/٥/١٥ بالنسبة لقرض بنك الاستثمار الاوروبى) ، نحو ١.٨١٤ مليون جنيه واجبة السداد للهيئة منذ عدة سنوات(اعتمادات مستندية المعونة الأمريكية ).وقد تبين توقف الشركة عن سداد تلك القروض الامر الذى قد يترتب عليه تحمل الشركة أعباء اضافية تتمثل في الفوائد التي تحملتها الشركة نتيجة عدم التزامها بالسداد.

**يتعين إجراء المطابقة اللازمة على أرصدة تلك القروض مع الهيئة المذكورة حتى يمكن التحقق من صحة الرصيد الظاهر في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مع بيان اسباب عدم قيام الشركة بسداد القروض المستحقة عليها فى المواعيد المحددة.**

**الرد :-**

**سوف يتم السداد عند توافر سيولة**

٦- نحو ٣.٨٣٢ مليون جنيه تمثل رصيد المديونية المستحق لبنك الاستثمار القومي عن القروض التي حصلت ليها الشركة والتي توقفت الشركة عن سدادها منذ عام ٢٠٠٦.

**يتعين العمل على سداد تلك المديونية المستحقة للبنك المذكور حتى لا تتحمل الشركة مزيدا من الفوائد على رصيد القروض غير المسددة.**

**الرد :-**

**تم عمل التسوية اللازمة والفرق عبارة عن فوائد مستحق على القرض بمبلغ ٦٠٢٩٦٦ جنيهاً وتم اثباتها بمستند ٣٠٧ /٦ / ٢٠٢٢وفوائد مستحقة لصالح الشركة عن ال٥٪ اورق المالية بمبلغ ٧٠٧٩.٢٧ وتم اثباتها بمستند ٢/٦/٣٠٣ ٢٠٢٢ .**

٧- نحو ٢.٨٠٨ مليون جنيه يتمثل في نحو ١.٢٥٠ مليون قيمة أصل القرض الممنوح للشركة من قبل وزارة المالية بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٠ وذلك لصرف أجور العمال على ان يتم سداده خلال عام بفائدة قدرها ١٣% سنوياً وقد تم مد اجل القرض حتي ٢٠١٥/١١ ولم يعاد تجديده بالإضافة الى نحو ١.٥٥٨ مليون جنيه قيمة الفوائد التي تحملتها الشركة منذ تاريخ منح القرض حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ (لوحظ قيام الشركة بحسابها كل عام بشكل تقديري على أساس ١٣% سنويا لعدم ورود شهادة او مصادقة من وزارة المالية)وهى ازيد من قيمة أصل القرض نفسه نتيجة لعدم التزام الشركة بسداد قيمة القرض في المواعيد المقررة ونشير الى ان الشركة لم تقم بحساب قيمة الفائدة المستحقة على رصيد القرض خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ولم توافينا الشركة بشهادة او مصادقة من وزارة المالية تؤيد صحة هذا الرصيد الامر الذي لا يمكننا معه التحقق من صحته.

**يتعين بيان اسباب عدم قيام الشركة بسداد فوائد القرض المستحقة عليها الأمر الذي ترتب عليه تحمل الشركة لأعباء مالية لا مبرر لها تتمثل فى قيمة الفوائد المستحقة نتيجة عدم الالتزام بالسداد مع ضرورة مخاطبة وزارة المالية للحصول على شهادة منها برصيد القرض والفوائد المستحقة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وسرعة السداد تجنبا لتحمل الشركة أعباء مالية لا مبرر لها والافادة.**

**الرد :-**

**سيتم السداد حين توافر سيولة وسيراع لاحقا عمل مطابقة مع وزارة المالية .**

٨- نحو ٤ مليون جنيه قيمة القرض التي حصلت عليه الشركة من الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياة الجوفية خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ لدعم الشركة في سداد أجور العمال نتيجة العجز الشديد التي تعاني منه الشركة في السيولة النقدية.

**يتعين العمل على تنشيط حجم أعمال الشركة بما يساهم في تعظيم إيرادات وتغطية مصروفاتها وسداد التزاماتها مع العمل على سداد هذا القرض.**

**الرد :-**

**سوف يتم السداد عند توافر سيولة**

- ظهر رصيد حساب الدفعات المقدمة من بيع اراضي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٠.٢٨٥ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلى :-

٣- نحو ١.١٧٠ مليون جنيه قيمة مقدمات حجز أراضي بور سعيد حيث قامت الشركة بالإعلان عن بيع أراضي بجنوب بور سعيد والتي تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ فدان والتي كان من المفترض أن يتم تخصيصها للشركة بموجب المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٠حيث أن هذه الأرض كانت ملك الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير ثم انتقلت حوزتها إلى محافظة بورسعيد بقرار من رئاسة الجمهورية وبموجب القرار الوزاري رقم ١٤٦لسنة ٢٠٠٩ والذي بموجبه تم إلغاء التخصيص للشركة.

**يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن.**

٤- نحو ٩.١١٥ مليون جنيه قيمة جدية حجز أراضي كان سيتم تخصيصها للشركة و قامت الهيئة بتوزيعها بمعرفتها وتم تحصيل مقدمات حجز لتلك الاراض من قبل الشركة مما حدا بالهيئة بمطالبة الشركة بسداد ما تم تحصيله كمقدمات ثمن لتلك الأراضي منذ عام ١٩٩٦ .

**يتعين العمل علي سداد تلك الاموال للهيئة لحين تخصيص أراضى جديدة للشركة .**

**الرد :-**

**سيتم السداد عند توافر السيولة اللازمة لذلك .**

- بلغت ايرادات النشاط في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٤٥.١٠٩ مليون جنيه مقابل نحو ١١٣.٨٧٧ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بانخفاض قدره ٦٨.٧٦٨ مليون جنيه بنسبة٦٠.٣٩ % تقريبا الامر الذي يعكس تدهور الأوضاع التشغيلية والمالية بالشركة وهو ما انعكس على نتيجة العام حيث حققت الشركة خسارة خلال العام

المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٥٦.٧٩٣ مليون جنيه مقابل خسارة خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢٦.٥٣٧ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو ٣٠.٢٥٦ مليون جنيه بنسبة ١١٤% تقريبا.

**يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على زيادة حجم أعمال الشركة لتعظيم إيرادات وتغطية مصروفاتها وبما يحقق اعلى عائد اقتصادي ممكن.**

**الرد :-**

**نحيط سيادتكم علماً بانه تم الصرف على اصلاح المعدات ولم يتم بيع اى من معدات او اراضى خلال العام المالى الحالى بخلاف العام المالى السابق وانه لم يتم انهاء اجراءات بعض المستخلصات حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .**

- عدم وجود معايير يتم علي أساسها حساب رسوم الموافقة علي تغيير النشاط والموافقة والتصريح بالبناء وتحويل جزء من الأرض الزراعية الي أراضي مباني يقام عليها انشاءات لاسيما في ظل التباين الكبير في تقدير تلك الرسوم لأراضي تقع ضمن ذات المنطقة (منطقة غرب النوبارية).

**يتعين موافاتنا بالأسس والقواعد التي يتم بناء عليها تحديد الرسوم التي تحصل عليها الشركة نظير اصدار هذه الموافقات.**

- حققت الشركة خسائر تشغيل كبيرة فضلاً عن التدهور الملحوظ في قيمة الأصول المستخدمة في توليد التدفقات النقدية حيث بلغت تكاليف النشاط بقائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦٩.٥٥٨ مليون جنيه وقد تبين تحقيق كافة المناطق والقطاعات والعلميات الرئيسية بالشركة خسائر في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نتيجة زيادة مصروفات هذه المناطق والقطاعات عن إيراداتها فضلا عن وجود قطاعات لم تحقق اية إيرادات خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ منها على سبيل المثال(منطقة الفيوم ، منطقة وادى النقرة ، منطقة غرب النوبارية ، منطقة جنوب القنطرة (شمال سيناء) ، منطقة زغلول الثالثة ، عملية طلمبات النصر /٤،....) مع تحميل الشركة مصروفات عنها (خامات ، أجور ،... الخ) .

- **يتعين دراسة أسباب تحقيق بعض مناطق وقطاعات الشركة لهذا العجز وعدم تحقيق أي إيرادات لبعض المناطق مع وجود مصروفات لها مما أثر سلباً على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.**

**الرد :-**

**جارى تنفيذ وعمل ختامى لهذه العمليات لتجنب المزيد من الخسائر .**

- تمت موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسة رقم ٨٨ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ علي عرض جميع ارصدة مخزن الخامات بالمركز الرئيسي للبيع بخلاف بعض البنود تحسباً لحاجة العمل اليها مستقبلاً ، وعليه تم تشكيل لجنة لفحص محتويات المخزن المذكور بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٧ والتي انتهت لعدم حاجة العمل لجميع الأرصدة الموجودة بالمخزن فيما عدا بعض البنود والتي يمكن الاحتياج اليها مستقبلاً (عدد ٤٠ صنف)، إلا ان مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٧ وافق علي بيع تلك الأصناف السابق استبعادها تحسباً لحاجة العمل اليها وبناء عليه تم بيع تلك الأصناف بالوزن بالرغم من انها من أصناف يتم تداولها بالمتر أو بالعدد (مواسير ، كمر ، كوع).

**يتعين اجراء المسائلة الواجبة بشأن بيع أصناف بالرغم من ان اللجنة المشكلة السابق الإشارة اليها انتهت الي عدم التصرف في تلك الأصناف تحسباً لحاجة العمل اليها هذا بالإضافة الى انه تم بيع هذه الأصناف بالطن بينما عند شرائها تم الشراء بالعدد أو بالمتر، وكذا شراء أصناف تزيد عن حاجة العمل الامر الذي ترتب عليه بيعها فيما بعد.**

**الرد :-**

**يرجى التفضل بالاحاطه بأنه بناء على تقرير اللجنة المشكلة بالقرار الادارى رقم (٣٢٣) بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ تم العرض على مجلس ادارة الشركة بالجلسة رقم ٨٨ وتم الموافقة على عرض جميع ارصدة مخزن خامات المركز الرئيسى للبيع نظراً لعدم حاجة العمل اليها عدا البنود المشار اليها بمحضر اعمال اللجنة وعددها اربعون صنفاً ( تم استبعادها لحاجة العمل اليها ) .**

**ونظراً لمرور اكثر من ثلاث سنوات دون استخدام تلك الاصناف وحيث ان تلك البنود التى تم بيعها وعددها ستة بنود فقط بعضها مخزن خارج المخزن بالعراء ومعرضة للتلف لتعرضها للعوامل الجوية حيث ان يتراوح اطوالها ٦ ـ ٩ متر وثقيلة الوزن .**

**فانه تم العرض على الجهة الفنية المختصة بالشركة لمعرفة مدى احتياجها لتلك الاصناف والتى افادت بعدم احتياجها لتلك الاصناف ويمكن عرضها للبيع للاستفادة من حصيلة بيعها فى سد بعض متطلبات الشركة وبناء عليه تم العرض على السيد المهندس / رئيس مجلس الادارة للنظر فى الموافقة على العرض على مجلس ادارة الشركة للموافقة على بيع تلك الاصناف .**

**وافق مجلس الادارة بالجلسة رقم (١٢٥) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٧ على البيع للاستفادة من حصيلة البيع وبناء على ذلك تم بيع تلك الاصناف بعد تسعيرها بمعرفة لجنة التسعير المشكلة لهذا الغرض ووفقاً للضوابط المحددة للبيع .**

**كما نود الاحاطة بانه تم تسعير تلك الاصناف على اساس القيمة البيعية للطن حتى يسهل عملية البيع وذلك بعد مراعاة سعر السوق للقطعه ووزنها وحالتها وقت البيع والقيمة الدفترية .**

- اعتماد الشركة بصفة اساسية على مقاولي الباطن في تنفيذ عملياتها حيث بلغ ما أمكن حصره من قيمة الأعمال المسندة لمقاولي الباطن خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٤٣.١٩٤ مليون جنيه بنسبة ٩٦% تقريبا من إجمالي الأعمال المنفذة خلال العام والبالغة نحو ٤٤.٩٧٤ مليون جنيه.

**يتعين العمل على تنفيذ الأعمال ذاتيا تعظيما للأرباح وتدعيما للمركز المالي للشركة خاصة في ظل وجود طاقات عاطلة غير مستغلة.**

- لم تقم الشركة بحساب وسداد قيمة المساهمة التكافلية بواقع ( أثنين ونص في الألف ) من جملة إيراداتها السنوية بالمخالفة للمادة (٤٠) البند التاسع من قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨.

**يتعين الالتزام بأحكام القانون المشار إليه.**

- تضمنت الإيرادات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٥٩٢ ألف جنيه قيمة الإيرادات الناتجة من بيع المخلفات والكهنة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وقد تبين انعدام الرقابة الداخلية علي اعمال المزادات بالشركة ومن مظاهر ذلك:-

ت- اعتماد الشركة علي طريقة البيع بالمزايدة المحدودة (الممارسة) لكافة المزادات التي اقامتها خلال العام المالي .

ث- قيام الشركة بتوجيه خطابات الدعوة لعدد محدود من المتزايدين دون وجود ضوابط واضحة لكيفية توجيه الدعوات للمتزايدين أو طريقة اختيارهم ، الامر الذي ترتب عليه اقتصار التعامل على عدد محدود من المتزايدين يتصل بذلك حصول الشركة في بعض حالات البيع علي عروض أسعار من المتزايدين الموجودين في محيط ما يتم بيعه مثال ذلك عملية بيع الأصناف الكهنة بمنطقة الإسكندرية حيث قامت لجنة البيع بعمل الان محدود بين مواطنين الجيرة وفقا لما هو وارد بمحضر المزايدة المؤرخ ٢٠٢/١٠/١٤ وتقدم عدد ٣ عروض فقط وتم الترسية على التاجر / سامى فتحى خميس.

**يتعين وضع ضوابط واليات محددة وواضحة تكفل توجيه الدعوة لأكبر عدد من المتزايدين للحصول على أفضل الشروط والاسعار.**

**الرد :-**

**لم يتم تكليف الرقابة الداخلية للاشتراك فى اجراءات المزادات بالشركة كما انه لم يتضمن قرار تشكيل لجان المزادات أى عنصر من الرقابة الداخلية وسيتم مراعاة ذلك مستقبلا بتواجد عضو من المراقبة الداخلية للمزادات التى تقوم بها الشركة .**

ح- عدم قيام الشركة بتقييم مخزون الخردة حيث ظهرت قيمته ضمن المخزون بصفر رغم أن محاضر الجرد الفعلي لمخازن الخردة بمناطق الشركة المختلفة أظهرت وجود أرصدة للعديد من الأصناف ترتب على ذلك عدم صحة المعالجة المحاسبية التي تتبعها الشركة عند بيع تلك الأصناف حيث يتم إدراج كامل القيمة البيعية لها ضمن الإيرادات المتنوعة حـ/أرباح بيع مخلفات دون قيام الشركة بتخفيض مخزون الخردة بالقيمة الدفترية لما تم بيعه رغم صرفها من مخزن الخردة بموجب اذون صرف وقد بلغ ما امكن حصره من المبالغ المدرجة بحساب أرباح بيع مخلفات خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٥٩٢ ألف جنيه.

**يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع حصر كافة أصناف الخردة وتقييم مخزون الخردة بالقيمة التقديرية للأصناف خلال الفترة محسوبة على أساس صافي قيمتها البيعية وتخفيضه بالقيمة الدفترية للأصناف المباعة خلال الفترة مع مراعاة ملاحظاتنا الواردة في تقرير الجرد السنوي المبلغ للشركة فى هذا الشأن.**

**الرد :-**

**سوف يراعا ذلك لاحقا**

- تم التعاقد بين الشركة، شركة كونكورد للهندسة والمقاولات على توريد و تصنيع خلطة اسفلتية من محطة الاسفلت المملوكة للشركة لصالح الشركة المذكورة بمبلغ ٥٣ جنيه للطن شامل ضريبة القيمة المضافة حتى ٥٠٠٠ طن وبسعر ٣٠ جنيه / الطن للكميات التي تزيد عن ٥٠٠٠ طن وقد تبين بشأنه ما يلى:-

٤- بلغت إجمالي الكميات الموردة من قبل الشركة للشركة المذكورة نحو ٢٣٧٩١.٥ طن بسعر ٥٣ جنيه بإجمالي قيمة ١٢٦٠٩٤٩.٥ جنيه ، ٦٤٨ طن بسعر ٣٠ جنيه للطن بإجمالي قيمة ١٩٤٤٠ جنيه (تم اثبات المبالغ ضمن حساب إيرادات النشاط ) وذلك وفقا للمستخلص الختامي المقدم من المقاول بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٥ عن الاعمال المنفذة حتى ٢٠٢٢/٥/٣١ لتصبح إجمالي القيمة الموردة للشركة المذكورة ٢٤٤٣٩.٥ طن وهو ما تم محاسبة الشركة المذكورة عليه في حين ان البند (٢) من البند السابع من العقد المبرم مع الشركة المذكورة يتضمن التزام المقاول بحمل قيمة الحد الأدنى (٢٥٠ طن / يوم) بواقع ٢٠ يوم عمل شهريا وحيث ان مدة العقد ٦ شهور وقام المقاول بتقديم ٦ مستخلصات عن الشهور ٧، ٨، ٩، ٢٠٢١/١١، ١، ٢٠٢٢/٢

يصبح الحد الادنى الواجب حساب المقاول عليه كمية ٣٠٠٠٠ طن وليس ٢٤٤٣٩.٥ طن بالمخالفة لشروط العقد.

٥- قامت الشركة المذكورة بخصم مبلغ ٢٠٧٠٠ جنيه من مستحقات الشركة عن توريد الخلطة الاسفلتية لصالحه وقد قامت الشركة بقبول هذا الخصم وتحميله على مصروفاتها بالمخالفة للبند(١) من البند السابع من التعاقد المبرم مع المقاول المذكور والذي ينص على التزام المقاول بتوفير السولار والزيوت اللازمة لتشغيل المحطة واللودر وكافة الخامات اللازمة للتشغيل بمعرفته وعلى حسابه طول فترة التنفيذ.

٦- قامت الشركة المذكورة بخصم مبلغ ١٠٣٠٩١ جنيه قيمة صيانة الخلاطة وقد قبلت الشركة بهذا الخصم وقامت بتحميل مصروفاتها به لم نتمكن من التحقق من صحته خاصة ان البند الأول من البند السادس من التعاقد المبرم مع الشركة المذكورة ينص على تحمل الشركة (الشركة العامة) صيانة محطة الخلط وتوفير اطقم التشغيل اللازمة وكذلك الإصلاحات المطلوبة للخلاطة لضمان التشغيل على الوجه الأمثل وعليه لن نتحقق من صحة المبلغ المخصوم من قبل الشركة المذكورة تحت مسمى صيانة الخلاطة ولم توافينا الشركة بالمستندات المؤيدة له حوما اذا كانت الشركة المذكورة قد قامت بصيانة الخلاطة من عدمه ومدى احتياج محطة الخلط للصيانة من عدمه.

**يتعين إجراء المسائلة الواجبة بشأن ما تقدم خاصة بخصوص محاسبة الشركة وقبول خصم مبالغ من مستحقات الشركة بالمخالفة لشروط التعاقد.**

**الرد :-**

**نحيط سيادتكم علماً بالاتى :-**

**١ - لم يتم تشغيل المحطة بكامل طاقتها فى بداية العمل حيث كان هناك فترة اختبارات لاعتماد المحطة وعمل المعايرة المطلوبة من قبل جهاز الاشراف واثناء ذلك وجدت أعطال معينة لازمة لضبط المحطة وجعلها مطابقة للمواصفات المطلوبة وتحقيق شروط المعايرةومن ذلك :-**

**- تغيير طقم الغرابيل بالكامل وهذه الغرابيل تصنيعها خصيصاً بمقاسات معينة وليست جاهزة مما يتطلب وقتا لتجهيزها .**

**- تعديل نظام تشغيل المحطة من النظام نصفآلى الى آلى بالكامل .**

**- بعض المحركات الكهربائية كانت تالفة وتم اصلاحها .**

**٢ - بعد ضبط هذه الاشياء واجراء تلك الاصلاحات تم تشغيل المحطة وكانت تحقق وتزيد عن الحد الادنى .**

**٣ - أثناء التشغيل تظهر أعطال طارئة لطبيعة العمل كتلف المحركات الكهربية ويلوف الهواء وغيرها مما يستغرق وقتاً .**

**٤ - الاحوال الجوية أثناء الشتاء كانت تعطل العمل حيث لايمكن العمل أثناء نزول الامطار ومنطقة بلطيم منطقة ساحلية وأمطارها غزيرة .**

**٥ - وجود نقص فى خامة مادة البيتومين وهى مادة سيادية لايمكن الحصول عليها الا من شركات البترول الحكومية .**

**وحيث أنه حسب البند السادس - التزامات الطرف الاول من العقد ان عليها اجراء الاصلاحات اللازمة وحسب المادة "٢" من نفس البند أنه يتم خصم أيام العطلات من أيام الحد الادنى للعمل .**

**وحسب المادة "٢٠" من البند السابع - التزامات الطرف الثانى - أنه يجور التغاضى عن الحد الادنى فى حالة الظروف القهرية كالظروف الجوية وغيرها .**

**لذلك بعد خصم العطلات التى كانت بسبب الاعطال والظروف الجوية - تم انتاج هذه الكمية ٢٤٤٢٩.٥ ولم يتم تطبيق الحد الادنى فى بعض الشهور .**

- تم التعاقد بين الشركة وبين شركة بيراميدز للمقاولات والتوريدات بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٠ على تأجير بلدوزر كوماتسو ٣٧٥ بسعر ٤٥٠٠ جنيه / اليوم لمدة ٤ شهور (الشهر ٢٦ يوم) بإجمالي قيمة ٤٦٨ ألف جنيه بواقع ١١٧ ألف جنيه شهريا منها نحو ٢٢١ ألف جنيه تم تحصيلها من العميل وإدراجها بحساب الإيرادات ، الباقى بنحو ٢٤٧ جنيه تم تحميلها على حساب العميل ضمن حساب الأرصدة المدينة مقابل إدراجها ضمن الإيرادات بالخطأ حيث كان يجب إدراجها بالأرصدة الدائنة نتيجة لمخالفة الشركة لشروط العقد المبرم مع الشركة المذكورة حيث تم محاسبة الشركة المذكورة بنحو ٢٢١ ألف جنيه قيمة ايجار البلدوزر خلال فترة التنفيذ وفقا للساعات المستخدمة دون مراعاة الحد الأدنى للتشغيل في حين كان يجب محاسبتها بنحو ٤٦٨ ألف جنيه (١١٧ ألف جنيه شهريا * ٤ شهور تنفيذ) حيث ان العقد تضمن القيمة الايجارية للبلدوزر محسوبة على أساس ٨ ساعات تشغيل للمدة وعدد أيام عمل ٢٦ يوم كما تضمن التزام الشركة المذكورة بتحمل القيمة الايجارية للمعدة في حالة توقف المعدة بسبب عدم توفير سولار او زيوت او قطع الغيار اللازمة للتشغيل وفى حالة عدم وجود الخامات اللازمة للتشغيل على ان تتحمل الشركة اصلاح الأعطال الجسيمة فقط (العمرات) وتوفير طاقم التشغيل.

**يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع إجراء التسوية اللازمة في ضوء ذلك.**

**الرد :-**

**تم عمل فروق ايجار بلدوزر كوماتسو ٣٧٥ شاسية ١٧٣٤٥ بالمستند ٢٠٢٢/٦/٣٣٥ .**

- تبين خصم كامل قيمة المستخلص الخاص بعملية (٤٥٧/٤٠) بإنشاء المصارف الرئيسية لمساحة ١٠٠٠٠ فدان بمنطقة امتداد البستان والبالغ إجمالي قيمته ٧٠٦١٦٦.٥٠ جنيه من قبل جهة الاسناد / هيئة التعمير وعدم سداد اى مستحقات بشأنه للشركة منه نحو ٧٩ ألف جنيه غرامة تأخير ، نحو ٥٥٠ ألف جنيه أمانات معلاه.

**يتعين بيان أسباب تحمل الشركة لتلك الغرامة مع بحث ودراسة موقف الامانات المعلاة مع جهة الاسناد وإجراء ما يلزم من تسويات بشأنها في ضوء ذلك.**

**الرد :-**

**لوجود مديونيات على العملية .**

- قامت الشركة بإبرام عقد شراكة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٩ مع المستثمر / إسماعيل سيد يونس على انشاء مشروع (ملعب كرة قدم ، نادى اجتماعي ، قاعة افراح ، كافيه ، منطقة ملاهى ) وذلك على ارض الشركة الكائنة بدار السلام على مساحة ٥٠٠٠ متر على ان يلتزم المستثمر بتوفير التمويل اللازم لإقامة الانشاءات الخاصة بالمشروعات على ان تكون إيرادات المشروع بعد خصم تكاليف التشغيل بواقع ٦٢ % من صافي الإيرادات للشركة ، ٣٨% للمستثمر وقد تبين بشأنه:-

٩- صورية إجراءات التعاقد مع المستثمر المذكور وذلك للأسباب الاتية :-

ت- تبين ان بدء العمل الفعلي بالمشروع تم بتاريخ ٤ ، ٥، ٦ /٢٠٢٢ حيث قام بإقامة جزء من الانشاءات الخاصة بالمشروعات موضوع التعاقد ( مثل ملعب كرة القدم) وتحصيل إيرادات عنها وذلك قبل إبرام التعاقد مع المستثمر وقبل عمل المزايدة بالمظاريف المغلقة والبت فيها بفوز المستثمر بالمزايدة بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٣١وقبل موافقة الشركة القابضة على هذا التعاقد ونشير الى انه لم يتم تسليم الأرض للمستثمر بموجب محضر تسليم قبل قيامه بالبدء الفعلى في تنفيذ الانشاءات حتى تاريخه (٢٠٢٢/١٠) ولم يتبين لنا مدى إجراء رفع مساحي لارض المشروع من عدمه للتحقق من صحة مساحة قطعة الارض المسلمه للمستثمر.

ث- تم التعاقد مع المستثمر بموجب تأشيرة من السيد / العضو المنتدب التنفيذي للشركة على الرغم من عدم قيام (السلطة المختصة) -مجلس إدارة الشركة-حتى تاريخه (٢٠٢٢/١٠) بالموافقة على إجراءات المزايدة والتي انتهت بفوز المستثمر المذكور.

ح- وجود العديد من الأدلة الموضوعية على ان الشركة باشرت التعاقد مع المستثمر المذكور قبل تاريخ الإعلان على مزايدة المشروع بالمظاريف المغلقة ومنها تضمين بالبند م/١١/١٢ من محضر مجلس إدارة الشركة رقم (١٢) المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ النظر في مشروع عقد الشراكة مع المستثمر المذكور والعروض المقدمة منه ، وجود خطاب صادر من السيد اللواء المهندس / رئيس الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٤ للشركة يتضمن بعض الملاحظات على ما جاء بمحضر مجلس إدارة الشركة رقم (١٢) المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ بخصوص العروض المقدمة من المستثمر المذكور ، وجود إخطار من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (١٢) بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩(م/١١/١٢) والخاص بتكليف اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة بمراجعة مشروع عقد الشراكة بين الشركة والمستثمر المذكور لإنشاء بعض المشروعات الرياضية والترفيهية والخدمية.

١٠- تضمنت كراسة الشروط ان مدة التعاقد ١٥ عام وتم التعاقد مع المستثمر المذكور على ذلك الأساس في حين ان تقرير اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة انتهى بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١١ الى ان مدة التعاقد يجب الا تزيد عن ٥ سنوات ويجوز تجديد التعاقد في نهاية المدة بموافقة الطرفين.

١١- لم يتبين لنا مدى قيام المستثمر المذكور بإستخراج التراخيص اللازمة للتشغيل من الجهات المختصة من عدمه خاصة ان المشروعات المتعاقد بشأنها معه ليس من ضمن النشاط الأساسي للشركة بالمخالفة للمادة ٤٠ من النظام الأساسي للشركة.

١٢- تبين ان المشروع يعتمد بصورة أساسية على مرافق الشركة من كهرباء ومياه بالمخالفة لكراسة الشروط التي تم طرح المزايدة على أساسها والبند السابع من العقد المبرم معه و ما انتهى اليه تقرير اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١١ حيث تضمنوا التزام المستثمر المذكور بإدخال كافة المرافق اللازمة وتركيب عدادات كهرباء ومياه مستقلة للمشاريع على حسابه الخاص والحصول على جميع تراخيصها باسم الشركة وذلك قبل البدء في تنفيذ المشروعات محل التعاقد ولم يتبين لنا الأساس الذى سوف يتم محاسبة المستثمر عليه فيما يتعلق بإستهلاك الكهرباء والمياه خاصة انه تدخل ضمن قراءات عدادات الشركة.

١٣- لم يتبين لنا مدى تحديد مواصفات وحدود مساحة قطعة الأرض المخصصة لكل مشروع من المشاري المزمع انشاؤها من عدمه ومقارنتها بالمقايسة التقديرية التي سوف يتحملها المستثمر المذكور لتحديد مدى تناسبها مع قيمة كل ارض حيث ان القيمة التقديرية لكامل مساحة ارض المشروع لا تقل عن ٥٠ مليون جنيه وكذا إمكانية الحكم على نسبة المشاركة (٦٢% للشركة ، ٣٨% للمستثمر المذكور) وفقا لمساحة الأرض موقعها وقيمتها وتكلفة المشروع.

١٤- لم يتبين لنا التزام المستثمر المذكور بتوريد ٣٠ % من قيمة المقايسة المالية المبدئية لتكاليف المشروعات المزمع انشاؤها والمقدم منه ضمن عطاؤه الفني بمبلغ ١٥ مليون جنيه من عدمه وذلك تطبيقا للبند العاشر من العقد المبرم معه.

١٥- قامت الشركة بتخصيص خزينة لإيرادات المشروع كما صدر امر إداري من رئيس الشركة لبعض العاملين بالشركة للقيام بالمتابعة والمراجعة للمشروع بكافة جوانبه بما في ذلك تحصيل الإيرادات و المبالغ المنصرفة منها وقد بلغ ما امكن حصره من صافى المبالغ المنصرفة خلال الفترة منذ بدء العمل بالمشروع حتى تاريخه نحو ٨٠٠ ألف جنيه لم تقم الشركة بإثباتها بدفاترها وسجلاتها فضلا عن صرف تلك المبالغ كعهد لبعض العاملين من أجل تدبير احتياجات العمليات التي تقزم الشركة بتنفيذها مثل عملية القطار السريع مما يشير الى انعدام الرقابة الداخلية على إيرادات ومصروفات واموال هذا المشروع.

١٦- لم توافينا الشركة بالمستندات الخاصة بطرح المشروع بما فلى ذلك كافة الإجراءات الخاصة موضوع الشراكة ، محضر فتح المظاريف الفنية / تقرير لجنة البت الفني ، محضر فتح المظاريف المالية ، تقرير لجنة البت المالى ، اعتماد السلطة المختصة لإجراءات التعاقد ، موافقة الشركة القابضة على التعاقد ، محضر تسليم الأرض للمستثمر ، بيان بكافة إيرادات ومصروفات المشروع منذ تاريخ بدء العمل وحتى تاريخه ، الرفع المساحي لأرض المشروع ، ولا الدورة المستندية والمحاسبية لهذا المشروع رغم تكرار طلب الإشارة الى ذلك واخرها بالخطاب المسلم للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٠.

**يتعين تحقيق الامر بشأن ما تقدم مع ضرورة عرض موقف المشروع على الشركة القابضة وموافاتنا بكافة المستندات الخاصة بالمشروع والتحفظ على كافة الأموال المحصلة منه لحين وجود ضوابط واضحة تحكم العمل به...والافادة.**

- لم نتمكن من التحقق من صحة أرصدة فرع الشركة بدولة ليبيا والمتوقف نشاطه منذ أكثر من ١٠ سنوات نظراً لعدم قيام الشركة بموافاتنا بالمستندات او الشهادات المؤيدة لصحة تلك الارصدة وكذا اجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأن تلك الأرصدة وذلك على النحو الاتي :-

٦- لم يتم جرد كلا من الأصول ، المخزون المملوكة للشركة بفرع ليبيا في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والبالغ قيمتهما نحو ٢٩٢ ألف جنيه ، ٢.١٠٦ مليون جنيه على الترتيب اعتبار من ٢٠١٣/١٢/٢٥ نظرا للظروف الامنية التي تمر بها دولة ليبيا الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحة ارصدتهم اونشير الى أنمعظم أصول الفرع وكافة أصناف المخزون المتواجدة في فرع الشركة بليبيا تعرضت للفقد والضياع والاستيلاء والسرقة ضمن الظروف الامنية التي مرت بها دولة ليبيا دون ان تقوم الشركة الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة هذه الاصول لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لها بقيمتها الاستردادية بالمخالفة للفقرة (٦٣) من المعيار المحاسبي المصري رقم ١٠ – الأصول الثابتة واهلاكاتها ، الفقرات (٨،٩،١٢،١٤) من المعيار المحاسبي المصري رقم ٣١ – اضمحلال قيمة الأصول- ، دون أن تقوم الشركة بإعادة تقييم المخزون في ضوء الفقرة (٢٨) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) المخزون خاصة في ظل وجود العديد من الدلالات والمؤشرات والأدلة الموضوعية على ان هذه الاصول قد اضمحلت وكذا التأكد من عدم إمكانية استرداد تكلفة هذا المخزون مما ترتب عليه ظهور قيمة هذه الأصول والمخزون على غير حقيقتها في تاريخ الميزانية بقيمة تزيد عن تلك المتوقع تحقيقها من بيعها او استخدامها .

**يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة موافاتنا ببيان تحليلي لهذا لأصناف الأصول والمخزون للوقوف على طبيعتها مع تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة تلك الأصول لتحديد خسائر الاضمحلال في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وإعادة تقييم المخزون وفقا للمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمان حقوقها فضلا عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا.**

٧- عدم قيام الشركة بموافاتنا ببيان تحليلي لأرصدة حسابات العملاء ، مدينون والارصدة المدينة الأخرى ، الدائنون والارصدة الدائنة الأخرى الخاصة بالفرع والبالغ قيمتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣٠.٨١٣ مليون جنيه ، ١٨.٢٨٤ مليون جنيه ، ٥٠.١٥٣ مليون جنيه على الترتيب وكذا عدم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لها كما لم يتم إجراء اية مطابقات او مصادقات بشأنها في تاريخ الميزانية الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الارصدة ونشير الى ان كافة تلك الأرصدة متوقفة بالكامل ومرحلة منذ عام ٢٠١٤نظرا للظروف الأمنية بدولة ليبيا ولم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة (العملاء ، مدينون) لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لرصيد الحساب بقيمته الاستردادية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي) خاصة في ظل وجود دليل موضوعي على ان هذه المبالغ قد اضمحلت نتيجة للظروف والاحداث الامنية بدولة ليبيا والتي مازالت مستمرة حتى الان بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) الادوات المالية.

**يتعين ضرورة موافاتنا ببيان تحليلي بتلك الأرصدة والمستندات المؤيدة لها مع تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمةالأرصدة المدينة (عملاء ، مدينون)لتحديد خسائر الاضمحلال في ٢٠٢٢/٦/٣٠ واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التيتكفل حفظ وضمان حقوقها فضلا عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها منكافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا.**

٨- عدم حصول الشركة على الشهادات المؤيدة لصحة أرصدة حساب النقدية بالبنوك المتواجدة بفرع ليبيا والبالغ قيمتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦.٨٢٦ مليون جنيه الامر الذيلم نتمكن معه من التحقق من صحتها.

**يتعين موافاتنا بالشهادات البنكية المؤيدة لصحة أرصدة النقدية المتواجدة لدى تلك البنوك في ٢٠٢٢/٦/٣٠ حتى يمكن لنا التحقق من صحتها.**

٩- تم إدراج أرصدة فرع ليبيا بالأرصدة الدفترية التي تم تقييمها على أسعار الصرف منذ توقف النشاط بفرع ليبيا ٢٠١٤ دون الأخذ في الاعتبار تغير أسعار الصرف بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

**يتعين تقييم تلك الأرصدة طبقاً لسعر الصرف في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وإجراء التسويات المالية اللازمة في ضوء ذلك الالتزام بالمعيار المحاسبى المصرى الصادر في هذا الشأن.**

١٠- تضمنت المخصصات نحو ٨.١٦٩ مليون جنيه تخص فرع الشركة بليبيا لم تقم الشركة ببيان الأسس التي اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به في حين بلغت إجمالي المديونيات المتوقفة والمرحلة منذ عدة سنوات (عام ٢٠١٤ وما بعده)بالفرع نحو ٤٩.٠٩٧ مليون جنيه (٣٠.٨١٣ مليون جنيه بحساب العملاء، ١٨.٢٨٤ مليون جنيه بحساب المديون والارصدة المدينة الأخرى) لم يتم تحصيلها نظراً للظروف الأمنية بدولة ليبيا.

**يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المديونيات المستحقة للشركة وتخص فرع ليبيا والإجراءات المتخذة بشأن تحصيلها لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به لمواجهة المديونيات المتوقفة عن السداد مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.**

- استمرار وجود خلل في الهيكل التمويلى للشركة حيث أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وجود عجز في رأس المال العامل في ٢٠٢٢/٦/٣٠بنحو ٤٣٧.٩٢٩ مليون جنيه فضلا عن وجود خسائر مرحلة بنحو ٤٤٩.٣٩٨مليون جنيه ، كما أظهرت القوائم المالية قيمة ارصدة النقدية بالبنوك في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٩.٤٠٤ مليون جنيه بانخفاض بلغ نحو ٢.٦٥٠ مليون جنية عن قيمتها البالغة في ٢٠٢١/٦/٣٠ والبالغة نحو ٢٢.٠٥٤ مليون جنيه مما ترتب على ذلك عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد المبالغ المستحقة عليها من ضرائب وتأمينات ومستحقات مقاولين وأجور في المواعيد القانونية ولجوؤها إلى الاقتراض من البنوك التجارية بنحو ٩٦.٣٣٩ مليون جنيه.

**يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورةووضع الحلول لمعالجة الخلل في الهيكل التمويلي للشركة و العمل على تنشيط أعمال الشركة لتعظيم الإيرادات بما يساهم في استهلاك قيمة الخسائر المرحلة ودعم السيولة النقدية.**

- مازالت القوائم المالية لم تراعى ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٧٢١ لسنة ٢٠٢٠ من تعديل لطبيعة المخصصات والاضمحلال في قيمة الاصول والافصاحات المطلوبة ومن أمثلة ذلك عدم الإفصاح عن كافة الحجوزات على أصول الشركة و حساباتها بالبنوك ، عدم الإفصاح عن تاريخ إصدار القوائم المالية والسلطة التي قامت بالاعتماد بالمخالفة للفقرة رقم (١٧) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (٧) ،عدم الإفصاح عن آجال استحقاق الودائع البالغة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٢.٢٩٧ مليون جنيه لبيان مدى اتفاقها مع تعريف النقدية وما في حكمها وفقا لمتطلبات الفقرة (٦) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) ، عدم الإفصاح عن أهداف وأساليب إدارة رأس مال الشركة وفقا لمتطلبات الفقرة (٢٤/أ) ، (٢٤/ب) من المعيار المحاسبي المصري رقم (١) خاصة في ظل وجود رأس مال عامل بالسالب بنحو ٤٣٧.٩٢٩ مليون جنيه وخسائر مرحلة بنحو ٤٤٩.٣٩٨ مليون جنيه **يتعين الالتزام بما ورد بالمعايير المحاسبية مع إعداد وعرض القوائم المالية بما يتفق مع هذه المعايير المحاسبة.**

- لم تتضمن مرفقات القوائم المالية تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (١) بخصوص عرض القوائم المالية .

**يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصري عند عرض القوائم المالية .**

- أظهرت قائمة التدفقات النقدية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وجود عجز نقدى في التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل بنحو ٣٠.٢٧٨ مليون جنيه مقابل عجز نقدى بنحو ٢.٦١٨ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ دون ان يتبين لنا أسباب ذلك.

**يتعين بيان أسباب ما تقدم.**

- لاتمسك الشركة سجلات خاصه بالبيئة لبيان الأعمال التي تمت بشأنها والتكاليف المرتبطة بها بالمخالفة لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٣٨) لسنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ وقرار السيد رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٩٥٥) لسنة٢٠٠٩ الأمر الذى لم يتسنى معه التحقق من سلامة إجراءات اقتناء الأصول المقتناة بغرض الحفاظ على البيئة وأن تلك الأصول لاتتضمن أصول تؤدى إلى أضرار بيئية هذا فضلاً عن عدم توافر تقارير دوريه تضمن الإفصاح عن المعلومات البيئية.

**يتعين ضرورة إمساك سجلات خاصة بالبيئة للإفصاح عن كافة البيانات والتكاليف المتعلقة بها .**

- ورد بالإيضاح رقم (٢٨) بأنه نظرا لظروف جائحة كورونا المستجد التي اجتاحت العالم منذ بداية شهر فبراير ٢٠٢٠ والتي أثرت بالسلب على كافة الانشطة الاقتصادية وظروف الحظر والتشغيل

الجزئي للمصالح والمؤسسات وكذلك قرارات البنك المركزي المصري بخصوص تحديد حدود قصوي للسحب والايداع بالبنوك الامر الذي أدي الي تقلص التدفقات النقدية الواردة للشركة عن مبيعات أرض دار السلام وباقي الاراضي المتاحة للبيع وايضا التأثير علي معدلات التشغيل بمواقع العمل مما أدي الي التأثير علي البرامج الزمنية لتنفيذ العمليات والمتحصل منها .

*الرأي المتحفظ*

فيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة على القوائم المالية المعدلة للشركة العام لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

- *تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى*

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المعدلة للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف يحتاج للتطوير حتى يفي بأغراض قياس التكلفة الفعلية والرقابة على عناصر التكاليف وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.
- لم تتضمن مرفقات القوائم المالية تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (١) بخصوص عرض القوائم المالية.

**وبعد أن تمت المناقشة ...**

**قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :**

**الإحاطة بماجاء بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن مراقبة حسابات الشركة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ورد الشركة عليه مع تكليف مجلس ادارة الشركة بسرعة الرد علي الملاحظات الواردة بتقرير مراقب الحسابات التى لم يتم الرد عليها والعرض على الشركة القابضة بحد اقصى خمسة عشر يوما من تاريخه .**

**********

**الموضوع الثالث :**

**النظر فى الإحاطة بماجاء بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات الادارة المركزية لتقويم الاداء عن اداء الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ ورد الشركة عليه**

**وقد قام السيد المحاسب / حسن محمد احمد - وكيل وزارة - رئيس رئيس قطاع التعاون الانتاجى بقراءة تقرير الجهاز عن اداء الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١**

**وبعد أن تمت المناقشة ...**

**قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :**

**الإحاطة بماجاء بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات الادارة المركزية لتقويم الاداء عن اداء الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ ورد الشركة عليه .**

**********

**الموضوع الرابع :**

اعتماد القوائم المالية للشركة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١

**- اشار السيد اللواء مهندس / طارق الشربينى - رئيس الجمعية العامة الى الايضاح رقم (٧) الخاص بأراضى بغرض البيع والمتضمن اراضى قبلى قارون وارض البركة طريق الاسماعيلية وعلى الرغم من اعتماد مجلس ادارة الشركة بالبيع لهذه الاراضى .**

**- كما اشار سيادته الى بند الايضاح رقم (١٥) الخاص بالمخصصات ( مخصصات ضرائب متنازع عليها - مخصص قضايا ومطالبات - مخصص استقطاعات جهة الاسناد حيث يتضح انخفاض قيمة هذه المخصصات بالمقارنة بلمستحق على الشركة بشأن ماخصص له .**

**- واشار الى الايضاح رقم (١٨) المدرج به قرض الشركة القابضة للتشييد والبناءبمبلغ ٤ مليون جنيه على الرغم من عدم وجود شركة قابضة بهذا الاسم وضمن الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحاث المياه الجوفية فى ضوء ماتم المطابقة بشأنها بين الشركة العامة والشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وطلب التصحيح**

وبعد أن تمت المناقشة ...

قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :

اعتماد القوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الأراضى والتنمية والتعمير عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

**الموضوع الخامس :**

النظر فى إخلاء مسئولية مجلس الإدارة عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

وبعد أن تمت المناقشة ...

قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :

الموافقة على إخلاء مسئولية مجلس الإدارة عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١

**********

**الموضوع السادس :**

إقرار منح العاملين الدائمين بالشركة العلاوة السنوية الدورية بالكامل فى ٢٠٢٢/٤/١ بنسبة (٧ /٠ ) من الأجر الأساسى .

وبعد أن تمت المناقشة ...

قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :

إقرار منح العاملين الدائمين بالشركة العلاوة السنوية الدورية بالكامل فى ٢٠٢٢/٤/١ بنسبة (٧ /٠ ) من الأجر الأساسى .

**********

**الموضوع السابع :**

**النظر في الإحاطة بماجاء بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على تقرير الحوكمة السنوى الصادر من الشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ طبقا لقواعد القيد بالبورصة والمتضمن مخالفة الشركة لبعض المعايير المحاسبة المصرية وعدم التزامها بتفعيل اختصاصات لجنة المراجعة فيمايخص اجتماعاتها الدورية والرأى فى نظام الرقابة الداخلية .**

**وبعد أن تمت المناقشة ...**

**قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :**

**الإحاطة بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على تقرير الحوكمة السنوى الصادر من الشركة فى٢٠٢٢/٦/٣٠ طبقا لقواعد القيد بالبورصة مع مراعاة الالتزام بماورد من ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات من توصيات فى هذا الشأن ولبيان اسباب هذه الملاحظات وتنفيذ توصيات الجهاز المركزى للمحاسبات فى هذا الشأن .**

**********

**الموضوع الثامن :**

**النظر في الإحاطة بما جاء بتقرير الإفصاح السنوى عن الإجراءات التصحيحية**

**وبعد أن تمت المناقشة ...**

**قررت الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع :**

**الإحاطة بماجاء بتقرير الإفصاح السنوى عن الإجراءات التصحيحية مع مراعاة الالتزام بملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات فى هذا الشأن .**

**********

**** هذا وقد انتهى اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة فى تمام الساعة الثانية عشر والنصف يوم السبت الموافق ١٩ / ١١ /٢٠٢٢ .**

**********

جامعي الأصوات — أمين السر

المحاسب/ خالد على عبد الرحمن على ( ) الأستاذ/ سيد أحمد إبراهيم ( )

مراقبي الحسابات الجهاز المركزي للمحاسبات

. محاسب / ايمان سعيد احمد دحروج ( )

. محاسب / اشرف محمد عبد السلام ( )

. محاسب / حلمى على احمد الاشوط ( )

الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء

. محاسب/ حسن محمد احمـــــد ( )

. محاسب/ محمد مصطفى عبداللطيف ( )

رئيس الجمعية العامة

ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة

لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية

لواء مهندس/ طارق حامد الشربيني

# الشركة القابضة لإستصلاح الأراضى وأبحاث المياه الجوفية

## الشركة العامة لإستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير

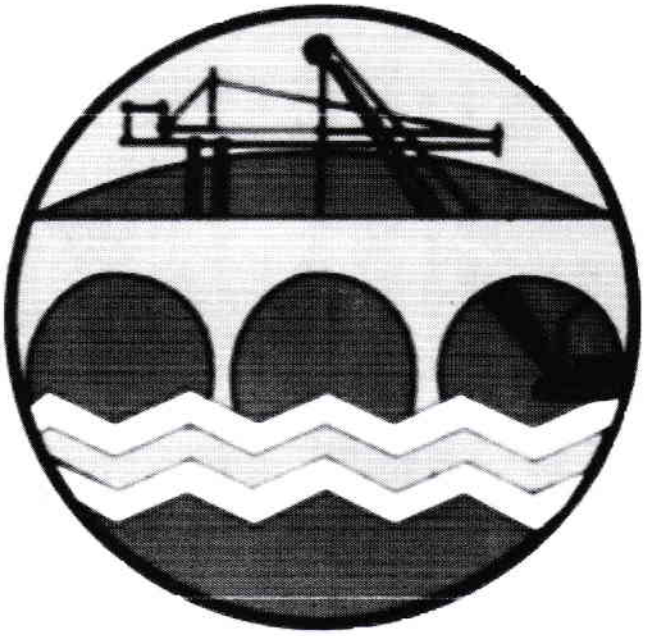

# محضر إجتماع وقرارات الجمعية العامة غير العادية

## المنعقدة يوم السبت الموافق ١٩ / ١١ / ٢٠٢٢

## محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية

## للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير

**المنعقدة يوم السبت الموافق ١٩ / ٢٠٢٢/١١**

**جدول الاعمال الجمعية العامة غير العادية : .**

**١ ـ النظر فى الموافقة على إستمرارية الشركة وترحيل الخسائـــــــر المرحلة الى سنوات قادمة .**

**********

**محضر الجلسة : .**

**انه في يوم السبت الموافق ١٩/ ٢٠٢٢/١١ وفى تمام الساعة الحادية عشر صباحاً بمقر الشركة الكائن بشارع الفيوم / دار السلام القاهرة إجتمعت الجمعية العامة غير العادية للشركة العامة لاستصلاح الأراضى والتنمية والتعمير برئاسة السيد اللواء مهندس / طارق حامد الشربيني رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لإستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية و رئيس الجمعية العامة .**

*** وبحضور السادة اعضاء الجمعية : -**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١ | الدكتور مهنـــدس/ | محمد محمد سليمان الشيخـــة | ممثل الشركة القابضة |
| ٢ | الأستاذالدكتـــور/ | جمعه عبد ربه عبد الرحمن ابو بكر | ممثل الشركة القابضة |
| ٣ | المحاســـــب / | عصام محمود مطـــــاوع | ممثل الشركة القابضة |
| ٤ | الأستـــــــاذ/ | أبوبكر عبد الحميد حســـــن | ممثل الشركة القابضة |
| ٥ | المهنـــــدس/ | عبد الله اسماعيـــــل روض | ممثل الشركة القابضة |
| ٦ | الاستـــــــاذ/ | عيد مرســـــــــال | ممثل الشركة القابضة |

واعتذر عن عدم الحضور الدكتور / خالد محمد شعيب - ممثل الشركة القابضة وذلك لظروف خاصة وقد قبلت الجمعية اعتذاره

***وبحضور السادة اعضاء مجلس ادارة الشركة ا لعامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير :-**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١ | السيد اللواء مهندس / | محمد وجدى حسيـــــن | رئيس مجلس الادارة غير التنفيذى |
| ٢ | السيد اللواء مهندس / | سامى حسين منصور الشناوى | العضو المنتدب التنفيذى |
| ٣ | المهندســـــــة / | عبير عادل عبده سليمـــان | عضو مجلس الادارة كعنصر نسائى |
| ٤ | المحاســـــــب / | عبد الله علـى عبـــــد الله | عضو منتخب ممثل عن العاملين |
| ٥ | المحاســـــــب / | سعيد محمد جودة حســـن | عضو مستقل اضافى من ذوى الخبرة |
| ٦ | السيـــــــــدة / | كملية منصور مصطفى سالم | ممثل نقابة العاملين بالشركة |

*وحضور السادة مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات

١ المحاســـــب/ ايمان سعيد احمد دحـــروج وكيل اول الوزارة - مدير ادارة
٢ المحاســـــب/ اشرف محمد عبد الســلام وكيل وزارة - نائب اول - مدير الادارة
٣ المحاســـــب/ حلمى على احمد الاشوط وكيل وزارة - نائب اول - مدير الادارة
٤ المحاســـــب/ محمد سامى محمـــــد مراجـــــع اول

*وحضور السادة مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات

١ المحاســـــب/ ايمان سعيد احمد دحروج وكيل اول الوزارة - مدير ادارة
٢ المحاســـــب/ اشرف محمد عبد السلام وكيـــل وزارة - مدير الادارة
٣ المحاســـــب/ حلمى على احمد الاشوط وكيل وزارة - مدير الادارة
٤ المحاســـــب/ محمد سامى محمـــــد مراجـــــع اول

*وحضور السادة الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء

١ المحاســـــب/ حسن محمـــــد احمـــــد وكيل وزارة - رئيس قطاع التعاون الإنتاجى
٢ المحاســـــب/ محمد مصطفى عبد اللطيف مراجـــــع اول

*وحضور السادة مركز معلومات قطاع الإعمال العام

١ المهندس/ ماجد جورج يوسف المدير العام بمركز معلومات قطاع الاعمال العام

* وحضرمن غير اعضاء الجمعية العامة ( من الشركة العامة ) كل من :.

| م | الأســـــم | الصفـــــة |
|---|---|---|
| ١ | السيد المهندس / محمد حسام الدين توفيق | المستشار الفنى للشركة |
| ٢ | السيد الاستاذ /عبد الاخر الجبرتى عبد الواحد | المستشار القانونى للشركة |
| ٣ | السيد المهندس / محمد سيد محمد صالح | مستشار الشئون الفنية والتنفيذية |
| ٤ | السيد المحاسب / ايهاب محمود قدرى صالح | رئيس قطاع الشئون المالية |
| ٥ | السيد المحاسب / كمال صلاح الجندى | رئيس قطاع المراجعة |
| ٦ | السيد المحاسب / ياسر عبد المنعم شوشة | رئيس قطاع التموين |
| ٧ | السيد المحاسب / محمود سعد الوكيل | رئيس قطاع التنمية الادارية |

*ولم يحضر احد عن الهيئة العامة للرقابة المالية او المساهمين الافراد

** أفتتح السيد اللواء مهندس / طارق حامد الشربيني - رئيس الجمعية العامة الجلسة

{بسم الله الرحمن الرحيم}

ثم بدأ سيادته البدء فى إتخاذ إجراءات إنعقاد الجمعية العامة غير العادية بحيث عرض على السادة الأعضاء تعيين كل من :

١ الأستـــاذ / سيد أحمد إبراهيـــــــــم أمين سر الجمعية
٢ السيـــدة / منال عبد الفتاح السيد عفيفى جامع أصـــوات

- وقد قررت الجمعية العامة الموافقة بأغلبية الاسهم الحاضرة على تعيينهما
- ثم طلب سيادته من السادة مراقبي الحسابات و جامعي الأصوات تعيين نسبه الحضور للسادة المساهمين وإثبات ذلك في سجل الحضور والتوقيع عليه.

وطبقاً لسجل الحضور أعلن سيادته بأن نسبه الحضور ٨٩,٣١ ٪

ثم أوضح سيادته أنه تم الإعلان عن موعد ومكان إنعقاد الجمعية العامة غير العادية للشركة العامة لإستصلاح الأراضى والتنمية والتعمير وكذا جدول الأعمال إخطار اول بجريدتى روزاليوسف والبورصة يوم الثلاثاء الموافق ١/ ١١ /٢٠٢٢ وإخطار ثان بنفس الجريدتين يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٢/١١/٨ وتم توجيه الدعوة إلى السادة أعضاء الجمعية والسادة مراقبى الحسابات بالشركة والسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والسادة المساهمين والسادة الهيئة العامة للرقابة المالية والسادة الجهاز المركزى للمحاسبات شعبة تقييم الأداء .

ونظرا لإكتمال النصاب القانونى لصحة الإنعقاد فقد بدأ سيادته النظر فى جدول الإعمال والخاص بـــ

- الموضوع الأول:

- النظر فى الموافقة على إستمرارية الشركة وترحيل الخسائر المرحلة الى سنوات قادمة .

- وبعد أن تمت المناقشة ...

- قررت الجمعية العامة غير العادية بأغلبية الاسهم الحاضرة بالاجتماع :

١ ـ بالاحاطة بماجاء بالمذكرة المعروضة على الجمعية العامة غير العادية بشأن استمرارية الشركة وترحيل الخسائر .

٢ ـ الموافقة على استمرار الشركة وترحيل الخسائر المرحلة لسنوات قادمة مع تكليف مجلس ادارة الشركة باعداد دراسة تفصيلية قانونية ومالية لتوضيح رؤية وموقف الشركة من الدمج او التصفية وفقا لاحكام القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية وذلك فى خلال مدة اربعة شهور وتقديمها للشركة القابضة لاتخاذ القرار المناسب .

**********

** هذا وقد انتهى اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة فى تمام الساعة الثانية ظهراً يوم السبت الموافق ١٩/ ١١ /٢٠٢٢ .

**********

جامعي الأصوات — أمين السر

السيدة / منال عبد الفتاح السيد ( ) الأستاذ/ سيد أحمد إبراهيم ( )

مراقبي الحسابات الجهاز المركزي للمحاسبات

. محاسب / ايمان سعيد احمد دحروج ( )

. محاسب / اشرف محمد عبد السلام ( )

. محاسب / حلمى على احمد الاشوط ( )

الادارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء

. محاسب/ حسن محمد احمـــــــد ( )

. محاسب/ محمد مصطفى عبداللطيف ( )

رئيس الجمعية العامة
ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة
لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية

لواء مهندس/ طارق حامد الشربيني